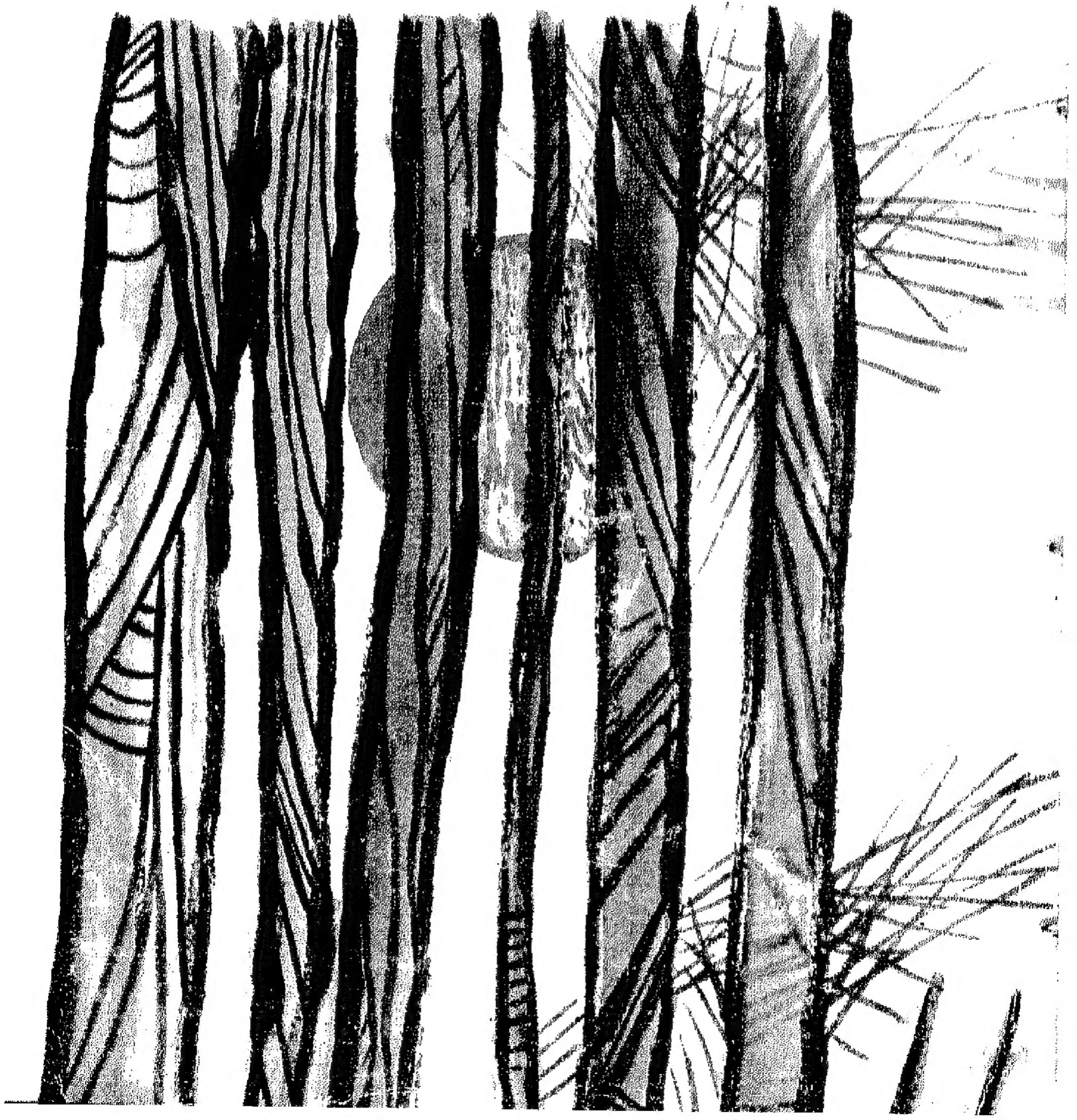
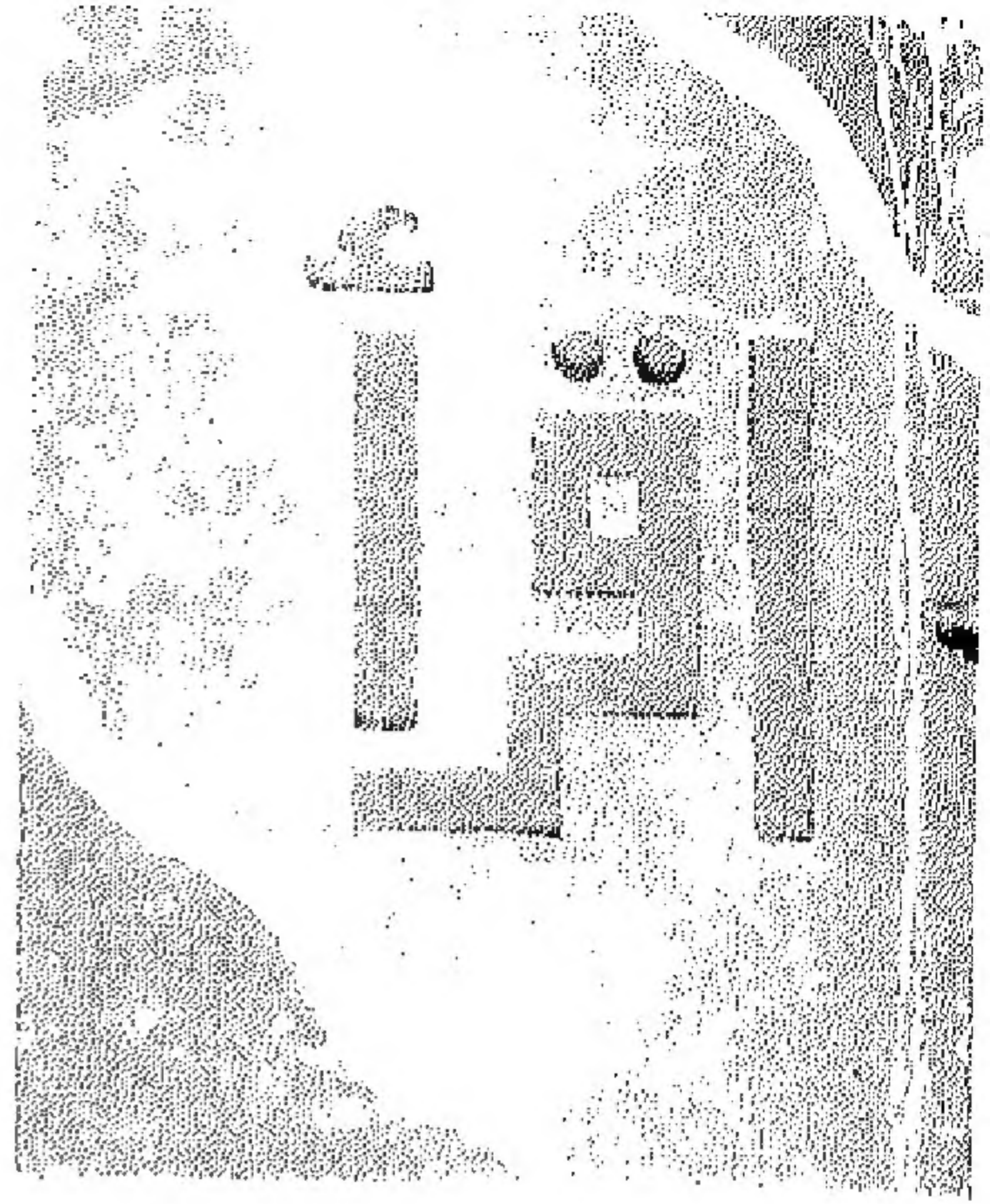


اسم محمد الجبال

عباس العقاد ..

رجل الصحافة ، رجل السياسة



اقر

تصديق اول كل شهر
[٤٤٤] مارس - ١٩٧٩

٢٠٠٠

رأسم محمد الجمال

عباس العقاد

رجل الصحافة .. رجل السياسة



دار المعارف

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كوريش النيل - القاهرة ج . م . ع .

تقديم

بقلم د . عبد الملك عودة

عندما انتهيت من قراءة هذه المخطوطة قبل النشر - تذكرت قول الشاعر العربي :

وإذا كانت النفوس كباراً تعبت في مرادها الأجساد
قول قديم . ولكنه ما زال صحيحاً . . .

شاب عمره ٢٧ سنة في عام ١٩٧٤ يقدم دراسة عن عباس محمود العقاد في تاريخ الصحافة المصرية (١٩٠٧ - ١٩٦٤) .

ويقرر الشاب بعد طول الدرس والفحص أن العقاد كتب فيما يزيد على خمسين دورية ، وأنه كان أغزر الكتاب الصحفيين إنتاجاً . فضلاً عن مكانته الصحفية والأدبية والفكرية في حياة مصر . الأمر الذي يجعلنا نقرر

بدون مبالغة أو مخاباة - أن هذه دراسة في تطور مصر الحديث منذ بداية القرن العشرين حتى ما بعد منتصفه .

لقد أقل الشاب على قراءة كل هذا الإنتاج وعلى وضعه في إطاره التاريخي والفكري والاجتماعي . تم استخدام أساليب المدارس الحديثة في التحليل والتقويم . ورد الطواهر والأفكار إلى جذورها وإلى تطورات المراحل المتتالية في حياة الشعب المصري . وهذا ليس بالأمر الهين ؛ فهذه الفترة - من الفترات الحسنة في حياة الكفاح السياسي المصري سواء أكان هذا ضد الاحتلال البريطاني طلباً للتحرر منه تحت إعلام الفكر الليبرالي والممارسة الديمقراطية البرلمانية . أم كان هذا ضد حكم الإقطاع والرأسمالية والملكية الفاسدة طلباً للتغيير الاجتماعي تحت إعلام الفكر الاشتراكي والممارسة الثورية منذ عام ١٩٥٢ .

وعباس العقاد في كل هذه المراحل - كان يكتب ويخاصم وينشر ويقود بالقلم وبالفكرة ومنها كان موقف الباحث وغيره من أبناء مصر تجاه فكر عباس محمود العقاد - فهو موحود وصاحب دور ومدرسة في حياة المصريين وقراء العربية عامة . وعلينا أن نقرأه . وأن نصدر أحكاماً تجاه ما نقرأه .

لذلك أشهد أن (راسم محمد الجبال) قد كتب دراسة ممتازة . وبذل من الجهد الأكاديمي ما يوجب إرجاء التقدير لما بذل ولما قدم من بحث ومن علم ، وهذا يبشر بمستقبل أكاديمي في ميدان الدراسات الإعلامية والفكرية عامة والصحفية بصفة خاصة .

ولقد عرفته خلال عملي أستاذاً بكلية الإعلام . ويسرني أن أقدم
اليوم لكتابه ؛ وأن أعبر عن تقديري وشكري له ؛ إذ أتاح لي فرصة قراءة
هذه الدراسة قبل أن تصدر في كتاب مطبوع .
مارس ١٩٧٦ .

د . عبد الملك عودة

عميد كلية الإعلام - جامعة القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

-- --

يسرى أن أقدم لقراء العربية هذا الكتاب الذى يتناول حياة العقاد الصحفية والسياسية حتى عام ١٩٣٠ ، والتي سجل خلالها صفحات رائعة من الكفاح من أجل تحقيق آمال مصر السياسية فى الاستقلال والحياة النيابية والدستورية السليمة . وقد اتبعت فى الكتاب تقسيماً تاريخياً مطابقاً - فى رأينا - لتطور حياة العقاد الصحفية والسياسية ، واعتمدت فيه على كل ما كتبه العقاد فى الصحافة المصرية السياسية خلال تلك الفترة ، وعلى مؤلفاته ، وما كتب عنه ، إلى جانب الدراسات التى تناولت تاريخ مصر ، وتاريخ الصحافة المصرية على وجه العموم . وقد ألبأتنى ظروف النشر إلى الإيجاز فى مواضع كثيرة من هذا الكتاب . وأرجو ألا يؤثر هذا الإيجاز فى إدراك القارئ للصورة الكاملة لكفاح العقاد الصحفى والسياسى حتى عام ٢٩٣٠ .

وإذا كنت قد ركزت هنا على حياة العقاد الصحفية والسياسية حتى عام ١٩٣٠ - فإنني أعتد القارئ أن أقدم له في القريب العاجل - إن شاء الله - دراسات أخرى نستكمل بها حياة العقاد حتى وفاته ، من جوانبها المتعددة . وأخيراً ، أقدم شكرى وتقديرى للأستاذ الدكتور عبد الملك عودة الذى راجع أصول هذا الكتاب وقدم له ، وإلى الأستاذ الدكتور خليل صابات والأستاذ الدكتور مختار التهامي ؛ لمعاونتهما لى ولتوجيهاتهما القيمة في أثناء إعداد هذا الكتاب .

والله ولى التوفيق

راسم محمد الجبال

محتويات الكتاب

صفحة

الفصل الأول :

- عباس العقاد في الصحافة المصرية قبل ثورة ١٩١٩ ١٣
أولاً : العقاد في الصحافة المصرية قبل الحرب العالمية الأولى ١٣
ثانياً : العقاد في الصحافة المصرية خلال الحرب العالمية الأولى ٢٨

الفصل الثاني :

- عباس العقاد في الصحافة المصرية خلال ثورة ١٩١٩ ٣٢

الفصل الثالث :

- عباس العقاد في الصحافة المصرية من عام ١٩٢٢ إلى وفاة سعد
زغلول ١٩٢٧ . ٣٩
أولاً : هل كان العقاد كاتب الوفد الأول ؟ ... ٣٩
ثانياً : العقاد في صحف عبد القادر حمزة ... ٤٢
العقاد وتطور الحالة السياسية ٤٤
العقاد والمعركة ٧٥

الفصل الرابع :

عباس العقاد في الصحافة المصرية منذ وفاة سعد زغلول إلى سجنه

عام ١٩٣٠ ١١٢

أولاً : العقاد في صحف عبد القادر حمزة بعد وفاة سعد زغلول ١١٢

١٢٥ العقاد والمعركة الدستورية الثانية

١٤٥ ثانياً : العقاد في صحف محمد توفيق دياب

١٤٧ ثالثاً : العقاد في صحف أحمد حافظ عوض

١٥٩ العقاد والمعركة الدستورية الثالثة

الفصل الخامس :

١٧٢ محاكمة العقاد بنهمة العيب في الذات الملكية

١٧٣ أولاً : المقالات التي حوكم العقاد من أجلها

١٨٣ ثانياً : التحقيق مع العقاد ومحاكمته

عباس العقاد في الصحافة المصرية قبل ثورة ١٩١٩

أولاً : عباس العقاد في الصحافة المصرية قبل الحرب العالمية الأولى :
التحق العقاد بأول عمل له في الصحافة في أواخر ١٩٠٧ . وكان في الثامنة عشرة من عمره . وبالرغم من حداثة سنه بالنسبة للعمل الصحفي فإن هذا العمل لم يكن أول علاقة له بالصحافة . فقد نشرت له بعض الصحف قبل ذلك بعضاً من إنتاجه الشعري والأدبي . وكان أول ما نشر له في الصحافة قطعة شعرية من نظمه نُشرت له صحيفة « اللواء » ، كما نشرت له قطعة شعرية أخرى عام ١٩٠٧ بمناسبة ذكرى دنشواي ، ونشرت له صحيفة المؤيد تناءه على رد علي يوسف على خطبة اللورد كرومر المعروفة بخطبة الوداع .
وكذلك نشرت له « الحريدة » مقالاً بعنوان « الاستخدام رقي القرن العشرين » كتبه عندما كان على وشك الاستقالة من العمل الحكومي للعمل

بالصحافة . وفيه أبدى استياءه من العمل الحكومى الذى جعل الإنسان كآلة فى الوقت الذى تفوقت فيه الآلة على الإنسان فى خصائصها . ونصح الشباب ألا يكونوا عبيداً للعمل الحكومى : كما نشرت له صحيفة «الظاهر» .

ويذكر العقاد عن طبيعة علاقته بالصحافة فى ذلك الوقت (قبل التحاقه بالعمل فيها) أنها كانت علاقة «الكتاب من منازلهم» . وأنه كان يكتب لها «متطوعاً» .

وفى الحقيقة أن تعبيره الأول غير دقيق : لأنه قد يعنى أنه كان مصاحفاً لتلك الصحف : أى أنه كان يكتب لها بصورة شبه منتظمة وإن لم يكن عضواً فى هيئة تحريرها . ولم تكن هذه حقيقة علاقته بتلك الصحف التى نشرت له .

كذلك فإن تعبيره الآخر غير دقيق إلى حد ما . لأنه قد يعنى أنه كان محرراً فى تلك الصحف بدون أجر . وهذا ما لم يكن . وعلى هذا يمكن القول بأن علاقته بالصحافة فى ذلك الوقت لم تكن أكثر من هواية بالصحافة ، حيث كانت تلك الصحف تنشر ما يبعثه إليها من قبيل التشجيع . وهذا ما كانت تفعله وتحرص عليه «الجريدة» على وجه الخصوص بالنسبة للنشء . وكذلك «اللواء» و «المؤيد» وإن جعلنا ما تنشرانه للناشئين مقصوراً على الناحية السياسية . وهذا هو الحال بالنسبة لما نشرناه للعقاد .

وقد فكر العقاد - وهو فى سن السادسة عشرة من عمره - أى حوالى ١٩٠٥ - وإبان اشتغاله فى مدينة «الزقازيق» فى هجرة وظائف الحكومة . والانتقال إلى القاهرة . وإصدار مجلة أسبوعية باسم «رجع الصدى» . وقد دفعه إلى هذا التفكير ما لقيه من إعجاب وتشجيع من بعض أصدقائه المتأدين . بقصيدة شعرية نظمها وطبعها «بالزقازيق» . وقدر العقاد لهذه المجلة أن تصدر فى

ثماني صفحات ، يقوم هو وحده بتحريرها وتمويلها . ورأى أن مرتب شهر واحد يكفي إصدارها . وكان راتبه في ذلك الوقت خمسة جنيهات ! .

وقد دخلت الفكرة في طور التنفيذ . فأخطر الحكومة وأعد تبويب المجلة وتقسيمها . كما أعد مادتها التحريرية . وقدم القاهرة لاستشارة أحد أصحاب المكتبات قبل الشروع في الطبع . وقد جاءت النصيحة بعدم « ترك الميرى » . والعمل بصناعة « الصائعين الضائعين ! » .

على أن العقاد لم يأبه لهذه النصيحة وعزم على تنفيذ فكرته . ولكنه لم يلبث بعد لحظه أن تحلى عنها تماماً عندما شاهد موقفاً دل على مدى الإسفاف الذي تعيش فيه الصحافة الأسبوعية .

ثم خطر للعقاد أن يهجر العمل الحكومي ويعمل مترجماً في « اللواء » عندما علم بحاجة إدارة « اللواء » إلى مترجمين عند الشروع في إصدار اللوائين : الإنجليزى والفرنسى . بيد أنه تردد ثم أحجم عن الاستقالة لسببين :

الأول أنه لم يرد أن تكون هجرته للعمل الحكومي إلى الصحافة من أجل العمل فيها كمترجم . وفي ذلك يقول : « فإني ما أحببت الصحافة لأنها مورد رزق أفضل من موارد الحكومة . ولكني أحببتها لأنها مجال للكتابة أو صناعة القلم بغير وساطة من صناعة النقل أو الترجمة . . . » .

والآخر - أن الصورة التي ارتسمت في ذهنه من لقائه مع مصطفى كامل إبان عمله بالتدريس بالمدرسة الإسلامية بأسوان - لم تشجعه على مزاملته في عمل دائم (١) .

(١) العقاد . حياة قلم ص ٦٣ - ٦٥ : فقد راز مصطفى كامل بصحبة مدام « جوليت

آدام » وسيدة إنجليزية المدرسة الإسلامية « بأسوان » ودخلوا أحد الفصول التي كان العقاد يدرس =

على أن القرصة ما لبثت أن أتيحت للعقاد للعمل بالصحافة عندما أعلن محمد فريد وجدى عن حاجته إلى من يعاونه في تحرير صحيفة «الدستور» التي عزم على إصدارها . وعقابله لفريد وجدى - اقتنع العقاد بالعمل معه :
« وخرجت وأنا أقول لنفسى : إن أكبر خلاف بينى وبين كاتب كهذا لن يعوقى عن العمل معه . لأننى عجبت لحريه فكره . مع اشتباره بالتعصب والمحافضة » .
واستقال العقاد من وظيفته ليعمل في «الدستور» براتب شهرى قدرة ستة جنيهات .

وعلى الرغم من أن عمل العقاد في «الدستور» كان أول تجربة له في العمل الصحفى . فإنه كان تجربة غنية وشاملة . ففيها مارس جميع نواحي العمل الصحفى المعروفة حين ذاك : من جلب للأخبار . إلى تحريرها ، إلى مراجعة الرسائل الواردة إلى الصحيفة ، إلى ترجمة برقياتها الخارجية الواردة باللغة الإنجليزية^(١) ، إلى العمل كمراس خاص . ولا شك أن هذا الغناء والشمول في تجربة العقاد الصحفية راجع إلى أنه كان عضو هيئة التحرير الوحيد في الصحيفة إلى جانب = فيها . وكانت الحصص حصص محفوظات ولغة . وأمل مصطفى كامل على التلاميذ يتامن الشعر عجزوا عن شرحه والتعليق عليه . وأراد العقاد أن يبرز مخز الطلاب عن ذلك فتجههم مصطفى كامل وروى وجهه .

(١) المصدر نفسه : ص ٧٠ - ٧١ . وهذا يدكر العقاد أنه لم يكن موضع احترام وملائة محبرى الصحف الأخرى الذين كانوا يرونه متطفلا على الصحافة . وفي هذا يقول : « وسمعت أحدهم يتكلم عن عمر منصور مندوب المؤيد . وعبد المؤمن الحكيم مندوب الأهرام . وسامى قصيرى مندوب المقطم وجه رجب طه مندوب الوطن . فإذا هو يشيعى بالإشارة الساخرة وهو يسب الزمن . لأنه قضى عليه بالعمل في الصحافة مع أمثالى : « يخرق دين ها » البريس »
Pren ما عاد غير ها الزعران يسود ورقاتها ! » .

صاحبها . أما باقى محرريها فكانوا متطوعين من أصدقاء أحمد وجدى ، شقيق فريد وجدى .

ولم يكن شمول تجربة العقاد الصحفية مقصوداً على العمل الصحفى وحده . بل امتد إلى التحرير الصحفى ذاته ؛ فمارس جميع فنون التحرير الصحفى : فشن حملتين صحفيتين : إحداهما على الحكم العرقى فى السودان ، والأخرى على الأقباط إبان الأزمة الطائفية عام ١٩٠٨ ، وأجرى حديثين صحفيين : الأول مع أحمد مختار الغازى « قوميسير » الدولة العثمانية فى مصر ، والآخر مع سعد زغلول ناظر المعارف حين ذاك .

والجدير بالتسوية أن ذاكرة العقاد خائنه عندما ذكر أنه أجرى حديثه الأول مع سعد زغلول ، وأجرى غيره من الأحاديث مع الغازى أحمد مختار ؛ فالحقيقة أنه أجرى حديثه الأول مع الغازى أحمد مختار ، ثم أجرى الحديث الآخر مع سعد زغلول . ويفهم من قول العقاد : « وجرى غيره من الأحاديث مع الغازى أحمد مختار . . » - أنه أجرى معه أكثر من حديث . فى حين لم يجر معه سوى حديث واحد . وليس صحيحاً ما ذكره عبد الحى دياب من أن العقاد أجرى بعد حديثه مع سعد أحاديث أخرى مع شخصيات مصرية وأجنبية ؛ فلم يجر العقاد سوى الحديثين السابق الإشارة إليهما .

ويذكر العقاد أن هذين الحديثين اللذين أجراها هما أول حديثين صحفيين يجريهما صحفى مصرية مع شخصيات مصرية أو شرقية كبيرة ، إلا أنه من الصعب إثبات ذلك أو نفيه ؛ لأن ذلك يحتاج إلى مسح تام لكل ما نشر فى الصحف المصرية قبل ذلك الوقت . وكل ما يمكن قوله فى هذا الموضع هو أنه كان من سياسة سعد زغلول الإدلاء بأحاديث إلى الصحف الإفرنجية التى تصدر فى مصر

يدافع فيها عن سياسته التعليمية ضد حملات صحف الحزب الوطنى . كذلك كانت بعض الصحف تنشر أحاديث لبعض الأعيان المصريين يدلون فيها بأرائهم فى أمور الساعة .

وإلى جانب الحملات والأحاديث الصحفية اشتمل ما كتبه العقاد فى « الدستور » على ما اصطلح على تسميته « بفن الماكرات الصحفية » . وعلى تحقيق صحفى . وأخيراً تأتى المقالة بنوعها : الصحفى والأدبى . لتكون السمة الغالبة على كتابات العقاد فى « الدستور » .

أما اتجاهات العقاد فى كتاباته فى « الدستور » فيلاحظ أنها كانت متأثرة إلى حد كبير باتجاهات محمد فريد وجدى . وأحياناً كانت مطابقة لها . هذا بالرغم مما ذكره العقاد من أنه كان مستقلاً فى كتاباته عن محمد فريد وجدى . وتبدو مظاهر هذا التأثير فيما يلى :

١ - شيوع الطابع الدينى والأخلاقى على كتاباته الصحفية . ويكفى تقدير مدى تأثيره بفريد وجدى فى هذا الصدد - أنه كان يأتى من الزقازيق إلى القاهرة قبل اشتغاله فى « الدستور » لمشاهدة عروض التمثيل . فلما عمل فى « الدستور » وتأثر بأفكار فريد وجدى الدينية والأخلاقية إذا به يسخط على فن التمثيل . ويهاجمه قائلاً :

« يقولون : إن من دلائل نفعه أن سبقنا الغربيون إليه . وأنه محترم عندهم ، وأن الممثلين معدودون من أصحاب المواهب فى أوربا . ونقول : إن أوربا سبقتنا إلى ابتكار خسروب اللهو غير التمثيل . وسبقتنا إلى ابتكار أنواع الملاذ وجدائل التهنك . وإياها الآن فى إبان تقدمها ومدنيتها تروج فيها الحلاعة والفسق والمجون أكثر مما تروج عندنا : فهل يستلزم ذلك أن ننقل عنها كل هذه الموبقات . لأنها

أوروبا ونحن الترفيون . وكان ذلك تأثراً برأى فريد وجدى في التمثيل الذي يقوم على تشجيعه مع معارضة ظهور النساء على المسرح منعاً للتهتك والابتذال . ويكفي تقدير مدى إعجابه بآراء فريد وجدى وصفه له بعد حوالي خمسين عاماً بقوله : إنه كان « فريد عصره غير مدافع . . . » .

٢ - دفاعه عن سادى الحرب الوطنى على أساس أنها تقوم على الاعتدال السليم من أجل تحقيق استئلال البلاد . أما اعتدال حزب الأمة « فتعشقة وحذقة نجل المصريين من أن تجوز عليهم » . وهو رأى (فريد وجدى) نفسه الذى كان يرى أن (مصطفى كامل) هو « المعتدل الحقيقى » .

٣ - وقف العقاد موقف فريد وجدى نفسه من كل من الوزارتين الفهمية والبطرسية : فهاجم وزارة مصطفى فهمى لتساهلها في حقوق المصريين : « ما بال الحكومة المصرية وقاها الله ما يكره قد عصبت عينيها عن كل ضرر يحيق بأبنائها . فهي تتسامح مع جاليات الأمم الأخرى حتى في استلابهم وتجريدهم عن أسلابهم كأن لا صلة بينهم وبينها ولا رابطة تربطهم بها . أرايت في رعوس الأمم رأساً لا يلتئم هو وحسده إلا صور في مثل هذا الجسد الضئيل ؟ » . ولما قامت الوزارة البطرسية هاجمها من منطلق فريد وجدى نفسه إذ كتب يقول :

« نعم إنما لا نبالي أن يرمينا المعتمد البريطاني بالتعصب والوحشية في تقاريره السنوية . فذلك دأبه ودأب كل من يحل محله . ولن نكلفه مثونة التكهن والاستتاج . بل نقول له بصريح العبارة : إن من أهم دواعي انتقادنا للوزارة البطرسية أن رئيسها مسيحي . وأن في مصر أحد عشر مليون مسلم لا يروق لهم أن يجلس هذا الرجل على أعلى كرسي بعد كرسي الخديوية في هذه الديار . لأن ذلك

يخط من كرامتهم ويعد بمثابة اعتراف رسمي بأنهم قوم همل ليس فيهم رجل واحد يصلح لأن يتولى هذا المنصب على كون بلادهم إسلامية .

٤ - بالرغم من أن العقاد ذكر أنه كان يناصر (سعد زغلول) إبان عمله في الدستور ويدافع عن سياسته التعليمية التي كانت موضع حملات صحيفة «اللواء» ، وأنه كان يرسل إليه خطابات تتضمن تناءه عليه وعلى جميع إخوانه المعروفين في ذلك الوقت باسم حزب الإمام محمد عبده - فإنه يمكن القول بأن موقف العقاد من سياسة سعد زغلول التعليمية كان مشابها على وجه العموم لموقف محمد فريد وجدي .

صحيح أن العقاد ذكر في مقدمة حديثه مع سعد الذي نشرته «الدستور» في ٢٢ من مايو ١٩٠٨ - أنه يعتقد فيه الصدق والخيرة على مصلحة البلاد . ولكن ذلك ليس أكثر من تقديم شكلي لإعطاء أهمية للحديث ، وللشخص الذي يجري معه الحديث ، وصحيح أيضاً أنه أعطى سعداً الفرصة لكي يدافع عن سياسته التعليمية ، إلا أن موقفه العام من سياسة سعد التعليمية كان موقفاً معادياً ، فقد هاجم بعنف هذه السياسة قبل حديثه مع سعد عندما كتب يقول بعد أن تحدث عن اهتمام الأغنياء بجمع المال وعدم إنفاقه على التعليم :

«... وكنت همت أن أنادي الحكومة بأن تستعمل نفوذها في محاربة هذا الميل بالطرق الأدبية لولا أني وجدتها لا تقل عن أولئك في محاربة التعليم... وهذه هي المدارس العليا والابتدائية يغلب عليها الطلاب إقبال الجياع على الجفان ، وهي تصدهم عنها بحجة أن المدارس قد أخذت ما يكفيها وهي في الوقت نفسه تشكو من قلة المتعلمين من الشكوى» .

واستمر العقاد في هجومه على سياسة سعد التعليمية بعد حديثه معه : مثلاً

عندما كتب معلقاً على كتاب « سر تقدم الإنجليز » الذي ترجمه « أحمد فتحي زغلول » قال :

« فقد تخلى الحكومة متى تولت أمر التعليم ، ولكنها لا تخرج عن مألوف الأمة لاشتياكها في الأميال والعادات . أما نحن فحكوماتنا التي بيدها أمرنا أجنبية عنا ! فهي تسيرنا في درب لم تألف السير فيه من قبل معتمدة على أن نظامائها صالحة لكل أمة موافقة لكل جيل » .

كما حذر من أن السياسة التعليمية العجيبة والقائمة على قصر التعليم ومن ثم الوثلاثف - على الأغنياء القادرين سوف تفسد نظام مصر الاجتماعي « ولا ريب أنهم سينقلون إلينا بهذا التصرف أفسد مذاهب الغرب وأضرها بالاجتماع ، فيكثر بيننا الاشتراكيون والذاهبون إلى ترك الناس فوضى لاسراة لهم وما أغنانا عن ذلك ونحن في أول درجة من درج المدنية » .

ويمكن إرجاع حرص العقاد على تأكيد بصرته لسعد في بدء حياته الصحفية إلى أنه أهم من قبل خصومه بمعاداته لسعد في ماضيه .

هـ - ولما كان محمد فريد وجدى يرى استمرار التحالف بين الحزب الوطنى والحديرو - فإن العقاد لم يستطع أن يتخذ على صفحات « الدستور » موقفاً معادياً للحديرو ، ومن ثم نشر هجومه على ما ادعاه من حرص على إصلاح الأزهر ، في صحيفة « الأخبار » المعروفة بمعاداتها للحديرو وفيه سفه ادعائه وشرح محاربته لمحاولات محمد عبده إصلاح الأزهر ، وعلم على ذلك بقوله :

« فإنه يدعو إلى إصلاح كان يستكره بالأمس ، ويغضب لمسعى كان يغضب على من يتصر له ويدعو إليه من قبل هذا العهد . فسخان مقلب الأحوال المتصرف بالقلوب والأميال » .

وكاد العقاد يحاكم على هذا المقال بتهمة العيب في الذات الحديوية . لولا خشية السلطات من إثارة موضوع الإصلاح في الأزهر في أطوار التحقيق والمحاكمة وتعليقات الصحف .

على أن العقاد تراجع بعد ذلك عن رأيه في موقف الحديو من الأزهر ، واتخذ موقف محمد فريد وجدى نفسه منه . وراح - على سبيل المثال - يستصرخ الحديو ليرفع اعتداء الشرطة على طلاب الأزهر مادحاً موقفه من الأزهر : إذ قال : « ونحن على ثقة من أن سمو الأمير يأبى أن يعرض رجال الدين لسنايك الحيل . ويعلم كيف يعامل رجال الكهنوت في الممالك الأوربية حتى في فرنسا الدهرية . فلا يسجل عصره أنه أول عصر رأى الناس فيه كيف يهان أعلام الإسلام في الطريق المعرضة لأنظار الناس ، وهو الذي سيحفظ عنه التاريخ أنه من أشد الأمراء عناية بالأزهر وطلابه . ذلك ما ستحققه الأيام » .

والى جانب ما سبق وما يتضح منه مدى تأثره بمحمد فريد وجدى - يلاحظ الآتى على كتابات العقاد الصحفية في « الدستور » .

١ - إنه كان مؤمناً باعتماد المصريين على أنفسهم في استخلاص حقوقهم . وتقدم بلادهم . وفي هذا كتب يقول :

« ليس على سطح الكرة الأرضية أمة مصرية غير هذه الأمة ولا في الناس مصريون غيرنا فنحن وحدنا المكلفون بإسعاد أمتنا ، ونحن وحدنا الذين تهمهم رفاهيتها ورفقها وما نراه من غيرنا من الإهتمام بشأننا لا يخلو من تصنع أو على الأقل من جهل بحقيقة أطوارنا وعوائدنا . فعلام لا نعمل بأيدينا ما ننتظر من غيرنا عمله لنا ؟ وعلام نحسب حساباً لارتياح الدولة المحتلة ورضائها ، ولا نحسب ألف حساب لما فيه فائدتنا الأدبية والمادية بل حياتنا الحقيقية ؟ » .

وقد ارتبط هذا الإيمان لديه بإيمانه بفكرة «مصر للمصريين» ، فلا سيادة لأحد عليها حتى الدولة العثمانية : فعندما كتب معلقاً على توظيف قليل الكفاية من الإنجليز وحرمات الكفاية من المصريين . قال : «كل هذا - وهو بعض من كل - ولا يزال عساً يتبجح بأن الإنجليز أنقذونا من حور الأتراك وأنشئونا نشأة أخرى عرفنا فيها نفوسنا وفقدنا حريتنا قدرها كأن لا شأن لنا في الوجود إلا أن ينبذنا جائر . ويتولانا عادل وليس لنا نصيب بعد ذلك وبين هذا وذاك» .

٢ وبرغم استعادة السيادة العثمانية على مصر - فإنه تعاطف مع الدولة العثمانية . ودافع عنها ضد مؤامرات الدول الأوروبية . ولما اشتد الخلاف بينها وبين النمسا دعا المصريين إلى مقاطعة البضائع النمساوية . والاستعاضة عنها بالبضائع التركية .

وقد كان العقاد راضياً عن عمله في «الدستور» راغباً فيه حيث قال : «وجدت من اللحظة الأولى أنني أريد أن أفرغ فيه حصيلة المعرفة التي حصلت بها من مطالعاتي الصحفية . ومن مطالعاتي في الكتب والحياة» . ونال تقدير وثقة محمد فريد وجدي الذي وصفه بأنه «عميدنا الأيمن وساعدنا الأيمن» فكان يعفيه من المطالعة على ما يكتب قبل إرساله إلى المطبعة ، و«ربما مضى الأسبوع ولم ألقه إلا إذا طرأ من شؤون الصحيفة ما يدعو إلى مشورته أو تبليغه عنه ليتصرف بما يراه» . ودام عمل العقاد في صحيفة «الدستور» منذ صدورهما إلى أن توقفت عن الصدور . ولم ينقطع عنها إلا لفترة قصيرة . ذكر العقاد في كتابه «حياة قلم» أنها كانت لعدة أشهر . وذكر في كتابه «رجال عرفتهم» أنها كانت لبضعة أسابيع . ويرجع سبب انقطاعه إلى خلاف حدث بينه وبين أحمد وجدي شقيق صاحب الصحيفة ، حيث استكثر العقاد منه أن يعترض على آراء له في السياسة لم يكن

يعترض عليها شقيقه الأكبر . والحدير بالذكر أن بعض مقالات العقاد السياسية في « الدستور » كانت تنتشر في « مصر الفتاة » .

ولم تلبث « الدستور » أن توقفت عن الصدور في أواخر عام ١٩٠٩ : بسبب عجزها المالي وكساد توزيعها بعد الخلاف الذي شجر بين صاحبها والحزب الوطني ، ولم يكن لها قراء من أنصار الأحزاب الأخرى .

ولما توقفت عرض محمد فريد وجدى على العقاد فكرة مشاركته إياه في تحرير مجلة « الحياة » التي عزم على إعادة إصدارها بعد أن توقفت على أساس أنها أولى بمقالات العقاد الأدبية من الصحيفة اليومية . وعلى أن يشرعا في ذلك في غضون أسابيع قليلة بعد أن يكون فريد وجدى قد درس إمكان وفاء المجلة بتكاليف إصدارها والحصول منها على دخل يغني العقاد عن أى عمل آخر .

ومرت الأسابيع ولم يعلم العقاد شيئاً عن عزم فريد وجدى تنفيذ فكرته . ومن ناحية أخرى لم يصل العقاد من دراسة الفكرة إلى ما يدعو به إلى الثقة بنجاحها . ويتوقف « الدستور » صار العقاد بلا عمل . وتطلع إلى العمل بالصحافة . أو ما يناسب الصحافة . إلا أن أحوال الصحف المصرية اليومية حين ذاك لم تكن لتتيح له فرصة للعمل بها : أما الصحف الأسبوعية فلم يأمل العقاد العمل بها ؛ لأنه « لم يكن فيها مجال لغير أصحابها . أو كتاب المقالات - بالقطعة - على حسب الطلب ، وعلى كل لون وفي عرض الطريق » .

وهكذا انقطعت صلة العقاد بالصحافة السياسية . على أنه عاد يكتب من جديد في عام ١٩١٢ مقالات أدبية في مجلتي « البيان » و « الجريدة » .

وإذا كان العقاد لم يكتب شيئاً في السياسة في تلك الفترة بتوقيعه - فإن طبيعة عمله في ديوان الأوقاف قد أتاحت له معرفة الكثير عن سوء أحوال الديوان . وعن

تدخل الحديو في عمليات استبدال الأوقاف ، مما دفعه في بعض الأحيان إلى الكتابة - بدون توقيع في بعض الصحف عن سوء الأحوال في الديوان مشيراً إلى بعض المقترحات التي يراها لإصلاحه .

وقد دعاه السكرتير الشرقي لدار الوكالة البريطانية إلى لقائه عندما علم أنه كاتب هذه المقالات عن طريق صديق للعقاد يدعى «حسين روجي» ، كان يعمل مترجماً بدار الوكالة لبعض الوقت .

ودار الحديث في هذا اللقاء عن الصحافة المصرية وخاصة «المؤيد» ، وعن ديوان الأوقاف ، وحاول السكرتير الحصول من العقاد على معلومات عن صفقة من صفقات الأوقاف . وفي أثناء الحديث اعترض العقاد على ملحوظة أبدأها السكرتير . أرجع فيها اختلال أمور ديوان الأوقاف إلى عدم خضوعه للرقابة الأجنبية . . .

وتبدو أهمية هذا اللقاء مما ذكره العقاد : «وأراد الأستاذ روجي أن يصرف الموضوع . فقال : إن مسألة «المؤيد» كانت عندهم - (أي عند الإنجليز) - أهم من مسألة الأوقاف . ويلوح لي أنهم كانوا يودون لو توليت تحريره ، وكانوا يظنونك أكبر سناً من عشرة العشرين ، ولكهم حسبوا عليك جريرة السباب وقالوا : إنه لا يزال صغيراً !» .

فعلى الرغم من أن تفكير الإنجليز في إسناد رئاسة تحرير «المؤيد» إلى العقاد كانت مجرد فكرة لاحت لصديق العقاد - كما يتضح من نص الرواية - فإن البعض قد استند إليها ليؤكد ثقة الإنجليز في العقاد . ومن ذلك ما قاله فتحي رضوان : «ولعلنا لسنا في حاجة إلى أن نقول : إن الإنجليز لا يتجهون إلى ترشيح كاتب كالعقاد لشغل هذا المنصب السياسي الهام إلا وقد علموا سلفاً باتجاهاته السياسية

وبشعوره لهم . فقد كانت الغاية من إسناد المؤيد إليه أن يكون لساناً من ألسنتهم .

وفي الحقيقة أنه من المستبعد أن يكون الإنجليز قد فكروا جدياً في إسناد رئاسة تحرير «المؤيد» إلى العقاد . وأن يجعلوا من الصحيفة لساناً لهم ، وذلك لأن «المؤيد» وإدارته كانت في أيدي الحاشية الحديوية ، في هذه الفترة تولى سيد كامل رئاسة تحرير «المؤيد» منذ أوائل نوفمبر عام ١٩١٣ . وهو - كما يذكر العقاد - محلي لمولاه عباس حلمي الذي تولى تعليمه في فرنسا على حسابه بتوصية من علي يوسف ، وهو - أي الحديو - الذي رشحه للقيام على تحرير «المؤيد» بعد اعتزال علي يوسف ثم خلفه في رئاسة التحرير أحمد حافظ عوض منذ أوائل أبريل عام ١٩١٤ بعد أن تخلى «عن وظيفته السامية في معية الجناب العالي الحديو» ليتولى عمله الجديد في الصحيفة بعد أن «وجدت من سمو مولاي الأمير المعظم أكبر تعاضيد وأسمى تشجيع» وإذا أضيف إلى ماسبق ولاء «المقطم» لسلطات الاحتلال ، والجفاء الشديد الذي كان بين الحديو عباس حلمي وبين لورد «كتشر» مما يجعل من المستبعد تخلي الحاشية الحديوية عن هيمنتها على «المؤيد» لسلطات الاحتلال - فكل ذلك يؤكد أن الغرض من مقابلة السكرتير الشرق لدار الوكالة البريطانية للعقاد لم يكن من أجل اختبار مدى صلاحيته لتولى رئاسة تحرير «المؤيد» ، بل كانت من أجل الحصول منه على معلومات عن صفقات الأوقاف وعن تدخل الحديو فيها ، وهو أمر كان يحاربه الإنجليز . وخاصة أن العقاد كان يكتب ، ويتكلم عنها بلا تحفظ على حد تعبيره .

على أن الفرصة ما لبثت أن أتاحت للعقاد للعمل في «المؤيد» عندما أرسل إليه سيد كامل بطاقة يخبره فيها أنه يتصدى لتحرير «المؤيد» ويود لو يستعين بالأقلام

الفتية في تحديده حياة «شيخ الصحافة» وكان ذلك في الفترة من ١٢ نوفمبر ١٩١٣ إلى ١٤ يناير ١٩١٤ . لأنها الفريدة التي تولى فيها سيد كامل رئاسة تحرير «المؤيد» . ولم يستحب العقاد لهذا الفرصة لسبب غير معروف .

ثم ما لبث المدعو أن تحدث للعقاد عندما طلب منه أحمد حافظ عوض الذي «لحق» رئاسة تحرير «المؤيد» منذ أوائل أبريل ١٩١٤ - كما سبق القول - أن ينضم إلى أسرة تحرير المؤيد . تحريراً للصفحة الأدبية . ومشرفاً على ما ينشر فيها . ولم يتردد العقاد في قبول الدعوة هذه المرة : «فإنني لم أكن أطمع وأنا في الرابعة والعشرين إلى عمل أهم من هذا العمل في الصحافة» .

وأتيح للعقاد أن يتولى أمور «المؤيد» في أثناء مرافقة أحمد حافظ عوض للخديو في رحلته التي طاف خلالها بالوجه البحري في أواخر أبريل ١٩١٤ وفي شياخ أحمد حافظ عوض كتب العقاد مقاله السياسي الوحيد في «المؤيد» ، ودأب حول الرشوة وتغشيبها في مصر . وفيه عجز العقاد الخديو عباس حلمي حيث قال .

إن إثبات الرشوة يصعب تقدير انتشار وسائلها . لأن كثرة الراشيين والمرشيين تدخل بين مصالح القوم مدخلات تعجب إليهم بقاءها . فكأنهم قرناء في الاتفاق أو شرقاء في الجريمة . وعلى قدر منعة المرشسي واطمئنانه في مركزه تكون منعة الأخلاق والآداب والطمئنائها . فإن البلد الذي يمد فيه الوالي يده ، لا يحسب للمعدة حساباً ولا يخترق من إشاعة لا يكون إلا بلداً طغى فيه الاستبداد . واستفحل . أهلاً بلداً دستورياً . ولكن أهله قد تواضعوا على فوضى الأخلاق وتبادل الذمم . . .

على أن انعقاد سمعان ما استقال من «المؤيد» عندما لم يتخذ أحمد حافظ

عوض موقفاً إيجابياً إزاء ما اكتشفه العقاد من ارتشاء أحد موظفي « المؤيد » باسمه من أحد الأعيان الذين يهمهم التنويه بذكرهم في الكتاب الذي عزم أحمد حافظ - عوض على إصداره . والذي يحوى البرقيات التي يرسلها إلى « المؤيد » في وصف الرحلة ، وكان العقاد يقوم بمراجعتها قبل نشرها . ولأنه من ناحية أخرى عمد إلى التدخل في مقالات العقاد الأدبية محلاً بذلك باتفاقها على أن يكون العقاد مستقلاً فيما يكتب .

وقد رأى بعض أن جذب العقاد من ديوان الأوقاف إلى الصحافة . ثم التخلص منه بعد ذلك إما هو من تدبير الخاصة الحديوية التي كانت تعمل على التخلص من كل موظف داخل الديوان - صغيراً كان أو كبيراً - عرفت عنه المعارضة لنظام الأوقاف . وإذا كان العقاد لم يؤكد هذا القول ولم ينفيه لأنه سبق له الاستقالة من الديوان - قبل استقالته الثانية للعمل « بالمؤيد » ورفضت هذه الاستقالة - ، فإن تسلسل الحوادث كما سبق ذكرها - يرجح هذا القول . وكان عمل العقاد في « المؤيد » آخر علاقة له بالصحافة قبل الحرب العالمية الأولى .

ثانياً : عباس العقاد في الصحافة المصرية خلال الحرب العالمية الأولى :
في ظل الاستبداد الذي ساد أسوان في ذلك الوقت في ظل الأحكام العرفية - كتب العقاد مقالة بعنوان « نادى العجول » نسخها ثم نشرها في إحدى الصحف . وكانت سبباً في تحديد اقامته بأسوان بيد أنه استطاع الفرار متخفياً إلى القاهرة . وفي القاهرة التحق العقاد بالعمل رقيباً على الصحف عن طريق جعفر والى وكيل وزارة الداخلية آن ذاك ، ويرر قبوله لهذا العمل بقوله : « قلت : إنني أقبل العمل في الرقابة ولا غضاضة مادامت الرقابة من المصالح العامة في أيام

الحروب» . على أنه ما لبث أن استقال من هذا العمل بعد أسبوع واحد بسبب عجزه . . على حد قوله . عن ممارسة الرقابة على النحو الذى تريده السلطات . . .
وقد عرض على العقاد أن يعمل مراسلاً صحفياً عسكرياً مع القوات الإنجليزية
المحاربة فى سيناء . وروايات العقاد عن ذلك متناقضة : فقد ذكر فى كتابه «رجال
عرفتهم» أن (يعقوب صروف) صاحب «المقتطف» لما علم باستقالته من المدرسة
الإعدادية التى كان يعمل فيها مدرساً بعد استقالته من الرقابة على الصحف - وكان
صروف منهما بائناً عمل له يعول عليه فى معيشتة - عرض عليه أن يعمل مراسلاً
عسكرياً مع القوات الإنجليزية عندما «علم أن القيادة العسكرية تبحث عن
مندوبين صحفيين وتفضل أن يكونوا من المسلمين لأنها تنوى أن تنسبهم من حين
إلى حين للسفر إلى خطوط القتال وراء القناة . وعلى حدود سيناء . ولا تريد أن
يكونوا متهمين فى رواياتهم عن مناعة تلك الخطوط إن كانوا على غير دين الترك
المغربين على البلاد» .

ولما رفض العقاد احتجاجاً «بأن المسألة إن كانت من إحدى جهتيها غارة تركية
على حدود مصر وهى فى الجهة الأخرى حرب بين الجيش التركى وجيش
الاحتلال» أُلحق يعقوب صروف بالعمل مدرساً بمدرسة وادى النيل .

ومن ناحية أخرى . ذكر العقاد فى كتابه «حياة قلم» أن (يعقوب صروف)
عرض عليه العمل مراسلاً عسكرياً مع القوات الإنجليزية إبان عمله بمدرسة وادى
النيل . وعندما كان يكتب عن المقارنة بين فلسفة «المعري» وفلسفة «شوبنهاور» .
ويستطرد العقاد قائلاً : إن (صروف) قال له : «إنك تعلم قلق الناس فى هذه
الأيام من حاسب الحدود الشرفية . ولكم يظنون أن الهجمة قريبة على قناة
السويس ثم على جميع البلاد المصرية . ومثلك خليك أن يعيد الطمأنينة إلى

نفوسهم بما تراه عياناً وما تطلع عليه من المعلومات المفصلة . وهي حاضرة عند
المختصين بالمسألة ، وكل ما يطلب منك أن تطلع بها في القاهرة على ما يلزمك وأن
تهبى نفسك بعدها للرحلة إلى الخطوط الأمامية في صحراء سيناء . ثم تصفها
بأسلوبك المعهود . لأن مجرد الوصف الصحفي الشائع لا يكفي الإقناع والتأثير .
ولولا ذلك لكان في محبرينا أو محبري الصحف الأخرى من يغنى هذا الغناء .
ولما رفض العقاد قائلاً : « إننى لا أكره أن أثبت الطمأنينة في قلوب المصريين
من ناحية الدفاع عن بلادهم إذا كان المصريون هم الذين يقومون بأعباء هذا
الدفاع عن بلادهم ، أما وهو - كما يحدث الآن - من عمل الحماية . فليس من
المعقول أن أرفض الحماية وأقبل دفاعها - مازحه صروف قائلاً : « إذن تعود إلى
المعري وشوبهور » .

ويبدو التناقض من أنه يفهم من الرواية الأولى أن هذا العرض جاءه وهو
متعطل بلا مورد للرزق . في حين يفهم من الرواية الأخرى أنه تلقى العرض إبان
عمله بمدرسة وادي النيل . ومن ثم يصعب تقدير قيمة رفض العقاد لهذا العرض
بالنظر للظروف الموضوعية التي كان يحياها ، فثمة فارق بين عمل يرفضه وهو في
أشد الحاجة إليه ، وعمل يرفضه ، وهو في غنى عنه .

ويبدو التناقض أيضاً فيما أشارت إليه الرواية الأولى من أن العرض كان قبيل
بدء الهجوم التركي على سيناء . والذي وقع في أبريل ١٩١٦ . في حين تشير الرواية
الأخرى إلى أن العرض جاء بعد كتابة العقاد مقالاته في « المقتطف » عن المقارنة بين
فلسفة « المعري » و « شوبهور » . وكان ذلك في الفترة من سبتمبر إلى نوفمبر
١٩١٦ : أي بعد أن أخفق الهجوم التركي في يوليو عام ١٩١٦ . وتحول الجيش
الإنجليزي من الدفاع عن مصر إلى الهجوم . ومن ثم يصعب تحديد طبيعة تلك

المهمة التي عرّضت على العقاد وتحديد الغرض منها . فتمتة فارق بين أن يكون مراسلا مع الجيش الإنجليزي المدافع عن مصر بغرض بث الطمأنينة في نفوس المصريين . وبين أن يكون مراسلا مع جيش إنجليزي يقوم بعمليات هجومية متجهة خارج مصر .

وانتقلت أحوال العقاد المعيشية من سيئ إلى أسوأ بعد ما استقال من عمله بالتدريس هو وصديقه المازني . ويش من العمل بالتدريس أو بالصحافة . وظل متعلّلا إلى أن استعاد عند الغادر حمزة إلى الإسكندرية للعمل معه في صحيفة « الأهالي » وكان ذلك قبيل انتهاء الحرب العالمية الأولى . وليس بعد الحرب كما ذكر « سفران » .

ولبست للعقاد كتابات في « الأهالي » في تلك الفترة بتوقيعه . إلا تعليقاً قصيراً وساخراً على فضيحة مهمة عرضت أمام القضاء . ومضمونها أن القضاء فرق بين أحد الشيوخ وزوجه . لأنه أنكر أن آدم كان رسولاً ! والأرجح أن عمله في « الأهالي » كان قائماً أساساً على ترجمة وتحرير البوقيات والتقارير الخارجية الخاصة بأخبار الحرب . لأن تلك المادة كانت المادة التحريرية الوحيدة تقريباً في « الأهالي » . إلى جانب بعض المقالات القصيرة والقليلة جداً . وبقي العقاد في « الأهالي » إلى أن انتهت الحرب . واشتعلت نوره ١٩١٩ .

الفصل الثاني

عباس العقاد في الصحافة المصرية خلال ثورة ١٩١٩

شارك العقاد في صحافة الثورة مشاركة قليلة نسبيا ، ويمكن إرجاع ذلك إلى سببين :

السبب الأول : أن الترجمة الصحفية كانت هي العمل الأساسي له تقريبا في الصحف التي عمل بها إبان الثورة ؛ وهذا يفسر قلة مقالاته الصحفية في ذلك الوقت .

والسبب الآخر : مرضه ورحيله إلى أسوان في أواخر عام ١٩٢٠ ؛ مما تسبب عنه انقطاع عمله بالصحافة .

قامت الثورة وكان العقاد لا يزال يعمل بالترجمة « بالأهالي » ولا نعثر للعقاد على مقالات سياسية بتوقيعه في « الأهالي » ، وإن كان العقاد ينسب لنفسه جميع التعليقات التي نشرتها « الأهالي » عن تأليف الوفد - فإنه من الصعب إثبات ذلك

أو نفيه ؛ لأن جميع تعليقات الصحيفة ومقالاتها السياسية كانت بدون توقيع . ومع هذا نشرت الصحيفة أربع عشرة صورة وصفية لرجال الوفد في الفترة من منتصف أبريل حتى ١٩ يونية ١٩١٩ ، بتوقيع (ع . م) وذكر العقاد أنه صاحب تلك الصور الوصفية ، وليس في «الأهالي» أية مقالات سياسية أخرى بذلك التوقيع المستعار . وكل ما كتبه بتوقيعه في «الأهالي» لا يتعدى دعوة لمفتى مصر كي ينشر الفتوى التي أصدرها بنجد وإنكار الشيوعية والتي لم تنشر في مصر برغم نشرها في لندن ، ولما نشرت الفتوى في ١٨ أغسطس ١٩١٩ أحدثت ضجة في الصحف المصرية .

ومالبث العقاد أن ترك العمل في «الأهالي» ، وكان ذلك في الفترة ما بين ٥ من سبتمبر و ١١ من سبتمبر ١٩١٩ ؛ وهي الفترة المحصورة بين آخر ما كتبه في «الأهالي» وأول ما كتبه في «الأهرام» . ويرجع العقاد سبب تركه للعمل في «الأهالي» إلى موقفها غير المؤيد للوفد ، وإلى تضيقها على كتاباته المؤيدة له . وبعد أيام من تركه العمل في «الأهالي» ، التحق العقاد «بالأهرام» محررا ومترجما ، ولانعلم شيئا عن ظروف التحاقه «بالأهرام» ، سوى ما ذكره صديقه محمد طاهر الجبلاوي من أن أصحاب «الأهرام» ، دعوه للعمل في صحيفتهم . والأرجح أن عمله الرئيسي في «الأهرام» كان في الترجمة الصحفية وفي جمع الأخبار ؛ لأن مقالاته السياسية قليلة جدا ، ولكن بالرغم من قلتها فإنها تعطي صورة شبه كاملة لموقفه من أحداث الثورة . وكان أول ما نشر له في الأهرام مقالا عن حركة العمال إبان الثورة . أنكر فيه أن اعتصاب العمال المصريين كان مرجعه إلى المهيجين السياسيين ، وأكد أن مرجعه إلى سوء أحوالهم الاقتصادية والمعيشية . وقد أشار العقاد إلى اختلاف الترجمة العربية عن النص الإنجليزي لبلاغ لورد

ملر ، الذى نشر فى الجريدة الرسمية باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩١٩ بغرض تهدئة النفوس النافرة من لهجته . واستجلايا ولو يسيرا على حد قول أحد شفيق^(١) وجاءت إشارة العقاد هذه خلال مناقشته لبلاغ اللجنة فى اليوم التالى ، حيث قال : «والذى نلاحظه أن كلمة نظام «حكم ذاتى» كما وردت فى الإنجليزية تخالف الحكم الذاتى المطلق الذى تكون كل أمة حرة فى تقريره . والأمة المصرية التى تنادى بالاستقلال التام وتشكو من الاستبداد بأمرها : هل تطمع وتطمح إلى غير ذلك ؟ » ودعا أيضا فى مناقشته إلى أن يكون اتصال اللجنة بالوفد مباشرة بصفته وكىلا عن الأمة المصرية .

وفى الحقيقة أن المادة العلمية المتوفرة تشير إلى أن إشارة العقاد هذه كانت أول إشارة إلى اختلاف الترجمة العربية عن النص الإنجليزى على صفحات الصحف ؛ فقد خلا بيان لجنة الوفد المركزية ، وبيان الحزب الوطنى ، وتعليقات صحف : «مصر» والنظام - ١ من أية إشارة إلى هذا الاختلاف ، وقد استغل أصدقاء العقاد هذا الأمر ليضيفوا عليه ثوب البطولة ، على نحو مشوه للتاريخ والواقع : من ذلك مثلا ما كتبه محمد خليفة التونسى فى كتاب «العقاد دراسة وثيقة» : «بتاريخ ١٤ من سبتمبر ١٩٢٠ :

بدأ العقاد ينشر مقالات عميقة حول لجنة ملر تعرض فى إحداها لبيان ملر ذاته

(١) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية : المجلد ج ١ ص ٦٠٣ - ٦٠٥ والرافعى ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ط ٢ ص ١٢٢ - ١٢٣ وقد قال النص الإنجليزى : «واللجنة ترغب / صادقة فى أن تكون العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر على اتفاق ودى يزيل أسباب الاحتكاك ، ويمكن الأمة المصرية من صرف كل جهوداتها إلى ترقية شؤون البلاد فى ظل أنظمة حكم ذاتى Under Self Governing Institutions وجاءت فى الترجمة العربية «تحت أنظمة دستورية» .

وصحح ترجمة الصحف في ذلك الحين لهذه العبارة بصحتها «أنظمة حكم ذاتي» فكان لهذا التصحيح أثره البعيد في كشف حقيقة البيان، بل كان محورا للخلاف بين خطة سعد بعد عودته من منفاه وخطة هالي في موقفها من الناحية الواضح مدى اللبس والحلط بين بلاغ لجنة سر وم شروع ملر الذي قدم للوفد في نهاية مفاوضاته معه وقدم للأمم لتستفتي فيه. ويزعم الدكتور شوقي ضيف أنه كان «لكتشف العقاد عن هذا التدليس في الترجمة الرسمية ذوى هائل في المحافل الدولية!». .

أعلى أنه ينبغي القول بأن ما جاء في الترجمة العربية كان صحيحا، وأن المقصود كان «تحت نظم دستورية»، وذلك ما أكدته عدلى يكن لسعد زغلول في خطابه إليه في ٢٩ من يناير سنة ١٩٢٠^(١). وما سلم به سعد في خطابه إلى عدلى يكن في ١١ فبراير سنة ١٩٢٠^(٢).

(١) أحمد شفيق: المرجع السابق ص ٦٣٠ - ٦٣١.

وقد جاء في خطابات عدلى يكن: «وهذه النقطة هي ما فهمتموه من أن بلاغ اللجنة ضيق الغاية من المناقشة فجعلها وضع نظام حكومي في حدود الحكم الذاتي مما جعلكم تعتقدون (أن مع هذا التحديد لا تتقل المسألة المصرية من مركزها، فلا ترتفع الحياة بل تتأكد) والواقع أنه حصلت بيننا وبين اللورد ملر مناقشة في هذا الموضوع وأكد لنا أن النص الإنجليزي وهو Self Governing Institutions ليس معناه الحكم الذاتي الذي يعبر عنه و Self-Government بل معناه الحكومة الدستورية. وأن الغرض من ذكر هذه العبارة في البلاغ بيان أن الحكومة الإنجليزية لا يصح أن ترتبط بمعاهدة مع حكومة لا تكون ذات نظام دستوري. وكذلك كانت الترجمة العربية الرسمية وفق هذا التفسير.

(٢) المرجع نفسه ص ٦٥٨ - ٦٦٠.

وقد جاء في خطاب سعد: «أما العودة إلى مصر فلم يعبر فيها رأينا للأسباب =

ولا نعثر للعقاد على كتابات سياسية بعد ذلك ، حتى عرض مشروع ملر على الأمة لبدء الرأي فيه خلال شهرى أغسطس وسبتمبر عام ١٩٢٠ ، حيث شارك العقاد فى معالجة الموضوع ، وكانت خلاصة رأيه :

« إن مشروع الاتفاق بين الوفد المصرى ولجنة اللورد ملر كما بسطه للملأ أعضاء الوفد المندوبون لا يقدمنا خطوة عما نحن فيه بل يمكن أن يرجع بنا خطوات ! نعم ، إنه لم يدعنا فى موضعنا ، ولكن الخطوة التى يخطوها بنا غير مضمونة ولا حاسمة ، ولا يؤمن فيها الالتواء والاحتكاك فى كل ساعة ، لأن مشروع الاتفاق لا يتضمن نقطة واحدة يتمتع فيها الشك ، وتتضح فيها الحدود » .

وأوضح أن التفكير فيما وراء رفض المشروع « لا يصح أن يكون سببا لاستحسان الاتفاق ، لأننا متى جعلنا هذه الفكرة محك انتقادنا فكأننا قد عولنا على ألا نرفض شيئا ألبتة ولو كان الحماية أو ما هو أضيق منها دائرة وأقل شأنا » .
ويذكر البعض أن العقاد انضم فى أثناء الثورة إلى جماعة « اليد السوداء » ، واشترك فى وضع منشوراتها السرية .

ولم يستمر عمل العقاد فى « الأهرام » طويلا ، فقد مرض واضطر إلى الرحيل إلى أسوان ، والأرجح أن ذلك كان فى أواخر ١٩٢٠ .

ومما يدل على ذلك خطاب أرسله من أسوان فى ٢٤ من مارس ١٩٢٢ إلى « أحمد عبيد » مؤلف كتاب « مشاهير شعراء العصر فى الأقطار العربية الثلاثة : مصر وسوريا والعراق . وجاء فيه :

= التى يباها لكم . نعم ، إن ترجمتكم عبارة Self Governing Institutions بالحكومة الدستورية هى الأصح ولكن صحة هذه الترجمة فى نفسها لا تحمل على تعديل قرارنا ، لأن هناك أسبابا أخرى غيرها ! » .

« من هذه البلدة أكتب إليك الآن . فقد قضى على بالملكث فيها شتاءين متوالين استشفاء من مرض أفعلى عن العمل عاما ونصف العام » .
وقد روت صحيفة « عكاظ » أن نقابة الصحفيين كانت تصرف مساعدة مالية للعقاد لمرضه . وأرجعت ذلك إلى أن للعقاد « صلة بالأهرام جريدة النقيب » على أن العقاد عاد يتصل بالصحافة منذ فبراير ١٩٢٢ ، فنشرت له « المحروسة » التى كان عبد القادر حمزة قد استأجرها منذ ١٤ من يناير ١٩٢٢ . مقالين ساخرين عن عبد الخالق ثروت ، وشروطه لتولى الوزارة . فسخر فى المقال الأول من ادعاء مؤيدى ثروت أن شروطه التى اشترطها لتولى الوزارة كفيلة بتحقيق الاستقلال المنشود ، ورأى أن معنى ذلك إحداث تغيير جوهري فى السياسة الإنجليزية نحو مصر ، فى حين أن إعادة سعد زغلول وزملائه المنفيين لا يتطلب مثل هذا التغيير . وسخر فى المقال الآخر من ثروت لاسنهزائه بالأمة وباتفاقه مع الإنجليز .

وثمة ما يشير إلى أن موقف العقاد من عبد الخالق ثروت فى ذلك الوقت قد حدده له عبد القادر حمزة . ولم يكن موقفا اتخذته من تلقاء نفسه : ويدل على ذلك ما جاء فى خطاب أرسله إلى عبد القادر حمزة بتاريخ ٢٠ فبراير من ١٩٢٢ ، قال فيه :

« ورد إلى خطابكم وفيه الحوالة التى تفضلتم فسميتموه . تبادل منفعة فشكرا لكم . وسأولى الكتابة إلى « المحروسة » غير واقف عند الحد الذى عيتموه كلما وجدت من الفراغ والموضوعات ما يدعو إلى الكتابة »

أما عن علاقة العقاد « بالمحروسة » ، فقد روى عبد القادر حمزة أنه نشر مقالتي العقاد ومنحه أجرهما من قبيل المساعدة المادية له فى ظروفه المادية السيئة التى كان يحياها متعطلا فى أسوان .

وهكذا يتضح قلة مشاركة العقاد في أحداث الثورة من الناحية الصحفية بسبب غلبة الترجمة الصحفية على عمله بها ، وبسبب مرضه من ناحية أخرى . وبرغم هذا شوه أصدقاء العقاد الواقع ، وأسندوا إليه دور البطولة ، فكتب محمد طاهر الجبلاوى يقول :

« كان لابد لهذه الثورة من المعين الذى يغذيها ، والمشعل الذى يقودها نحو النور والسلاح الذى يدرأ عنها ، فوجدت ذلك فى قلم العقاد ! » .

الفصل الثالث

عباس العقاد في الصحافة المصرية من عام ١٩٢٢ إلى وفاة سعد زغلول ١٩٢٧

أولا : هل كان العقاد كاتب الوفد الأول :

ذهب بعض إلى أن العقاد كان كاتب الوفد الأول ، بيد أن ذلك غير صحيح . فقد كان للوفد عدد من الكتاب يدافعون عن سياسته . ومواقفه إزاء تطور الأحداث السياسية ، على رأسهم : عبد القادر حمزة ، وأحمد حافظ عوف ، وعباس العقاد ، ومحمد توفيق دياب .

وكان عبد القادر حمزة . أكثر هؤلاء تعبيرا عن سياسة الوفد ، وأكثرهم التصاقا بسعد زغلول لعدة أسباب :

١ - كان أسبقهم إلى التعرف بسعد زغلول ، والارتباط به من الناحية الصحفية .

٢ - إنه كان أسبقهم إلى إصدار صحف اتخذها الوفد لسانا له . كما يتضح

ذلك من دراسة صحف عبد القادر حمزة . ففى هذه الصحف وجد كبار رجال الوفد مجالا للتعبير عن آرائهم ، والدفاع عن مواقف الوفد ، بما فيهم سعد زغلول الذى نزل بنفسه - إبان الانقلاب الدستورى الأول - ليقود المعركة الصحفية من على صفحات « البلاغ » ضد العناصر المناوئة للوفد فى ذلك الوقت .

٣ - إن عبد القادر حمزة كان الصحفى الوحيد الذى يقابل سعدا يوميا ؛ ليستقى منه موضوع مقال الغد ، وكان سعد زغلول يحرص على لقائه ولو كان مريضا أو معتكفا ؛ ولهذا كله كاد محمد إبراهيم الجزيرى سكرتير سعد زغلول - يجزم بأن عبد القادر حمزة لم يكتب فى عهد سعد مقالا قبل أن يتحدث إليه فى شأنه .

ولكل هذه الأسباب يمكن القول بأن عبد القادر حمزة كان كاتب الوفد الأول ، والأكثر تعبيرا عن سياسته ومواقفه فى عهد سعد زغلول ، بل بعده ، أيضا ؛ فليس ثمة معلومات تشير إلى أنه فقد هذه المكانة ، أو تبوأها أحد غيره ، حتى انشق على الوفد مع الثمانية الذين انشقوا عام ١٩٣٢ .

ثم يأتى أحمد حافظ عوض ، وبرغم أنه لم يكن كثير التردد على بيت الأمة للقاء سعد - بسبب ظروفه الصحية - فإنه كان يدافع عن الوفد ومواقفه السياسية من داخل الإطار العام للمبادئ الوفدية .

أما العقاد فلم يكن مالكا لصحيفة ، بل كان محررا براتب شهرى فى الصحف الوفدية ، ولم تكن ثمة علاقة رسمية أو شبه رسمية تربطه بالوفد ، اللهم إلا عندما صار عضوا بالهيئة الوفدية البرلمانية بعد نجاحه فى انتخابات ١٩٢٩ .

أما عبد القادر حمزة وأحمد حافظ عوض فكانا عضوين فى هذه الهيئة منذ عام ١٩٢٦ . وحتى عندما صار العقاد عضوا بالهيئة الوفدية البرلمانية ، وحدث الانقلاب الدستورى الثالث الذى أحدثه إسماعيل صدقى ، وسجن بتهمة العيب فى

الذات الملكية - صار أكثر ميلا إلى الاستقلال في آرائه ومواقفه الصحفية . وأخيرا كان العقاد أصغر كبار الكتاب الصحفيين الوفديين سنا . وأقلهم مساهمة في الصحافة السياسية قبل التحاقه بالصحافة الوفدية .

ولذلك يلاحظ أن (سعد زغلول) كان يوحى إلى عبد القادر حمزة بأفكار مقالاته ، أو يوجهه صحفيا نحو الوجهة التي يريد لها على النحو الذي جعل سكرتير سعد يكاد يجزم - كما سبق القول - بأن عبد القادر حمزة لم يكتب مقالا في عهد سعد إلا بعد أن تحدث معه في شأنه ، ولكن سعدا لم يطلب من العقاد ، أو يطلب من غيره أمامه أن يكتب رأيا معيناً ومحدودا ، وفي ذلك يقول العقاد :

«وقد لازمت سعدا سنوات ووافقتة كثيرا ، وخالفته كثيرا كما يعلم القراء ، فلا أذكر أنه طلب مني أو طلب من غيري أمامي أن نكتب في رأى بغير ما نراه وإما كان أسلوبه في هذه الحالة أن يفتح باب المناقشة فيما يريد الكتابة فيه : فإن خالفناه وأقنعناه لم يطلب منا كتابة ولم يلمح إلى طلبها أقل تلميح ، وإن وافقناه ورأينا رأيه قال : «حبذا لو وقف القراء على جلية هذا الموضوع ، وهذا غاية ما كنا نسمع من طلبه الكتابة في موضوع من الموضوعات» .

وهذا دليل على أن (سعد زغلول) لم يكن يعتبر العقاد معبرا أدق تعبير عن آرائه واتجاهاته ، ولذا سمح له في بعض الأحيان أن يخالفه في الرأي .

وليس معنى ذلك أنه لم يكن ملتزما بمواقف الوفد السياسية ؛ إذ الواقع أنه كان ملتزما بها التزاما تاما باستثناء مواقف قليلة جدا وخصوصا في هذه الفترة التي انتهت بسجنه عام ١٩٣٠ . وثمة مقالات له نعتقد أنها موعز بها من قبل سعد زغلول ، أو الوفد .

وقد تميز العقاد من بقية كتاب الوفد بغزارة إنتاجه الصحفي ، وبثقة مقالاته

وعنفها ، وهو ما كان متفقاً مع عنف سعد زغلول ذاته . ولهذا قفزت مقالات العقاد الصحفية ؛ لتكون المقالات الرئيسية في صدور الصفحات الأولى لجميع الصحف الوفدية التي كتب فيها ، ولتكون مبراً للدفاع عن الوفد وسياسته بقوة وعنفي في مواجهة خصومه ؛ كما تميز العقاد من غيره من كتاب الوفد باهتماماته الأدبية إلى جانب اهتماماته الصحفية العامة .

وكان سعد زغلول معجباً بالعقاد وكتاباته الصحفية ، ويذكر سكرتير سعد أنه « ما رآه شغوفاً بقراءة مقال كما كان مقبلاً على مقالات العقاد » .

وأما محمد توفيق دياب فكان آخر كتاب الوفد الكبار انصواء تحت لوائه . ولم يتخذ مكانته في الصحافة الوفدية إلا عندما أصدر « الجهاد » في ١٧ من سبتمبر ١٩٣١ ، وازدادت هذه المكانة بروزاً بعد انشقاق عبد القادر حمزة بصحيفته عن الوفد عام ١٩٣٢ كما سبق القول .

ثانياً : العقاد في صحف عبد القادر حمزة :

قضت ظروف العقاد الصحية بالبقاء في أسوان حتى أواخر صيف ١٩٢٢ . ونتيجة لذلك كانت علاقته بالصحافة - التي بدأت مع بداية العام - مقصورة على نشر إنتاجه الذي كان يرسله من أسوان إليها ، فكتب مقالين لصحيفة « الأخبار » والأرجح أنه لجأ إلى نشرهما في « الأخبار » ؛ لأن صحيفة « المحروسة » التي كان يصدرها عبد القادر حمزة - والتي كان قد وعد بالكتابة إليها من أسوان - كانت قد عطلت . وجاءت هاتان المقالتان استكمالاً للمقالتين السابقتين اللتين نشرتا في « المحروسة » ، من حيث الطبع في عبد الخالق ثروت ووزارته التي شكلها في الأول من مارس ١٩٢٢ :

فاتهما في المقال الأول بالإذعان للإنجليز ، بتسليمها لهم بحق حماية الأجانب والحصول للموظفين منهم على تعويضات من الحكومة المصرية دون الاكتفاء بهذه التعويضات بالنسبة للموظفين الإنجليز فقط . واتهما في المقال الآخر بأنها وزارة مضللة ، لأنها في الوقت الذي أعلنت فيه أنها لم تعد الإنجليز بشيء في أثناء المفاوضات التي سبقت إعلان تصريح (٢٨ فبراير ١٩٢٢) ، وأنها ستترك كل أمر يتعلق بمصير البلاد للبرلمان القادم ليفصل فيه ، إذ هي - على حسب ما روت الصحف الإنجليزية - تتفق مع الإنجليز على إبعاد الدول الأجنبية عن البحث في حق إنجلترا في إبقاء حامية إنجليزية في منطقة قناة السويس .

وفي صيف ١٩٢٢ عاد العقاد إلى القاهرة حيثما استعاد من صحته ما يمكنه من العمل ، وبدأ يشارك عبد القادر حمزة في تحرير صحيفته « الأفكار » .

ويذكر محمد طاهر الجبلاوي - صديق العقاد - أن العقاد عاد من أسوان في خريف ١٩٢٢ ، « وأن الوزارة وقفت آن ذاك دون عودته للصحافة ، وأخذت تساومه وهي تعلم بمرضه وحاجته إلى المال ، ولكن العقاد لم يقبل هذه المساومة التي ذكر لي أمرها فيما بعد ، وقد بلغت ألفين من الجنيهات لا يملك منها العقاد إلا قروشاً لا تغني في مثل حالته » ، وفي رأينا أن ما ذكره الجبلاوي لا يبدو أن يكون حلقة من سلسلة الحلقات التي يصنعها أصدقاء العقاد ، وصنعها العقاد بنفسه ليضعوه في مقام البطولة ، فمن المستبعد تماماً أن تسعى وزارة عبد الخالق ثروت للحيلولة دون عودة العقاد إلى الصحافة ، وأن تساومه على ذلك بمبلغ ألفين من الجنيهات ، لأن العقاد كان في ذلك الوقت محرراً مغموراً في عالم الصحافة السياسية ، ولم يكن له أي موقف معاد للوزارة إلا المقالات الأربع التي كتبها في « المحروسة » و« الأخبار » ، ولأن الوزارة الثروتية كان لديها من إمكانيات القهر ما يغنيها عن

مساومة الكتاب المغمورين بآلاف الجنيهات .

ويعتبر التحاق العقاد «بالأفكار» الفرصة الذهبية التي أتاحت له للبروز في عالم الصحافة ، وليأخذ مكانه كواحد من أكبر كتاب المقالة السياسية بعد ذلك في مصر ، ولاشك أن هذه الفرصة التي أتاحها له عبد القادر حمزة كانت هي السبب في المكانة التي حظى بها العقاد بعد ذلك عند سعد زغلول ، وعند الوفد ، وعند القراء على وجه العموم .

وكان العقاد كاتب المقال الرئيسي في «الأفكار» ، وكان يكتبه يوميا إلا في يوم واحد في الأسبوع ، وهو في الغالب يوم السبت الذي كان إجازته الأسبوعية ، وكان هذا المقال ينشر في الصفحة الأولى إلى اليمين على مساحة تتراوح بين عمودين وثلاثة أعمدة ونصف العمود .

العقاد وتطور الحالة السياسية

بعد تصريح (٢٨ فبراير) ١٩٢٢ .

١ - موقفه من الوزارات المصرية :

اتخذ العقاد من الوزارة الثروتية التي كانت في الحكم عندما بدأ يكتب في «الأفكار» موقفا غلب عليه العنف ، وقام على الطعن فيها ، والتشهير بها ، واتهامها بما يسيء إلى وطنيتها وإشاعة الكراهية لها لدى الرأي العام الذي لم يكن يثق فيها ويميل إليها أصلا . ونهج في ذلك الخطة الآتية :

(١) إنكار أي فضل لعبد الخالق ثروت في الاستقلال الذي جاء به طبقا

لتصريح (٢٨ فبراير) ١٩٢٢ ، إذ أكد أن هذا الاستقلال « هو المنحة التي يعرضها الإنجليز طواعية من تلقاء أنفسهم ويبدلون بها » ، وأن « الوزارة الثروتية قبلت بهذا الاستقلال الموه مالا تقبله وزارة أخرى » .

(ب) التأكيد على أن الوزارة لاسند لها من الأمة ، وأن سندها الوحيد هم الإنجليز الذين يعينونها على البقاء برغم الأزمات الكثيرة التي تمر بها ، وبرغم المساوي التي جرتها على البلاد .

ومن ناحية أخرى : أكد أن الإنجليز لا يؤيدون الوزارة تأييدا صادقا ؛ لأنهم سيهتمون بوجود سند ديمقراطي يغنيهم عن التدخل في الانتخابات القادمة بقوتهم وسطوتهم ، وأن الوزارة من أجل ذلك تسعى لمساعدة حزب الأحرار الدستوريين الذي سيولد عما قريب ، كي تستمد منه هذا السند الديمقراطي ، وأن الحزب من ناحيته لا يتقيد ببرنامج الوزارة ولا يحجم عن مخالفته ، ولا يمانع في تولي الحكم منفردا ، وفي الوقت نفسه أكد أنه ليس ثمة اختلاف بين مبادئ وبرامج كل من الحزب والوزارة ، ولكنهم سواء ، والمجنى عليها في كل الحالات هي الأمة .

(ج) تريد مارآه مر مساوي الوزارة على نحو مسيء لوطنيتها : فهاجم سعيها لإلغاء الأحكام العرفية بعد إدماج أحكامها في قانون العقوبات ، بغرض التأثير على الانتخابات القادمة ، وتقصيرها في حماية حقوق مصر في السودان : « إننا لا نغالي إذا قلنا إنها لا تصنع في السودان أكثر مما تصنعه وزارات السويد والأرجنتين ، وإنها لا يهتمها منه ما يهتم الجار من جاره ، ودع عنك ما يهتم صاحب الملك في عقر داره » .

وأرجع تفريطها إلى حرصها على البقاء في الحكم ، وهاجم سعيها لتمثل هي مصر في مؤتمر لوزان بعد أن طلب منها في لهجة هادئة ترك هذه المهمة للوفد الذي

اعتبر تمثيله لمصر في المؤتمر حقاً له بصفته وكيلاً عن الأمة .

ولم تكن العاطفة الوطنية وحدها هي التي تحرك العقاد تجاه الوزارة الثروتية ، فقد كان لغرامه بالأدبية «مى زيادة» أثره في ذلك : كان يشتد على الوزارة بقصد إثارة غيرة «مى» أو إشفاقها عليه ، فتصل به تلفونيا لتنصحه بالحيلة والتخفيف في الهجوم فيذعن لها ، ثم يعود إلى الاشتداد في الهجوم كلما أراد أن يستمع إلى صوتها وأن يحس اهتمامها به . وهكذا أخضع العقاد موقفه من الوزارة لعواطفه الخاصة ، واعترف العقاد نفسه بذلك : فقد روى وديع فلسطين أنه اقترح عليه أن يكتب مقالا بعنوان «موضوعى كيف اختاره؟» فأورد العقاد فيه فقرة عن «مى» كان قد أسر بها إليه من قبل ، ولكنها أغفلت عن النشر ، ونصها : «... ولا حرج من الاعتراف بأسلوب من أساليب الاختيار ، لم يخطر على بال أحد من قراء الصحافة السياسية في ذلك الحين ؛ فقد كتبنا أعنف المقالات في الحملة على بعض الطغاة المرويين (يقصد عبد الخالق ثروت) لأننا كنا على ثقة - بعد كل حملة - من دق الهاتف والاستماع إلى صوت إحدى الأدبيات الناصحات بالنقمة والتخفيف... فإذا طال العهد بالاستماع إلى ذلك الصوت فالمقالة الأولى على أشدها وأقصاها تصيب الطاغية الذي اشتهر بالنقمة العاجلة بين زمرة القابضين على زمام الأمور... وقد يكون حقيقاً بها وبما هو أشد منها ، ولكنه لا ينال حقه كله في جميع الأوقات رعاية للنصيحة المشكورة على كره منا ، ثم تحين الفرصة في كل لحظة نريدها لتوفية الرجل حقه وانتظار الهاتف الذى طال به عهد الانتظار» .

ومما يدعو إلى الوثوق بهذه الرواية تمام الثقة - أن النص السابق - بأسلوب العقاد المعهود في مقالاته الصحفية ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يلاحظ بالفعل على مقالات العقاد تجاه الوزارة الثروتية أنها تتأرجح بين العنف

الشديد وبين الهدوء :

ومن أمثلة كتاباته الهادئة عن الوزارة - مطالبته إياها بإلغاء الأحكام العرفية ، وفك أسر المعتقلين في ثكنة قصر النيل بأسلوب هادئ ومهذب ؛ إذ كتب يقول : « ليس مما يسمح لنا على كل حال أن نطلب من السلطة العسكرية بيانا عن أعمالها ، ولكننا نسأل حكومتنا المستولة عن رعاياها : لم سكنت عن هؤلاء المعتقلين ؟ وهل هي تستطيع أن تستوثق من جريمتهم فيحاكموا ، أو من براءتهم فيفرج عنهم ، أو هي لا تستطيع ذلك ؟ وسواء استطاعت حكومتنا المستقلة ذلك أو لم تستطعه فلا شك في أنه حق ثابت من حقوقها ، ولو شاءت لاستعملته ولم تسكت عنه ، ولكن هل تشاء ؟ »

وعندما استقالت الوزارة الثروتية في ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ رفض العقاد ما أشيع من أنها استقالت غيرة على النصوص الخاصة بالسودان في الدستور ، وأرجع سبب استقالتها إلى « أنها باتت في أخرج مركز وجدت فيه وزارة منذ سمعنا بالأزمات الوزارية : باتت مغضوبا عليها من الملك ، مسخوطا عليها من الأمة ، ميثوسا منها من الإنجليز . فلم يعد لها إلى البقاء سبيل » .

وقد اتهمت « الأفكار » بكتاباتهما المهيجة ضد الوزارة ، والتي شارك فيها العقاد . بأنها السبب في إقدام الحناة على اغتيال اثنين من أقطاب الأحرار الدستوريين : إسماعيل زهدى ، وحسن عبد الرازق على باب « صحيفة السياسة » في ١٦ من نوفمبر ١٩٢٢ وقد سعت الوزارة للبطش بصاحب « الأفكار » وبالعقاد وعبد القادر المازني الذي كان يكتب مقالات فيها ضد الوزارة بتوقيع « مطلع » . واستدعت النيابة بالفعل عبد القادر حمزة للتحقيق معه في هذا الشأن ، ولكن لحسن حظهم استقالت الوزارة في نفس اليوم الذي بدأ فيه التحقيق ، ولم تنه

استقالتها حملات الصحف الوفدية عليها ، بل زادت هذه الحملات ، وصارت مزيجاً من التشهير والشهامة ، وكذلك فعل العقاد .

واتبع العقاد موقف الوفد من الوزارة النسيمية التي خلفت الوزارة الثروتية في الحكم ابتداء من ٣٠ من نوفمبر ١٩٢٢ . وكان موقف الوفد من الوزارة ودياً في البداية نتيجة لسعي رئيسها لإحداث تقارب بين الوفد والقصر ووعدده بالسعي لإعادة المنفيين ، والإفراج عن المعتقلين ، ورضاً سعد زغلول عن سياسة نسيم لا حباً فيه ولكن كراهية لثروت وفريقه ، وعلى هذا اتخذت الصحف الوفدية موقفاً ودياً من الوزارة عموماً .

وقد استقبل العقاد الوزارة النسيمية استقبالا طيباً ، فأثنى على كوها وزارة غير حزبية ، ورأى في ذلك ضماناً لإجراء انتخابات نزيهة ، كما أثنى على رجالها الذين وصفهم بالأمانة والتزاهة . وعلى وجه العموم رأى العقاد أن الوزارة تعمل لتحقيق رغبات البلاد في الحرية والاستقلال التام .

ولم يمنعه هذا الاستقبال الطيب من مطالبة الوزارة - بإلحاح - بإصدار بيان أو برنامج سياسي تشرح فيه خطتها لتقضي على الشكوك التي تدور بالراءوس ، وأكد أن الوزارة إذا لم تعلن برنامجها السياسي فإن الأمة سوف تحاسبها طبقاً للبرنامج الذي أعلنه عبد الخالق ثروت عند تأليف وزارته المستقيلة ، « لأنها إذا لم تكن خيراً من سابقتها فلا معنى لأن تكون أقل منها ، فمن المفروض المسلم به أنها تعد الأمة مثل وعود ثروت باشا على الأقل » .

ويبدو أنه تجنب إحراج الوزارة ، فذهب يلتمس لها الأعذار لإحجامها عن إصدار البيان الذي سبق أن طالب به مرجعاً ذلك إلى « شعورها بتناقض الموقف ، وضعوية اهتدائها إلى التخلص منه وترددها بين القول والعمل ، لأنها مطالبة بأعمال

تناقضها أقوالها ، وليس لها من الحرية ما يمكنها من التوفيق بين الأعمال والأقوال .

ثم ما لبث أن تغير موقف العقاد من الوزارة عندما تغير موقف الوفد منها وأصدر بياناً يهاجمها فيه ، لأنها لم تنفذ ما وعدت به من أعمال ، ولم تسع لعودة المنفيين والإفراج عن المعتقلين . وطفق العقاد يحمل عليها ؛ لأنها لم تفعل شيئاً ، بالرغم من وعدها بأن تكون وزارة أعمال لأوزارة أقوال ، ولتقصيرها في السعي لتمثيل مصر في مؤتمر لوزان ؛ لأنه كان في وسعها - على حسب تقديره - « أن تفتح باب الكلام في القضية المصرية في المؤتمر ، فلا يكون ثمة بد من الاعتراف باستقلال مصر التام أو كشف الغطاء عن دسائس الإنجليز على مشهد من دول العالم » ؛ ودأب على مطالبتها بالسعي لإعادة الزعماء المنفيين والإفراج عن المعتقلين .

٢ - حزب الأحرار الدستوريين :

شارك العقاد في حملات الصحف الوفدية في الطعن والتشهير بحزب الأحرار الدستوريين ، والتنديد بالقائمين عليه من قبل أن يولد وبعد ميلاده . ودارت مقالاته في هذا الصدد حول إثارة كراهية الجماهير للحزب باستغلال عاطفتها لسعد ورفاقه ، وتشويه صورة قيادات الحزب أمام الرأي العام والطعن في وطنيتهم ، وتأكيد نهج الشعب من الحزب وقياداته .

وأهم ما يسترعى النظر في حملات العقاد على الحزب الجديد حرصه على الطعن في أحمد لطفي السيد بالذات والسخرية منه ، والخط من مكانته العلمية ، ومن ذلك ما كتبه :

« وليفتن الأغرار بالاستاطيقا والبولييطيقا والدبلوماطيقا ثم الديمقراطية

والديمكوجية ، وبكل ما يحلوه مما يعرفه صبية الإفرنج ويبيعه هو علينا في سوق الفلسفة » وربما كان الدافع على هذا الموقف من جانب العقاد إدراكه أن أحمد لطفى السيد هو العقل المفكر للحزب .

على أن هذا الموقف يدل على أن الصراع الحزبي بدأ يطغى عليه ، وبدأ يشكل لديه مواقف واتجاهات جديدة تتحكم فيها وتوجهها المهارات الحزبية ، دون مراعاة لأى مبادئ أو رجال كانوا موضع احترام وتقدير من قبل ، ويجعلنا نتردد في قبول ما قاله بأن ثقته بسعد زغلول مرجعها إلى إعجابه بأستاذه الإمام محمد عبده ؛ لأن أحمد لطفى السيد وغيره من رجال الحزب الجديد كانوا أيضا من أصدقاء الإمام محمد عبده وتلاميذه ؛ فليس المبدأ هو الذى يحكم العقاد في مواقفه الصحفية ، وإنما الموقف الحزبي بما يكتنفه من صراع وملايسات تقضى بتأييد الوفد على طول الخط ، والظعن في خصومه سواء كانوا على خطأ أو على صواب - كان الفيصل الوحيد .

٣ - الدستور :

هاجم العقاد بشدة اللجنة التى شكلتها الوزارة الثروتية لوضع الدستور ، مثلاً هاجمها الصحف الوفدية ، فاتهم أعضائها بالقصور ، ووصف الدستور الذى يشتغلون بوضعه بأنه : « مأساة من أفجع مآسئته مصر فى تاريخها الحديث » لأنه لن يخرج - فى رأى - عن الحدود التى أرادها الإنجليز .

ولما تردد أن ثمة مساعى من جانب القصر لتعديل الدستور بادر بالمطالبة بضرورة استفتاء الأمة فى الدستور قبل عرضه على الملك ؛ لتقول فيه كلمتها على أساس أن الأمة مصدر السلطات . ولا شك أنه أراد تفويت فرصة تعديل الدستور على الملك

بجعل إصداره للدستور مجرد إجراء شكلي . ومن أجل هذا اتهم العقاد بسوء
العنسة . وكذلك ، هاجم العقاد تعديل النصين الخاصين بالسودان في الدستور .
وبالنسبة لموقف الوزارة النسيمية من تعديل الدستور اقترح العقاد عليها إجراء
الانتخابات بعد إلغاء جميع القيود المانعة لصحة التمثيل ، على أن ينظر البرلمان
المنتخب - على شكل جمعية وطنية - في تنقيح الدستور ، وتعديل مواد قانون
الانتخاب . وهو نفس الرأي الذي ارتآه سعد زغلول في ذلك الوقت . ولما أشيع أن
الوزارة النسيمية في صدد تعديل نصي السودان إذعانا للمطالب الإنجليزية -
هاجمها العقاد - في هدوء واتزان - لاتباعها سبيل الوزارة التروتية في هذا الشأن ،
ورأى أن ثمة طريقاً شريفاً واحداً أمام الوزارة . وهو « أن تبدأ بالعمل في تنفيذ
الدستور الذي يحفظ حقوق الأمة ، وأن تدع الإنجليز وشأنهم يتعللون بما شاءوا من
العلل لإبقاء الأحكام العرفية أو إلغائها أو وقفها . . . وأن عليها أن تلزم الإنجليز جريرة
الإصرار على رفض مطالب البلاد وأن تخبرهم بين شيئين : إما الموافقة على تمثيل
البلاد تمثيلاً صحيحاً يمكنها من إعلان رأيها الصادق في مصيرها ، أو الاعتراف
على الرغم منهم بنياتهم الخفية ومطامعهم الموهمة » .

واستغل العقاد أزمة تعديل الدستور للطعن في وطنية الأحرار الدستوريين
وتشويه موقفهم من تعديله : فعلى الرغم من أن الأحرار الدستوريين كانوا
حريصين على ألا يمس مشروع الدستور بتغيير أو تعديل أو انتقاص من مواده -
فقد اتهمهم العقاد بالتواطؤ مع الإنجليز على مسخه ، وأكد أنهم في الوقت الذي
يطالبون فيه بإصدار الدستور دون تعديله - يتفقون مع الإنجليز على التسويف في
إلغاء الأحكام العرفية ، وإقامة العراقيل في وجه الدستور ، حتى تجد الوزارة نفسها
بين شقي الرحم ، فتستقيل ، ويتولوا هم الحكم محلها . وقد أعجب سعد زغلول

بمنطق العقاد هذا في تشويه غيره الأحرار الدستوريين على الدستور ؛ إذ «دلتى ما اشتملت عليه أن في البلاد يقظة والتفاتا لأعمال أولئك الذين يكيدون لها في الخفاء ويتظاهرون بأنهم من أخلص أوليائها» .

وظل العقاد يكتب في «الأفكار» على هذا النحو ، حتى منتصف يناير ١٩٢٣ ؛ حيث تحلى عبد القادر حمزة . عن إصدارها ، استعدادا لإصدار «البلاغ» الذى صدر فى ٢٨ من يناير ١٩٢٣ . ودارت كتابات العقاد فى «البلاغ» . فى البداية حول موضوعين رئيسين : الأول : تعديل الدستور والآخر : الحالة السياسية بعد استقالة الوزارة النسيمية .

١ - تعديل الدستور :

استكمل العقاد فى «البلاغ» كتاباته حول موضوع تعديل الدستور وبدأ موقفه أكثر تشددا عن ذى قبل تجاه مسلك الوزارة النسيمية من تعديل الدستور ، فلام الوزارة لما يشاع عن عزمها تعديل مشروع الدستور ، بزيادة عدد الشيوخ المعينين إلى النصف . واعتبر الوزارة متهاونة فى حقوق البلاد ، لموقفها إزاء إصرار الإنجليز على تعديل نصى السودان فى الدستور ، ولكنه رفض فكرة استقالتها كحل للأزمة بينها وبين الإنجليز ، وظل متمسكا برأيه الأول فى عدم تنقيح الدستور ، أو تعديله ، إلا بوساطة جمعية وطنية ، أو اكتفاء بإجراء الانتخابات ، على أن يكون البرلمان فى أول دور من أدوار انعقاده بمثابة جمعية وطنية تنظر فى تعديل الدستور . ولم يقبل العقاد من الوزارة إقدامها على تعديل نصى السودان ، تحت ضغط الإنذار الإنجليزى الذى وجه إلى الملك . واعتبر إقدامها على هذا التعديل تحت ضغط الإنذار خسارة كبيرة ؛ لأن تهديد الإنجليز - فى اعتقاده - بإعادة النظر فى

تصريح (٢٨ فبراير) لا يعادل بأي حال التفريط في السودان ورأى أن طريق الخلاص الوحيد أمام الوزارة من هذا المأزق هو أن تطرح الدستور جانبا ، وأن تدعو جمعية وطنية لوضع دستور جديد ؛ « هذا أو يعترض الإنجليز على انتخابات الجمعية الوطنية ، فتتكشف نياتهم ، ويظهر للعالم كله غرضهم الحقيقي من هذا التصريح . . . »

وتعجب العقاد كثيرا لاستقالة الوزارة في ٥ من فبراير ١٩٢٣ بعد إقدامها على تعديل نصي السودان ، واعتبر استقالتها لغزا سياسيا ، ولكنه عاد يقدم لها المعاذير لاستقالتها ، بأن الإنجليز كانوا سيسعون لإسقاطها حرصا منهم على إجراء الانتخابات القادمة في ظل وزارة صديقة لهم من الأحرار الدستوريين الذين اعتبر معارضتهم لتعديل الدستور مجرد لهفة على الحكم ، وهو منطلق الصحف الوفدية ذاته في التشهير بموقف الأحرار الدستوريين من مسخ الدستور في ذلك الوقت . ومن الغريب أن العقاد يسند إلى نفسه الفضل فيما أسماه بإحباط مساعي الوزارة النسيمية لتعديل الدستور ، فيقول : « تولى توفيق نسيم الوزارة مرتين لغرض واحد ، وهو تعديل الدستور وتضييق سلطة الأمة بموافقة الحزب الأكبر في مصر ، وهو حزب الوفد أو حزب الكثرة الساحقة .

« ومنحت لي الفرصة في المرتين لإحباط هذه المناورة ، فحبطت في المرة الأولى وفي المرة الثانية بحمد الله » .

وبديهي أن ذلك مجرد ادعاء ، وسعى منه لوضع نفسه في مقام البطل في هذا الصدد ؛ فقد أقدمت الوزارة النسيمية بالفعل على مسخ الدستور ، وأدخلت على مشروعه من التعديلات الرجعية ما يعصف بروحه . وحتى - لو فرض جدلا - أن الوزارة النسيمية تراجعت عن مسخ الدستور - على هذا النحو - فلا شك أن ذلك

يرجع إلى أسباب سياسية موضوعية ، وليس إلى بضع مقالات صحفية كتبت في صحيفة وفادية ؛ فقد شن الأحرار الدستوريون ، وصحيفتهم « السياسة » هجوما عنيفا على الوزارة لإقدامها على مسح الدستور ، ولكن ذلك لم يمنعها من المضي قدما فيما شرعت فيه .

٢ - تطور الحالة السياسية بعد استقالة الوزارة النسيمية :

استقالت الوزارة النسيمية إذن بعد أن أقدمت على تعديل الدستور ، وتعديل نصي السودان به ، واستدعى الملك (عدلى يكن) لإسناد رئاسة الوزارة إليه ، وهو ما كان في مصلحة الدستور ؛ إذ لم يكن من المعقول أن يتوقع الملك من عدلى يكن أن يقبل إدخال أى تعديل على مشروع الدستور كما وضعته لجنة الثلاثين لتوسيع اختصاصاته ، ورد الوفد على ذلك بإصدار نداء في ٢٠ من فبراير اعترض فيه بشدة على تدخل الإنجليز في تشكيل الوزارة ، وعلى تأييدهم عودة عدلى يكن إلى الحكم .

واتبع العقاد في كتاباته الصحفية سبيلا يخدم موقف الوفد من إسناد الوزارة إلى عدلى يكن ، فطلق يردد في عنف ما جاء في بيان الوفد بعد ما حوله إلى مظاعن عنيفة . فردد أن « العدليين » ليس لديهم أى حرص على الدستور ، وكل ما عندهم هو الحرص على الحكم الذي يتولونه برغبة ومساندة الإنجليز لخدمة سياستهم ، وإذلال المصريين . وشهر بالأحرار الدستوريين الذين وصفهم بأنهم رجال (تصريح ٢٨ فبراير) ، ومنفذو السياسة الإنجليزية في البلاد ، وبأنهم المفرطون في السودان ، ورجال الحماية في الماضي .

ومن ناحية أخرى سفه العقاد شروط عدلى يكن لتولي الوزارة ، وكان عدلى

يكن قد اعتذر للملك عن قبول تأليف الوزارة بسبب حالة الانقسام التي في البلاد ، ورفعت « السياسة » لواء الدعوة إلى الاتحاد ، فسفه العقاد شروط عدلى يكن ، ومزج في كتاباته العنف بالسخرية فأكد أن شرط عدلى يكن عبارة عن دعوة صادرة من جانب الإنجليز ، « ونحن نحقق حين نلبى الدعوة مأرباً من مأرب الإنجليز ، لا مأرباً من مأرب مصر ، والمطلوب منا الآن هو أن تتألف بيتاوزارة حائرة لتقة المندوب السامى حاصلة على تأييد الزغلوليين : أما ثقة المندوب السامى فمضمونة على ما يظهر فلم يبق إلا تأييد الزغلوليين ، وهذا الذى ينتظرونه من وراء الدعوة إلى الاتحاد » . أما غرض الإنجليز من هذه الدعوة فقد رآه في حرصهم على تأليف وزارة يتمكنون بها : تنفيذ سياسة تصريح (٢٨ فبراير) . وإيجاد برلمان صورى لا يمثل الأمة تعتمد عليه الوزارة في إذلال الأمة . وإخضاعها للسياسة الإنجليزية .

ثم ما لبث العقاد أن طالب الأحرار الدستوريين بالاتحاد - إن كانوا يريدونه - حول المبادئ الواردة في البيان الذى أصدره الوفد ، وأعلن فيه أنه لا يضمن بثقته على أحد ، ولا يثق في أى وعد من وعود الإنجليز ورجالهم في مصر قبل رفع الأحكام العرفية ، وعودة سعد ورفاقه ، والإفراج عن المعتقلين ، وأنه لا يؤيد وزارة ما ، حتى يكون من أهم أغراضها العمل على إصدار دستور وليد إرادة الأمة ، وأكد العقاد أن أى دعوة للاتحاد لا تقوم على هذا الأساس هدفها إضعاف الوفد .

وقد استنكر العقاد حوادث الاغتيالات السياسية التى ازدادت إبان الأزمة الوزارية التى أعقبت استقالة الوزارة النسيمية ، ونبه إلى أمر هام هو : « ألا يجوز أن تكون وراء هذه الحوادث يد أجنبية عن القضية المصرية ، ولتكن من أعداء

الإنجليز في البلاد الخارجية ؟ والذي نود أن يراه ذوو الشأن أن ذلك على الأقل ليس بمستحيل .

. وما لبثت كتاباته أن انقطعت في تلك الفترة الحرجة من تاريخ البلاد ، فقد عطلت «البلاغ» واعتقل صاحبها في ٦ من مارس ، ولما أطلق سراحه أصدر صحيفة «الرشيد» ابتداء من ٢٠ من مايو ١٩٢٣ .

وكانت وزارة يحيى إبراهيم قد تولت الحكم منذ ١٥ من مارس ١٩٢٣ . وأصدرت الدستور في ١٩ من أبريل ، بعد تعديل نصي السودان وأصدرت قانون الانتخاب في ٣٠ من أبريل . ودارت كتابات العقاد في «الرشيد» من ثم حول الانتخابات والأمور المتعلقة بها ، فكتب رأيه في كيفية تقسيم الدوائر الثلاثينية ، وحث الناخبين على الحرص على حضور الانتخابات ، وتقديم الاعتبارات العامة على غيرها من الاعتبارات عند اختيار المرشحين ، . . . إلخ . . .

وأهم ما كتبه في الأمور المتعلقة بالانتخابات استنكاره ترشيح كبار الأغنياء وكبار الرأسماليين وأصحاب الضياع أنفسهم في الدوائر التي يهيمنون فيها على الناخبين من الناحية المعيشية ، وطالب بتدخل الحكومة للمحيلة دون تأثير المرشحين على ناخبهم في هذه الدوائر ؛ ولكنه استبعد أن يكون ذلك بنص مكتوب ، وفضل أن يتم ذلك عن طريق المراقبة والإشراف وتشجيع الناخبين على حفظ حقوقهم بتقريب أسباب الطعن لهم ، وتسهيل إثباته عليهم .

ومن الموضوعات التي عالجها العقاد في «الرشيد» : موضوع إقامة سفارات لمصر في الخارج ، فاستنكر اتفاق مبالغ طائلة في إقامتها في الوقت الذي تحتاج فيه البلاد إلى هذه المبالغ ، وتساءل عن طبيعة علاقة سفير مصر في لندن بالحكومة الإنجليزية وموضوع قانون الاجتماعات الذي أصدرته الحكومة في ٣٠ من مايو

١٩٢٣ حيث هاجمه ، لأنه « لا حرية في الحقيقة إلا للإدارة ، ولا حق للمصريين في الاجتماع بغير رضاها » .

وكانت كتاباته في « الرشيد » على الشكل الذي كانت عليه في « الأفكار » و« البلاغ » ، فكان مقاله الرئيسي يأتي في الصفحة الأولى ، في حين دأب عبد القادر حمزة على كتابة مقاله في الصفحة الثانية من صفحات « الرشيد » الأربع . وعاد العقاد إلى الكتابة في صحيفة « البلاغ » عندما عاد إلى الصدور في ١٨ من يونيو ١٩٢٣ . ويلاحظ أن موقفه في « البلاغ » ارداد وضوحا تجاه الوزارة الإبراهيمية ، وأنه كان موقفا وديا نسبيا في ذلك الوقت ، فكان يثنى على بعض أعمالها ، أو يوجه إليها اللوم ، أو يتشدد معها ؛ ولكنه لا يصل في لومه أو تشدده إلى حد الهجوم أو الطعن .

فقد أثنى على إجراءات الوزارة لتقسيم الدوائر الثلاثينية ، وأكد أنه « إذا وقع من الوزارة تقصير بعد ذلك فهو غير مقصود ، ولا منظور فيه إلى غرض ينافي حسن النية على ما نعتقد » . وأبدى لها ملاحظاته - بطريقة ودية - على عملية الانتخابات . وأيدها في مسعاها للإشراف على المدارس الأهلية ، وطالبها بتشديد الرقابة على مدارسها ، وإن داخله الشك من هذا الاهتمام بمراقبة التعليم كله وإفراغه في قالب الحكومي . وشكر لها إصدارها لقانون شركات التعاون الزراعية .

ومن ناحية أخرى لم يتشدد مع الوزارة ، لإصدارها قانوناً ينظم الأحكام العرفية في ٢٦ من يولية ١٩٢٣ بالرغم من أنه كان من القوانين الرجعية المنافية لروح الدستور ، والتي قوبلت بالاستياء والاستنكار خاصة أن الوزارة استأثرت بوضعه قبل اجتماع البرلمان . بل إنه رفع عنها المسؤولية كاملة ، وألقاها على الإنجليز حيث قال :

« فالحكم العرفي البريطاني الذي يمتنون بإلغائه ، ويبيعون علينا هذا الإلغاء غالباً من حريتنا واستقلالنا ، وحقوق بلادنا - لن يُلغى ولن يخرج من أيدي الإنجليز إلا ليقبضوا عليه باليد الأخرى ، وسيكون إعلان الأحكام العرفية معلقاً على مشيئة الإنجليز ، لأنهم حراس المواصلات وحياة الأجانب والأقليات » .

وتشدد العقاد مع الوزارة لموافقتها على إصدار قانون التضمينات الذي يقضي بإجازة كل ما قامت به السلطات العسكرية من إجراءات مدة فرض الأحكام العرفية (من نوفمبر ١٩١٤ إلى يونيو ١٩٢٣) ، ولكنه لم يذهب في تشدده معها إلى حد الخصومة ، واقتصر موقفه على إلقاء اللوم عليها ، إذ كتب يقول :

« ولماذا تجيبهم الوزارة المصرية إلى هذا الطلب ؟ أليس في ذلك اعتراف صريح بأن الإنجليز مسئولون عن النظام في مصر ، وأنهم لابد أن يحكموها مباشرة أو يقترحوا القوانين التي يُحكم بها المصريون ؟ » .

ولم يهاجم الوزارة لمنع السلطة العسكرية الاحتفال بعودة المتفنيين ؛ إذ رأى أن السلطة العسكرية هي التي منعت الاحتفال ابتداءً ، وأن رئيس الوزارة وافق بعد أن قضى الأمر .

واستنكر لجوء الوزارة إلى الإنجليز (للساطة) بينها وبين حكومة الحجاز إبان أزمة المحمل التي وقعت في يوليو ١٩٢٣ ، ورأى أن ذلك معناه الاعتراف للإنجليز بأن لهم حقاً في الحجاز . ولكنه لم يصل في استنكاره إلى حد الهجوم أو التحامل .

وامتد موقفه الودي من الوزارة الإبراهيمية إلى الطعن في الأحرار الدستوريين لمعارضتهم إياها ، فأكد أن هذه المعارضة ليس لها من دافع إلا السعي لإحراج الوزارة ، لكي تستقيل ، ويتولوا هم الحكم لكي يضمنوا لأنفسهم أغلبية في

الانتخابات . كما أكد أن مسئوليتهم بالنسبة لقانون التصميمات أكبر من مسئولية الوزارة ، وسخر من اتهامهم لها بالمحسوبية ، ورد على ذلك بأن وزارة عبد الخالق ثروت كانت تفعل الشيء نفسه .

ويمكن القول بأن موقف العقاد الودى من الوزارة الإبراهيمية كان هو موقف الصحف الوفدية عموماً . لتجرد يحيى إبراهيم وأعضاء وزارته من أى صبغة سياسية فى ذلك الوقت ، ولانقطاع الصلة بينه وبين الأحرار الدستوريين . وإلى جانب هذا ربما قصد العقاد عدم التورط مع الوزارة فى خصومة تدفعها إلى محاربته فى الانتخابات التى رشح فيها نفسه على مبادئ الوفد .

وانقطعت كتابات العقاد الصحفية فى «البلاغ» منذ ٢٤ من أغسطس ١٩٢٣ ، بسبب وجوده فى أسوان للقيام بحملته الانتخابية .

العقاد بين سعد زغلول وخصومه :

استأنف العقاد كتاباته الصحفية فى «البلاغ» فى ١٣ من مارس ١٩٢٤ ، وكانت وزارة سعد زغلول قد تولت الحكم منذ ٢٨ من يناير . وقد بدا واضحاً تجاهله لها ، حيث اتجه بكتاباته لمعالجة الموضوعات ذات الطابع الاجتماعى والأخلاقي ، والموضوعات المتعلقة بالبرلمان .

وقد تجنب العقاد فى بداية عهد الوزارة السعدية الخوض فى الصراع الحزبى . صحيح أنه رأى أن معارضة الأحرار الدستوريين للوزارة غير مفهومة ، إلا أنه رأى نبذ الصراع والمهاترات الحزبية تماماً ، والاهتمام بتقديم البلاد ، وفى ذلك كتب يقول :

« فلنعلم أننا لا ندرك بغيتنا من التقدم الذى نترنم به إلا بالأخصاء فى العلوم

والصناعات ، وأن البعثات العلمية هي وسيلتنا إلى التكثير من (الإخصائين) ورجال الفنون والمعارف ، فعلينا أن نهتم بها بعض اهتمامنا بالقصص السياسية والمناورات الحزبية التي نحن متهاكون عليها ، والتي كادت تنقلب معنا إلى حروب بيزنطية لا تفرغ من واحدة حتى نعود إلى أخرى شبيهة بها ، وإلا فلنوطن أنفسنا على الفشل . نعم . الفشل المحقق لا أقل ولا أكثر .

وقد تجلّى مدى سعيه للاستقلال في مواقفه من الوزارة السعدية في انتقاده لبعض أعمالها ؛ مثل : تهكمه بوزير الداخلية بالنيابة الذي يضيع جلسات مجلس النواب في أثناء ردوده على أعضائه ، وإصراره على أن يتولى القضاء أمر البت في الطعون الانتخابية ، في الوقت الذي رأى فيه سعد زغلول الاحتفاظ للبرلمان بهذا الحق .

كما تجلّى استقلاله هذا في عدم تعليقه على خطبة العرش الأولى التي ألقاها سعد في يوم افتتاح البرلمان في ١٥ من مارس ١٩٢٤ . ويروى العقاد أنه لقي سعداً بعد خطبة العرش ، « وكان حساس النفس من ناحية الخلاف عليها لأنه أول خلاف تعرض فيه نفوذه الشعبي للامتحان ، وكان الوفديون وغير الوفديين مختلفين في شأنها ، يكتفي بعضهم بما قيل ، ويطلب بعضهم المزيد من الإيضاح ، وكان في المجلس فتح الله بركات والأستاذ محمود فهمي النقراشي والأستاذ عبد القادر حمزة ، فسألني دولته : ما رأيك في خطبة العرش ؟

قلت : رأيي يا دولة الرئيس أنها كان يمكن أن تكون أوضح مما هي عليه . .

قال : أفلا ينطبق هذا على كل كلام ؟

قلت : بلى . ولكن إذا تساوى الوضوح وغيره في جميع الاعتبارات فرأيي

يا دولة الرئيس أن الوضوح أولى بالتفضيل .

فلبت رحمه الله نصف ساعة يناقشني في رأيي بلا ضجر ولا استياء ،
ومضت فترة بعد ذلك ، وانتقل الكلام إلى شأن آخر ، فأصغى إلى أحسن
إصغاء . ثم سألتني : ولماذا تحاسبني أنا في هذا ، ولست أنا المسئول عنه ؟
قلت : لأن دولتك وكيل الأمة والمسئول عن عمل الآخرين .

فضحك رحمه الله طويلاً ، ثم قال : لو حاسبني كل فرد في الأمة حسابك
يا فلان لعجزت عن أعباء هذه الوكالة .

قلت . وفي نفسي غضب «أغالبه» : ياباشا ، ولكن ليس كل فرد في الأمة
«عباس العقاد» ، فتبسم مؤمناً وقال : نعم ! ليس كل فرد في الأمة «عباس
العقاد» ، صدقت .

وتجدر ملاحظة أن سعداً ناقش العقاد رأيه في خطبة العرش «بلا ضجر ولا
استياء» أما قبوله قول العقاد بأن ليس كل فرد في الأمة (عباس العقاد) فكان
متعلقاً بأمر آخر ، وليس بخطبة العرش كما ذهب بعض أصدقاء العقاد .

وقد انتقد العقاد بعض تصرفات وزارة سعد ، في الوقت الذي أيدها في بعض
أعمالها وإجراءاتها الأخرى مثل تقريرها علانية جلسات مجالس المديرية ،
ومحاربتها للشيوعية ، وإصلاحها أوضاع البعثات العلمية ، ونشرها للفنون
الجميلة .

وإلى جانب نزوح العقاد عن المهارات الحزبية ، وسعيه للاستقلال في مواقفه
الصحفية عن الوزارة السعدية ، يلاحظ خلوكتاباته الصحفية في ذلك الوقت من
أى ثناء أو تمجيد للوفد وزعامته . وخلوها من أى طعن في أشخاص خصوم
سعد . وقد نشرت مجلة «الكشكول المصور» خطاباً بدون توقيع ، قالت : إنه
لأحد أصدقاء العقاد ، جاء فيه :

إن العقاد روى له ولأصدقاء آخرين : « أن هذا الرجل (سعدا) يطلب منى أن أكتب لأرضيه بالطعن على خصومه ، وأنا لا أبيع ضميرى لرجل أضاع من مال الأمة ثمانية ملايين جنيه ، إذ قبل أن ينفذ تعويضات الموظفين البريطانيين . »
ومما يدعو إلى قبول ما جاء فى هذا الخطاب أنه يتفق مع ما لوحظ من خلوص كتابات العقاد فى تلك الفترة من أى طعن فى أشخاص خصوم سعد زغلول .
ومن ناحية أخرى هدد الصديق صاحب الخطاب بنشر حديث أفضى به العقاد إليه عن لقائه الأول بسعد زغلول بعد الانتخابات ؛ إذا لم يثبت للحق . وصمت العقاد ولم يحاول الرد ، أو تنفيد ما نشرته «الكشكول» ، وإنما قدم بلاغاً إلى النيابة ضد صاحب المجلة بسبب هذا الخطاب لاحتوائه على أمور أخرى رآها قذفاً فيه .

ولاشك أن موقف العقاد من الوفد وسعد زغلول مرجعه إلى موقف الوفد منه فى الانتخابات ؛ فقد رشحه الوفد مع مرشح آخر يدعى (حنفى منصور) عن دائرة أسوان ، ولما لم يحصل أى منها على الأغلبية المطلقة رشح الوفد (حنفى منصور) وحده فى انتخابات الإعادة ، ونتج عن ذلك سقوطها ، وفوز المرشح المستقل ويدعى الشيخ (حسين صالح خليفة) .

وعلى هذا سعى العقاد للاستقلال عن الوفد بالرغم من أنه ظل يوالى كتابة المقال الرئيسى فى صحيفة الوفد الأولى ، ولم يعد يحامل الوفد (وسعد زغلول) على النحو الذى كان يفعله قبل الانتخابات ؛ بل سعى للالتحاق بصحافة الحزب الوطنى التى كانت على عدااء شديد للوفد ، ولسعد زغلول ووزارته .

فقد حدث أن سعى الحزب الوطنى فى أعقاب الانتخابات التى منى فيها بهزيمة كبيرة ، إلى تنظيم صحافته وتدعيمها ببعض الكتاب الكفاة لخوض معركة المعارضة

ضد الوزارة السعدية . وطلب عبد العزيز جاويش الذى كان يقوم فى ذلك الوقت برياسة تحرير « اللواء المصرى » من إبراهيم عبد القادر المازنى - صديق العقاد والذى كان يعمل محرراً فى صحيفة « الأخبار » فى ذلك الوقت - طلب منه البحث عن محرر كفء يجيد اللغة الإنكليزية والترجمة الصحفية إلى جانب كتابة المقالات السياسية . وعرض المازنى الأمر على العقاد فوافق ، واتصل بالفعل بالشيخ جاويش ، وكتب عدة مقالات على سبيل التمهيد لدخوله فى المبدأ الجديد والجماعة الجديدة حمل فيها على الوفد وعلى سعد ، ونشرت بدون توقيعه بناء على طلبه . ومن هذه المقالات مقال قصير بعنوان « حول قرار النواب » ، « نشر فى الأخبار فى » ٢٢ من مايو ١٩٢٤ بتوقيع « مستفهم » سعى فيه إلى إحراج الوزارة السعدية ، ومجلس النواب بمناسبة إصدار المجلس قراراً فى ١٧ من مايو ، بأن الرغبات التى يقررها ويبلغها الحكومة لا تكون ملزمة لها ، على ألا يخل ذلك بمبدأ مسئولية الوزارة .

وقال فى هذا المقال :

« سيدى مدير الأخبار :

هل تسمح بمناسبة الرغبات أن أوجه الأسئلة الآتية :

١- هل الإصلاح فى النظام الديمقراطى هو فصل السلطات أو تعاونها ؟

٢- هل درس حضرات النواب السعديين جميعاً النظم البرلمانية درساً تاماً حتى

اضطروا أمام هذا الحق الساطع الذى تجلى لهم أن يمنحوا الحكومة سلطة لم تطلبها ، ولم تدافع عنها ؟

٣- هل لو كان الغرض الذى يرمى إليه القرار صحيحاً كانت الحكومة تبقى

بمعزل عن المناقشة وتترك المجلس تتطاحن كثرته وقلته فى سبيل التزول عن حق من

حقوق الأمة للحكومة ، ولا تقول كلمة ترجع بها إحدى الكفتين ؟

٤ - هل لم تستطلع الحكومة رأى مستشاريها الملكيين فى الأمر توطئة لدخولها فى المناقشة ثم أحجمت عن ذلك حين رأت الكثرة تكفيها عناء المناضلة؟» .

وعلم سعد زغلول من مصادره الخاصة بأمر تفاوض الحزب الوطنى مع العقاد لينتقل إلى الكتابة فى «اللواء المصرى» ، فبادر باستدعاء عبد القادر حمزة إليه ليستفسر منه عن حقيقة الأمر . وبعد بضعة أيام - وكان ذلك فى آخر أيام أحد شهور ١٩٢٤ - أبلغ العقاد عبد القادر حمزة نيته على الانقطاع عن العمل فى «البلاغ» وأنه سيلتحق بالعمل فى «اللواء المصرى» . وهنا تأكد النبأ لصاحب البلاغ فبادر بنقله إلى سعد فى مساء اليوم نفسه .

وفى اليوم نفسه أقام بعض أعضاء الحزب الوطنى مأدبة غداء فى دار صحيفة «اللواء المصرى» ، حضرها عبد العزيز جاويش ، والمازنى ، وأحمد وفيق ، وإسماعيل العسلى وعبد المقصود متولى عضو اللجنة الإدارية للحزب ثم جرت مفاوضات بين إسماعيل العسلى وعبد المقصود متولى بصفة الأخير مديراً لصحيفة «اللواء المصرى» وبين العقاد للاتفاق على أجره . وكان عبد المقصود متولى معارضا لانضمام العقاد إلى صحيفة الحزب ، ولا يرى الاطمئنان إليه «لأن الشخص الذى يتحول بهذه السهولة من مبدأ إلى مبدأ ومن صف إلى صف لا يؤمن حانه ولا تفيد خدمته» . ولكنه اضطر إلى القبول تحت ضغط عبد العزيز جاويش .

وفى هذه المفاوضات اقترح إسماعيل العسلى وعبد المقصود متولى على العقاد مبلغ ٣٠ جنيهاً كراتب شهرى ، وطلب العقاد ٤٠ جنيهاً ، ثم نزل إلى ٣٥ جنيهاً ، وحدث خلاف بينهم حول تقدير المرتب (وكان مرتب العقاد فى ذلك الوقت من البلاغ ٢٥ جنيهاً) فاستغلّ عبد المقصود متولى هذا الخلاف فى إقناع الشيخ جاويش بالتخلي عن فكرة استخدام العقاد فى «اللواء المصرى» . وهكذا عاد العقاد إلى

مكانه في «البلاغ» في اليوم التالي .

وقد كشف عبد القادر حمزة هذه الملاحظات عام ١٩٣٣ . أما العقاد فقد قابلها بالطعن في صاحب «البلاغ» وأنكرها ، وطلب إظهار المقالات التي كتبها وفي الحقيقة أن تمسكه بإظهار هذه المقالات حجة واهية ، لأنه يستطيع إنكار أية مقالات يكون قد كتبها ، ونشرت بدون توقيع أو بتوقيع مستعار .

ومما يؤكد صدق رواية عبد القادر حمزة - أن إسماعيل العسيلي - الذي شهد هذه الملاحظات ، وتولى مع عبد المقصود متولى الاتفاق مع العقاد على راتبه - تدخل ، وأكد صدق الوقائع ، وروى مزيدا من التفاصيل التي استعنا بها في شرح ما سبق . وأكد الأمر أيضا إبراهيم رياض عضو اللجنة الإدارية للحزب الوطني ، وقال : إن العقاد هو الذي سعى عن طريق المازني للعمل «باللواء المصري» ، أما عبد المقصود متولى فقد أيد ما رواه عبد القادر حمزة ، وما رواه زميلاه ، ولكنه طلب إعفاءه من الحديث في هذا الموضوع .

وروى عبد القادر حمزة أيضا أن العقاد ظل على اتصاله بصحافة الحزب الوطني بعد عودته إلى الكتابة في «البلاغ» ، وأنه كتب في ٢٧ من أكتوبر ١٩٢٤ مقالا في «الأخبار» بعنوان «أسلفة أو كالمعتاد» وقعه بتوقيع «ع» تهكم فيه بمسلك الوزارة السعدية . وقد جاء في هذا المقال : «قالوا :

إن قطارا خاصا سيقبل اللورد اللنبي من محطة سيدى جابر للقاهرة كالمعتاد ! وإن ضابطا إنجليزيا برتبة البكباشي المصري بدار المندوب السامي كسلفة . وقد علمت اليوم أيضا من مصدر ثقة أن بعض جنود مصريين من (الكتيبة الأولى مشاة) يشتغلون بالمفوضية الإنجليزية بمصر كمراسلات ! .
فهل لدى معالي وزير الحرية علم بهم ؟ وهل هم هناك سلف أم كالمعتاد ؟ .

وهكذا يمكن القول بأن العقاد أخلى نفسه من تأييد الوفد وسعد زغلول بعد موقفه منه في انتخابات الإعادة ، وإنه قبل الانتقال إلى الجانب المعارض لسعد زغلول . لكي يعطى نفسه الحرية الكاملة في معارضته بدلا من الاستقلال المقيد في صحيفة الوفد الأولى .

على أن (سعد زغلول) ما لبث أن قام بعملية « استقطاب » للعقاد بعد عودته الأخير إلى « البلاغ » ، بهدف ربطه بالوفد ، وبه شخصيا . ولتكون شبه ترضية له بعد فشله في الانتخابات ، فقد روت « الكشكول » أن سعدا أراد أن يوظف العقاد في عمل يزداد على أعمال موظفي البرلمان . واعترف العقاد نفسه بأن (سعد زغلول) عرض عليه وظيفة في دار الكتب ، ولكنه رفضها بحجة كراهيته للوظائف . وإزاء رفض العقاد للوظيفة قرر سعد منحه راتبا شهريا مقداره خمسة وعشرون جنيها من المصروفات السرية على حد رواية « الكشكول » وقد ذكر عبد القادر حمزة عام ١٩٣٣ أن العقاد كان يحصل عن مدة عمله في « البلاغ » على راتب شهري آخر ، ولكنه لم يذكر مصدره وأكد مكرم عبيد هو الآخر عام ١٩٣٥ أن العقاد كان يحصل إبان وفديته على راتب شهري من خزينة الوفد .

ولم يحاول العقاد إنكار حصوله على هذا الراتب « السري » . ولكنه تحفظ فقال : إنه لم يحصل عليه إلا في حالات توقفه عن الكتابة في المرات التي عطلت فيها الحكومات المعادية للوفد الصحف التي كان يكتب فيها ، ولكن اتفاق روايات « الكشكول » وصاحب « البلاغ » وسكرتير الوفد تؤدي إلى الاعتقاد بأن العقاد كان يحصل على هذا المرتب « السري » منذ عهد الحكومة السعدية ، حتى قبيل عام ١٩٣٥ .

ونتيجة لعملية « الاستقطاب » هذه التي قام بها سعد زغلول ، وكانت ترضية

كافية للعقاد ، ألقي الأخير بنفسه في المعمعة الحزبية مع الأيام الأخيرة من شهر مايو ١٩٢٤ ، وعاد إلى تقديره لسعد وللوفد ، وإلى الطعن في خصومها طعنا عنيفا ساخرا ، وتخلي عن كتاباته الأدبية ليتفرغ للمعركة السياسية .

في أواخر مايو ١٩٢٤ عاد العقاد إلى الطعن في معارضة الأحرار الدستور بين للوزارة السعدية . وتولى الدفاع عنها ضد اتهامهم إياها بالدكتاتورية ، فأكد أنه ليس في مصر دكتاتورية . « وإما هناك حكومة شعبية قوية . وما الدكتاتورية إلا ما يريده أصحاب هذا الرأي . وهو أن تحكم الأقلية البلاد وأن تقسّر الشعب المصرى على قبول رأيها لمجرد أنه رأيها وأن تقف في وجه الإجماع ، لتضطره إلى العدول عن خطته ومذهبه إلى خطتها ومذهبها » .

كما عاد إلى الطعن في زعامات الأحرار الدستوريين ، وفي أعمالهم ، ونزاهتهم بأسلوب ساخر وعنيف .

وبلغ من تأييده لسعد أنه لما وقعت محاولة لاغتياله في ١٢ من يوليو ١٩٢٤ . وذكر الجاني أنه ارتكب جريمة لوصف سعد الإنجليز بأنهم خصوم . « شرفاء معقولون » إذ بالعقاد يدافع عن قول سعد ، ويسوق له الحجج على أن الإنجليز خصوم شرفاء ، ومعقولون ، فقد كتب يقول :

« قال سعد : إن « الإنجليز خصوم شرفاء معقولون » فأى حرج في ذلك ؟ أى جريمة في هذا القول وأى خيانة في تقرير هذه الحقيقة التي فاه بها الرئيس وأى إخلال فيها بواجب الوطنية وأمانة الزعامة ؟ نقول « الحقيقة » لأننا نعتقد كما يعتقد الرئيس أن الإنجليز شرفاء معقولون ، ولو أننا نمقتهم الاعتداء على استقلالنا ونشكو منهم الجور على حريتنا ، وكيف لا يكون شريفا ومعقولا من يعمل لوطنه ، ويقدم على المخاطر في سبيل أمته ؟ وكيف نجرد من الشرف والعقل من يقيم سلطان دولته في

مشارك الأرض ومغاربها ، ويجود بنفسه حبا لبلاده وقيامه بواجبها عليه ؟ إنما الخصم غير الشريف وغير المعقول ، هو الذى يناضلك بكل ما عنده من حول وحيلة ليصيب أمته فى شرفها ومصلحتها ، ويكون عوناً لغاصبيها عليها وسلاحاً فى أيديهم يصبونه إلى صدرها . هذا هو الخصم الذى أراد سعد أن يبيته ويؤنبه ، ويلقى عليه درساً فى الحصومة التى يملها الشرف ويحددها العقل .

وهكذا حول العقاد الخصومة بين الأمة وغاصبيها إلى خصومة بين الوزارة ومعارضيه .

وقد أيد العقاد الوزارة السعدية فى أهم مسألتين واجهتهما : المسألة الأولى خاصة بأحداث السودان . والأخرى خاصة بالمفاوضات .

١ - الحالة فى السودان :

كان رأى العقاد أنه ليس ثمة مغنم لمصر فى الحالة السياسية القائمة فى السودان ، وأن المغنم كله للإنجليز الذين لا يحرصون على الشركة المصرية الإنجليزية للسودان ، إلا من أجل تحمل مصر قسطاً كبيراً من نفقاته . وبني على هذا أن الإنجليز سيسعون للتخلص من هذه الشركة إذا رأوا الاستغناء عن المساعدات التى تقدمها مصر فى السودان ، وذلك بتدبير ثورة سودانية ضد الوجود المصرى به ، ثم عاد فأكد رأيه هذا ، عندما جاءت أنباء العرائض التى يعدها الإنجليز ويسعون للحصول على توقيع السودانين عليها ، والمتضمنة إعراب السودانين عن ولائهم ورضائهم عن الحكم الإنجليزى واعتباطهم بعهده ، ونقمتهم على المصريين .

وإزاء هذه الحركة التى ترمى إلى طرد المصريين من السودان ، وإنهاء الوجود المصرى به - دأب العقاد على تأكيد تمسك مصر بالسودان قال : « نعم السودان

قبل مصر ، لأنك بالسودان قد تستغنى عن مصر ، ولكنك لن تستطيع أن تستغنى بمصر عن السودان .

وأهم ما يسترعى النظر في كتابات العقاد عن أحداث السودان - أنه نظر إليها على أنها في جوهرها مسألة اقتصادية ، فأرجع تدبير حركة طرد المصريين من السودان إلى شركات القطن الإنجليزية التي تعمل به ، ورأى أنها تهدف من وراء ذلك إلى زيادة الأراضى المزروعة قطناً في السودان ، وأكد أن هذه الشركات هي العدو الحقيقي لمصر في السودان ، وعلى هذا تفاعل العقاد كثيراً لوجود العمال أعداء احتكار رأس المال والاستعمار وأصحاب المذاهب الاجتماعية . على رأس الحكومة الإنجليزية ، ومن ثم دعا إلى استغلال هذه الفرصة الطيبة بتبصير الرأى العام الأوربي والأمريكى والإنجليزى على وجه الخصوص بحقيقة الحقوق المصرية في السودان ، ويجور الحكم الإنجليزى فيه إلى جانب إرسال وفود مصرية إلى السودان لزيادة أواصر الإخلاص والمودة بين القطرين .

والأرجح أن تقدير العقاد لهذا التحرك الواجب تجاه أحداث السودان كان موحى به ، لأنه عاد بعد ذلك وأكد أن سياسة الوزارة الشعبية تجاه السودان تقوم على العطف على السودانين والتضامن مع حركتهم من ناحية ، ونشر الدعوة في العالم المتمدين لإطلاعه على حقيقة الحالة ، والتشهير بمطامع الاستعمار في السودان ، وإثبات حقوق مصر والسودان في وحدة وادى النيل .

وبناء على تقديره أن المشكلة السودانية مشكلة اقتصادية - دعا العقاد إلى حلها على أساس أنها مشكلة « قطنية » إذ رأى أنه يمكن معالجتها على أساس التوفيق بين حقوق مصر والسودان ومصالح مصانع القطن الإنجليزية .

ودافع العقاد عن موقف الوزارة السعدية من أحداث السودان ، وحمل بشدة

على المعارضة التي تتهم موقف الوزارة بالضعف . وأكد أنه لو بدا مركز الوزارة ضعيفا إزاء أحداث السودان فذلك مرجعه إلى ضعف مصر ذاتها ، كما أكد أن المعارضة تعلم ذلك جيدا ، ولكنها تأبى الاعتراف به .

وقد أعجبت مقالات العقاد التي دافع فيها عن موقف الوزارة السعدية من أحداث السودان القراء ، فانهالت البرقيات والرسائل من القراء التي تحمل شكرهم وتهنئتهم له على « البلاغ » التي أخذت في نشرها . ثم أمسكت عن النشر بعد أن شكر العقاد للقراء تعاطفهم معه ، وتقديرهم له .

٢ - المفاوضات :

دلت كتابات العقاد عن مسألة المفاوضات على مدى التحول الذي طرأ في موقفه من سعد زغلول بعد استقطاب الأخير له . فقد كان من رأيه في البداية أن تبادر مصر فورا إلى التفاوض مع الحكومة الإنجليزية ، لأن « الانصراف أولا إلى أمورنا الداخلية قبل التفرغ للمفاوضة مع الإنجليز خطأ كبير » . لأن الإنجليز يحصلون منا كل يوم على اعتراف بوضعهم في مصر ، فلا يأتي يوم المفاوضة حتى تكون مصر قد اعترفت لهم بالتحفظات من حيث تدرى أو لا تدرى . وعلى هذا رأى ضرورة أن يبادر البرلمان بإعلان رأيه البات في حل القضية المصرية بعد الفراغ من وضع لائحته الداخلية .

أما موضوع المفاوضات فقد اعترف بالتحفظات التي اشتمل عليها تصريح (٢٨ فبراير) ١٩٢٢ كأساس تبنى عليه المفاوضات المقبلة بالرغم من أن (سعد زغلول) استنكر جعل هذه التحفظات أساسا للمفاوضات المقبلة . وناقش العقاد هذه التحفظات ، فرأى أن التحفظ الخاص بالدفاع عن مصر هو أصعب هذه

التحفظات من حيث إمكان الاتفاق عليه ، ورأى أن التحفظ الخاص بالسودان هو العقبة الحقيقية في سبيل الاتفاق بين الحكومتين الإنجليزية والمصرية . وكان تقديره أن المفاوضات المقبلة ستكون أصرح المفاوضات التي جرت بين بريطانيا ومصر وأظهرها مزايا وعيوبا .

فلما عاد العقاد إلى ولائه لسعد زغلول صار بوقا من أبواق الدفاع عن موقف سعد من مسألة المفاوضات ، ونكص عن رأيه في وجوب الإسراع إلى البدء فيها واتخاذ تحفظات (٢٨ فبراير) كأساس لها . . فلما أعلن سعد زغلول أنه سيدخل المفاوضات متى زالت العقبات التي قامت حديثا في طريقها ، وكان معنى ذلك الانتظار حتى تتحسن الظروف وتأتى الفرصة التي يراها سعد مناسبة - أيده العقاد ، وطلب من الصحف التي تلح في استعجال المفاوضات ألا تفسد على الحكومة سياستها تجاه هذه المسألة .

وكان من رأيه أنه متى زالت هذه العقبات فإنه ستكون هناك « حالة جديدة تستدعى تجربة جديدة في المفاوضات من ناحية المصريين ومن ناحية الإنجليز على السواء » .

وهذه الحالة تتمثل في وجود حكومة شعبية في مصر ، وحكومة عالية في إنجلترا : « أى وزارة جديدة لرجالها آراء وأفعال في القضية المصرية لا يسهل عليهم إنكارها والتنحي عنها إذا ذكروهم بها المفاوض المصري ، وطالبهم بما تقتضيه من الوفاء والإنصاف » .

وظف العقاد يدافع عن خطة سعد في دخول المفاوضات طالما أنها لن تجعل مصر تنحسر شيئا ، ولن تكسب أحدا عليها حقا ، وتولى الدفاع عن هذه الخطة ضد حملات الصحف المعادية ، ولا سيما صحف الحزب الوطني التي تمسكت بمبدأ

حزبها القائم على رفض مبدأ المفاوضة ، فأكد أن المفاوضات هي الوسيلة الوحيدة التي يمتلكها المصريون للحصول على حقوق بلادهم ، بيد أن إيمانه بضرورة المفاوضات للحصول على حقوق البلاد لم يمنعه من مطالبة الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الموظفين المصريين في السودان ، رداً على تحرش السلطات الإنجليزية بهم ، ولو أدى الأمر إلى تعكير جو المفاوضات .

وإزاء استمرار السياسة الإنجليزية في طرد المصريين من السودان فقد العقاد أى أمل في دخول سعد المفاوضات استناداً في ذلك على خطته السابق الإشارة إليها . وزاد من إصراره على حفظ حقوق مصر في السودان ، فرفض فكرة فصل السودان عن المفاوضات وإرجائها لمفاوضات أخرى تجرى مستقبلاً .

على أنه ما لبث أن تخلى عن موقفه هذا عندما سافر سعد في أواخر سبتمبر عام ١٩٢٤ إلى لندن لمفاوضة الحكومة الإنجليزية ، فأيده وساق له المبررات لدخوله في المفاوضات على الرغم من جميع الإجراءات غير الودية التي يتخذها الإنجليز في السودان ، واستند في دفاعه على « أن شيئاً واحداً لا شك فيه البتة وهو أن المقابلة أو المحادثة أو المفاوضة لن ترد مصر إلى حالة أسوأ من الحالة التي كانت فيها منذ أربعين سنة ونيف ، وأن ترك المقابلة أو المحادثة أو المفاوضة لن يطفّر بمصر إلى الاستقلال التام في يوم وليلة » .

ومع هذا لم يكن العقاد يتوقع للمفاوضات الجارية النجاح ، ولهذا سعى لتجنب الرأي العام صدمة الفشل المحتمل ، ورفع عن سعد مسئولية الفشل المرتقب ، فأكد أن ضعف مركزه في المفاوضات مرجعه إلى ضعف الأمة المصرية ذاتها ، ثم حرص على تهيئة الرأي العام للفشل القريب ، فراح يتحدث عن عدم تمكن حكومة العمال من اتخاذ الموقف الذي كان يطمح فيه المصريون بسبب

معارضة الأحزاب الإنجليزية المعارضة . وعلى الرغم من عدم توقع العقد النجاح للمفاوضات فإنه بقى على تفاؤله الظاهر والحذر بها .

ولما فشلت المفاوضات ، وراحت الصحف المعارضة تشهر بالوزارة ورئيسها رد العقد بأن مصر لم تخسر شيئا فى هذه المفاوضات وأنها كسبت ، « لأنها أظهرت للعالم أجمع استعدادها للوفاق وميلها للسلام » .

ثم دافع العقد عن وجهة نظر سعد زغلول بعدم اليأس من المفاوضات كسبيل لحل القضية المصرية إذا جرت فى ظروف أصلىح ، وهو الرأى المقابل للرأى الآخر الذى ارتآه بعض أعضاء الوفد من عدم جدوى المفاوضات ، وضرورة اللجوء إلى الجهاد لنيل المطالب القومية (رأى على الشمسى ومكرم عبيد) .

وازدادت كتابات العقد عنفا إزاء المتاعب التى بدأت تتراكم حول الوزارة السعدية منذ عودة سعد من مفاوضاته ، إذ كانت المعارضة لا تتوانى عن الهجوم على الوزارة وخصوصا بعد تعديلها ، ودخول عنصر الشباب فيها ، وعلى خطبة العرش الثانية ، والقصر من ناحية يسعى لإسقاط الوزارة مستغلا طلاب الأزهر ، فضلا على ما بدا فى الأفق من متاعب بعد سقوط العمال وفوز المحافظين فى الانتخابات البريطانية التى جرت فى أواخر أكتوبر ١٩٢٤ .

وإزاء هذه المتاعب دافع العقد بعنف بالغ عن الوزارة السعدية ، وحذر الأزهرين من الانصياع وراء الدسائس التى تدبر ضد الوزارة ، وطالب بقطع الأيدى التى تعمل فى الخفاء ، ولا شك أنه كان يقصد القصر . بيد أنه تراجع عن ذلك ، ونسب إلى الإنجليز تدبير تلك الدسائس وإن حرص على غمز القصر فى اتهامه لهم .

ولم يكتب العقد شيئا عن الأحداث التى توالى سريعا منذ اغتيال سر دار

الجيش المصرى وحاكم السودان العام فى ١٩ من نوفمبر ١٩٢٥ ، إلى استقالة وزارة سعد زغلول فى ٢٣ من نوفمبر . فلم تنشر له « البلاغ » شيئاً فى الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ من نوفمبر ١٩٢٤ وبدأ يتناول الأزمة غداة استقالة الوزارة ، فدافع عن اتهام المصريين بالتواطؤ فى مقتل السردار ، وهاجم الإنجليز الذين يستغلون الجريمة لأغراض سياسية ، محملاً إياهم مسئولية حدوث الجريمة على أساس أن المسئول عن الأمن فى العاصمة حكام إنجليزى .

ويبدو أن العقاد انتابه حالة من اليأس للنتيجة التى انتهت إليها الأزمة ، فقد دعا الأمة إلى ترك استقلالها الموهو للإنجليز ليحملوا هم تبعاته ، إذ كتب يقول : « فهل نحن مستقلون ؟ من ذا الذى يجرؤ على أن يقول : نعم ! نحن غير مستقلين بلا مرأ ولا جدال . فلا تكون لنا كل هموم الاستقلال وأعبائه ونحن لا نملك حقاً واحداً من حقوقه ! ألا فلنرح أنفسنا من مظاهر الاستقلال ، ولندع للإنجليز استقلالهم ومساخر الاستقلال ! ولندع للإنجليز استقلالهم يحفظونه أو يضيعونه . ليحملوا هم جرائم أعمالهم وعواقب سياستهم ، فإنه من السخف والمهانة أن نحاسب نحن بنتائج أخطائهم وأن نكلف نحن الاعتذار عن مساوئهم وذنوبهم هذا واجبنا منذ الساعة ، بل منذ وصلت المذكرة البريطانية الأولى ، فكل نكوص لا يعقبه إلا الندم والخيبة العاجلة » وربما أراد العقاد بهذا تبرير استقالة الوزارة السعدية إزاء تفتت المطالب الإنجليزية .

سعى أنه عاد فى اليوم التالى ، فنفى ما قالته الصحف الإنجليزية من أن المصريين أصابهم الذهول أمام المطالب الإنجليزية ، وسخر من استعداد بريطانيا العسكرى لمواجهة الحالة ، كما سفه أقوال « التايمز » بأن المصريين صابروا ينظرون إلى سعد زغلول على أنه غير مخلص ، ويسير على سياسة خطيرة .

العقاد والمعركة الدستورية الأولى :

اتخذ العقاد من الوزارة الزبورية التي تبوّأت الحكم في ٢٤ من نوفمبر عام ١٩٢٤ ، وهو ذات اليوم الذي قبلت فيه استقالة الوزارة السعدية ، اتخذ موقفاً تابعاً لسعد زعزلول الذي أعلن في اليوم نفسه في مجلس الشيوخ :

« إنني وزملائي مستعدون بكل إخلاص لأن تؤيد في مجلس النواب الذي نحن أعضاء فيه كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد . ليس فينا عاطفة معارضة إلا فيها يختص بالمصلحة العامة ، فإننا نخدم هذه المصلحة ونؤيد من يؤيد المصلحة » .

ولهذا لم يندفع العقاد إلى الهجوم على الوزارة في الأسبوع الأول لتوليها الحكم بالرغم من إذعانها للمطالب الإنجليزية الواردة في الإنذارين الإنجليزيين اللذين وحها إلى الوزارة السعدية ، والتي فضل سعد الاستقالة على الإذعان لها . فاتخذ منها في هذا الأسبوع موقفاً معتدلاً حيث ناقش ما تناقلته الصحف الإنجليزية والمصرية من أنباء وما يدور البحث فيه بين الوزارة ودار المندوب السامي ، حول « معاهدة » تسلم الوزارة فيها بالمطالب الإنجليزية . وناقش المتناقضات التي أسماها « بالمطالب المستحيلة » التي تسعى الوزارة للتوفيق بينها ، حينما تسلم للإنجليز بحماية الأجانب ، مع بقاء الامتيازات الأجنبية وتمسك الدول بها ، وحين تسمح ببقاء المستشارين المالي والقضائي في الوقت الذي يعطى الدستور المصري البرلمان الحق في الإشراف على الميزانية وسن القوانين والرقابة على السلطة التنفيذية . ورأى العقاد أنه لم يعد هناك قيمة للاستقلال بقبول الوزارة المطالب الإنجليزية .

وسرعان ما تخلى العقاد عن اعتداله عندما اتضحت خيوط المؤامرة التي تحاك

حول الوفد لهدمه من داخله ، وتطورت كتاباته الصحفية تبعا لتطور موقف الوفد من الانقلاب الدستوري على النحو الآتي :

١ - مؤامرة هدم الوفد :

تعرض الوفد - عقب خروجه من الحكم - لمؤامرة تهدف إلى هدمه ، والذهاب بمكانته الشعبية والسياسية ساهم فيها القصر ، والوزارة ، وأحزاب الأقلية ، وساهم فيها الإنجليز بصورة غير مباشرة . فقد برز القصر سافرا في الميدان السياسي سعيا لهدم الوفد مستغلا إشاعة عدم ولائه للعرش ، وأنشأ حزبا يدين له بالولاء أسماه حزب « الاتحاد » وقصد به امتصاص العناصر الخارجة من الوفد فرارا من تهمة عدم الولاء للعرش ، وليكون قوة تعمل بوجيه في السياسة المصرية . وفي الوقت نفسه مضت الوزارة - التي أقامها القصر - في سلسلة من الإجراءات غير الدستورية ، كان القصد منها بلا شك هدم القوة السياسية للوفد ، والحيلولة بينه وبين العودة إلى الحكم ، أو التمتع بالأغلبية البرلمانية التي تمكنه من مقاومة الحكومة : فأقدمت الوزارة على حل مجلس النواب القائم ذي الأغلبية الوفدية في ٢٤ من ديسمبر ١٩٢٤ تمهيدا لإجراء انتخابات جديدة ، ثم دأبت على محاربة الوفد ومرشحيه في الوقت الذي عملت فيه جهدها لإنجاح مرشحها . وكان لإسماعيل صدقي وزير الداخلية وأحد خصوم سعد الكبار الفضل في هذا ، إلى جانب اتباعها وسائل القهر ضد الوفديين . وساهمت أحزاب الأقليات في العمل ضد الوفد بحملاتها العنيفة عليه وعلى زعيمه سعد ، حملة إياه مسئولية الحالة التي آلت إليها البلاد ، ومرددة مساوئ حكمه التي جرت على البلاد هذه المحن . أما الإنجليز ، فقد شاركوا في تغذية الحملة على الوفد بمساعدة القصر بإطلاق

يده تماما فى مساعيه لهدم الوفد من ناحية ، ومحاولتهم إداة الوفد كهيئة فى جريمة مقتل السردار من ناحية أخرى ، وما ترتب على ذلك من اعتقال عدد من الشخصيات الوفدية . . فضلا عن مساهمة الصحف الإنجليزية فى حملة الطعن فى ولاء الوفد للعرش .

وإزاء هذه الحالة التى تكالبت فيها جميع القوى السياسية على هدم الوفد من أساسه - اتخذ العقاد موقفا غاية فى العنف تجاه كل هذه القوى المتكالبة ، بما فيها العرش .

فبالنسبة للوزارة الزبورية ، اتخذ العقاد منها موقف الطعن والتشهير على طول الخط ، بقصد بث الكراهية لها فى نفوس القراء ، فظل يردد أنها صنعة الإنجليز ، جاءوا بها إلى الحكم من أجل إجابة جميع مطالبهم التى رفضت الوزارة السعدية الاستجابة لها . وأن الوزارة عدوة للأمة لا تقيم اعتباراً لدستورها ، ولا لإرادتها . وهذا هو منطلق سعد زغلول فى هجومه على الوزارة .

ووجه العقاد الاتهامات نفسها إلى الأحرار الدستوريين ، وهدد بالطعن فى أعراضهم إذا لم ينتهوا عن حملاتهم على سعد زغلول : « حاشية إلى السبابين الأدنياء : إن كان يعجبكم هذا الكلام فهو كثير لا يتعب القائلين فيكم . وسترون : ماذا بقى من أعراضكم إذا تناولتها الألسنة والأقلام » .

وشملت حملات العقاد الحزب الوطنى وصحافته ، فأعلن أن معارضة الحزب الوطنى لسعد ليست حبا لمصر أو للمصلحة العامة ، وإنما هى حيب فى مناوأة سعد ونصرة الإنجليز عليه : « إن هؤلاء الزعانف الذين انتحلوا التطرف رياء ولؤما لأحقار من أن يخذعوا الأمة طول هذا الزمن وهم يلحقون بها كل هذه الأضرار ، ويدعون نصرة القضية المصرية وما نراهم ينصرون غير الإنجليز » .

أما بالنسبة لآتهام الوفد بعدم الولاء للعرش ، وهو الآتهام الذى أثارته الصحف الإنجليزية ، ثم تلقفه خصوم الوفد ، وراحوا يرددونه -- فقد اتبع العقاد منطلق سعد زغلول نفسه فى دحض الآتهام : فحرص العقاد أولا على أن يبنى هذه التهمة عن الوفد تماما ، ثم حرص ثانيا على التشكيك فى علاقة كل خصم من خصوم الوفد بالقصر . وبدا واضحا أنه قصد إثبات عدم ولائهم للقصر ، فحمل على الوزارة لمخالفتها الدستور وتهريطها فى حقوق الملك بقبولها إنشاء جيش سودانى لا يدين بالولاء له ، وحمل على الأحرار الدستوريين متعمدا إخراجهم مع القصر : « وسألهم كذلك : ما رأيهم فى كرامة الأمة وكرامة العرش وكرامة مجلس الشيوخ ؟ فقد قال رئيسهم : إن جعل تعيين رئيس الشيوخ من حق الملك وحده لا رأى فيه لهذا المجلس أفتيات على حق المجلس لا يتفق مع مصلحة البلاد ولا كرامة المجلس ، بل كرامة العرش ، لأنه ليس من كرامة العرش فى القرن العشرين أن يلزم وجوه البلاد وكبراءها قبول رياسة رجل ربما لا يرضونه ، والأحرار الدستوريون يعلمون أن تعيين رئيس مجلس الشيوخ لا رأى فيه الآن لهذا المجلس ، فما رأيهم إذن فى كرامة الأمة وكرامة العرش وكرامة الشيوخ ؟ » .

على أن حرص العقاد على نفي تهمة عدم ولاء الوفد للعرش ، وتأكيده لهذا الولاء لم يمنعه من مهاجمة الملك - فى جرأة وصراحة - لعبثه بالدستور وبالحياء النيابية ، وإقامته لحزب « الاتحاد » الذى يستطيع من خلاله التحكم فى إقامة الوزارات وإسقاطها ، فكتب يقول :

« إن الملك لا يباشر سلطته بنفسه ، وإنما يباشرها ممن حوله ، فإذا كان أحد من هذه الأحزاب الثلاثة متصلا بالحاشية التى حول الملك فإذا بقى من سلطة الأمة وحقوقها الدستورية ومسئولية الوزارة أمامها ؟ »

إذ الذين يديرون هذا الحزب (حزب الاتحاد) يقيمون الوزارات ويسقطونها في لحظة عين ، لأنهم يستطيعون أن يتحولوا في كل وقت عن حزب الوزارة إلى حزب المعارضة فتسقط الوزارة القائمة وتخلفها الوزارة التي يؤيدونها ، وهكذا تصبح المسئولية لغوا وعبثا وتتحكم الحاشية المحيطة بالملك في الوزارات والموظفين والنواب ، وتنحصر السلطة كلها في ناحية واحدة ، فيسقط الدستور ، ويرجع الأمر إلى شر ما يكون عليه في عهود الأثرة والاستبداد .

ومضى العقاد قدما في تعريضه بالملك فؤاد ، وتدخله في أمور الحكم : فهاجم تدخل الحاشية الملكية في حق الإنعام بالرتب والنياشين ، وترقية ضباط الجيش ، والإشراف على المعاهد الدينية ، وتدخلها في تعيين رجال السلك الدبلوماسي في غيبة البرلمان .

وأعلن في جراءة ، أن تدخل الملك في أمور الحكم على هذا النحو دل على أن البلاد قد « تأخرت أجيالا كثيرة » وسادت فيها الميول الرجعية ، وأحاط بها الاستبداد من كل جانب ، وكأنما سعت البلاد هذا السعى ، وجاهدت هذا الجهاد . لتلقى بثمرة سعيها وجهادها في النهاية تحت أقدام المداورين من أعداء التقدم والنهوض .

وكان ذلك بمثابة إعلان الحرب على ميول الملك فؤاد الأوتوقراطية ، وهي الحرب التي ظلت مستمرة من جانب العقاد بين الشدة والتهادن المؤقت - إلى أن انتهت بسجنه عام ١٩٣٠ .

٢ - المعركة الانتخابية :

ارتبطت مقالات العقاد الصحفية في ذلك الوقت بالاستعداد للانتخابات التي تحدد لإجرائها يوم ١٢ من مارس ١٩٢٥ ، ولهذا دأب على دعوة القراء في أثناء تشهيره بخصوم الوفد - إلى عدم انتخابهم ، وإلى انتخاب مرشحي الوفد ، فالأحرار الدستوريون في رأيه غير جديرين بالانتخاب لأنهم لا يصلحون لقيادة الأمة ، ولأنهم صنائع الاحتلال ، ونسب إليهم أنهم يعملون لقلب « البلشفية إلى البلاد . كذلك لا يجدر بالأمة انتخاب مرشحي حزب الاتحاد ، « لأن انتخابهم يقوض أركان الدستور ويلغى مسئولية الوزارة ويفنى شخصية الأمة ويجعل سلطتها كلمة لا معنى لها ، أو يجعلها كلمة تحسب عليها ولا تحسب لها في شيء من الأشياء » .

واستعرض أيضا برامج الأحزاب المناوئة للوفد ، وخلص من ذلك إلى أن مهمة الأمة في اختيار نوابها مهمة سهلة ، فليس ثمة برنامج يرعى حقوق الأمة إلا برنامج الوفد .

٣ - ذروة المعركة :

اجتاز الوفد بنجاح المؤامرة التي دبرت ضده ، وخرج من المعركة الانتخابية منتصرا ، وفاز رئيسه سعد زغلول برئاسة مجلس النواب الجديد ، الذي اجتمع في ٢٣ من مارس ١٩٢٥ . بيد أن الملك الذي أدرك أن فوز الوفد بأغلبية في المجلس الجديد ، وفوز رئيسه برئاسة المجلس معناه استحالة استئثاره بالسلطة من خلال حكم الدستور - لجأ إلى محاولة الاستئثار بالسلطة من خلال العبث بالدستور ،

فأصدر في اليوم نفسه الذي اجتمع فيه البرلمان - مرسومًا ملكيًا بمجلد مجلس النواب بحجة « أنه ظهر لأول وهلة ما يدل على إصراره (مجلس النواب) على تلك السياسة التي جرت على البلاد نكبات ومصائب ! » .

وكان معنى هذا أن القصر والوزارة والأحرار الدستوريين الذين دخلوا الوزارة قبل ذلك بأيام ، قد عقدوا العزم على المضي قدمًا في محاربة الوفد على حساب الدستور والحياة النيابية . وفي الطرف المقابل عقد الوفد العزم على مواصلة المعركة التي تحولت إلى معركة دستورية ضد خصومه . ونزل سعد زغلول ليقود المعركة الصحفية ضد خصومه من على صفحات « البلاغ » .

وفي ذروة هذه المعركة ازدادت مقالات العقاد عنفا ، ومالت في كثير من الأحيان إلى التشهير وإثارة القراء على خصوم الوفد : فقد اتهم الوزارة الزيورية بأن إقدامها على تغيير قانون الانتخابات إنما هو سعي إلى التفريق بين المصريين على نحو من شأنه إشاعة « البلشفية » في البلاد .

واستغل حادثة « أخطاب »^(١) ليشير شعور الأمة ضد الوزارة :
« فليُنظر القارئ : هل هذا شعور وزارة ترى أن المصريين شعبها الذي تغار عليه وتحميه من شر المسيئين إليه : أو هو شعور وزارة ترى أن المصريين أعداؤها

(١) ملخص حادثه (أخطاب) أن ضابط البوليس بالقرية عمد إلى تعذيب أهلها وأهل القرى المحاورة بصورة وحشية وغير إنسانية لإكراههم على التخلي عن العمل مع بعض أنصار الوفد ممن يتمون إلى هذه القرية . وقد قُدم الضابط وعدد من رجال البوليس ممن اشتركوا في الجريمة إلى محكمة جنات المنصورة التي حكمت في ٣ يناير عام ١٩٣٠ على الضابط بالأشغال الشاقة خمس سنوات . ثم عدل الحكم بالسجن إلى ثلاث سنوات ، كما حكم على رجال البوليس بأحكام أخف .

الذين تقتص منيهم بكل ما استطاعت من ضروب القصاص ، وتحمي المسيئين إليهم بكل ما استطاعت من وسائل الحماية ؟ » .

واتهم الوزارة بالتأثير على القضاء بترقيتها القضاة في « أسوأ الأوقات وأدعائها إلى الظن والاشتهاء » وساق الأمثلة على ذلك

وبسبب هذا المقال حققت النيابة معه ومع عبد القادر حمزة بصفته رئيس تحرير « البلاغ » ورفعت عليها قضية أحالتها إلى محكمة الجنايات لتعرض عليها في دور انعقادها المقبل متهمة إياهما بالطعن في حق موظفين عموميين (وهم القضاة الذين أورد العقاد أسماءهم في معرض حديثه) وظلت القضية مقبورة حتى سحبها النيابة ، لأنها مما يدخل تحت حكم قانون العفو الشامل الذي أصدرته وزارة عدلي يكن في ١٠ سبتمبر ١٩٢٦ .

ولم يتراجع العقاد عن طعنه وتشهيره بالوزارة بالرغم من التحقيق معه ، وتوجيه الاتهام السابق الإشارة إليه له ، وبالرغم من التعديل الذي أدخلته الوزارة على قانون العقوبات في المواد الخاصة بالنشر ، ووسعت فيه دائرة الاتهام فيما تنشره الصحف ، بالنص على عقاب كل من يعمل على تضليل الرأي العام في أعمال السلطة العامة . إذ أنه أكد أنه لن يتراجع عن التشهير بالوزارة مهما يكن لديها من إمكانيات الردع :

« أما والله لو اعتصمت بألف تعديل وألف عقوبة ماحاكم ذلك أن تتجرعوا كلمة الحق تغص بها حلوقكم وتترلزل بها أقدامكم وتعلمون بها أنكم لستم وحدكم في هذه الأرض تفعلون بها ما تشاءون ! وأنكم تريدون أمرا وتريد البلاد غيره ، فيبطل ما تريدون ويكون ما تريد البلاد ! » وانطلق يشهر ويطن - بعنف - في الوزارة وأعمالها .

ولما ظهرت بوادر الشقاق بين الحزبين المشتركين في الوزارة (الأحرار الدستوريين والاتحاد) عندما أدرك الأحرار الدستوريون أن حزب الاتحاد يكسب قوة وأصبارا على حسابهم ، وبدأت صحيفة « السياسة » تنتقد السياسة المالية للوزارة التي كانت آن ذاك في يد رئيس حزب الاتحاد مباشرة ، وتنتقد بعض أعمال أخرى للوزارة - طفقت صحف الوفد تسعى بالوقية بين الحزبين المؤتلفين ، لتوسيع هوة الشقاق بينهما وشارك العقاد في الوقية بين الحزبين ، وراح يردد أن « الاتحاديين في باطل الأمر يعملون الآن للتخلص من حلفائهم الأحرار الدستوريين أمد من عملهم للتخلص من الوفديين ، لأنهم يتراحمون في ميدان واحد ويتقلدون سلاحا واحدا ، أما الوفديون فإن خصومتهم للإنجليز تبعدهم من هذا الميدان ، وتجردهم من هذا السلاح ، فيخيل إلى الاتحاديين أن محاربتهم - ماداموا بعيدين عن الحكم - أسهل من محاربة أصحابهم المقربين من الإنجليز » .

وازداد تشهير العقاد بالأحرار الدستوريين وخصوصا بعد اشتراكهم في الوزارة الزبورية ، ودأب على توجيه مطاعنه التقليدية لهم : « فهم من ناحية صنائع للإنجليز يعملون لتنفيذ سياستهم في مصر ، وهم من ناحية أخرى أعداء للأمة ، يسعون للتفريق بين أبناءها » .

وكثيراً ما شمل تشهيره بالأحرار الدستوريين أشخاص زعامات الحزب ، مثال ذلك ما كتبه في اتهامه لهم بالتفرقة بين طبقات الأمة من خلال تعديل قانون الانتخابات :

« وانظر أيها القارئ من هؤلاء الذين يفرقون بين الطبقات ويميزون بين الأغنياء والفقراء ؟ فيحق لنا أن نعتبر الدعوة إلى تعديل قانون الانتخاب دعوة من قبل الأحرار الدستوريين ، لأنها صدرت من جانبهم أول مرة ، ونادى بها رئيسهم قبل

الانتخاب وبعده ، وجارتهم فيها الأحزاب الأخرى بعد أن عرفت أنها وسيلتها لإطالة أيام الوزارة وبقائهم في مراكز الحكومة ! وهؤلاء هم وزراء الأحرار الدستوريين القاثون بتعديل القانون الآن . فهل تدرى أيها القارئ ما أصولهم التي نبتوا فيها ؟ وما طبقاتهم التي يسمون إليها ؟

« فأما رئيسهم » عبد العزيز فهمي باشا « فابن الشيخ حجازي عمر المأذون الشرعي بكفر المصلحة ! وأما » محمد علي باشا « أو محمد علي علي علوبة كما يسميه أبناء بلده فأبوه كاتب عرائض للمجالس الملغاة . وأما » توفيق دوس باشا « فأبوه بائع كتب متجول جمع التروة بالوسيلة التي يعرفها الأسويطيون ! هؤلاء هم « نبلاء » آخر الزمان الذين يثيرون حرب الطبقات ، ويميزون في نظام الدستور بين الأغنياء والفقراء . ولو جهلنا أصولهم لدلنا عليهم أفعالهم ، فانظر إليهم وهم يتصرفون في حقوق الناخبين في خفية وتكتم كأنهم يتصرفون في قطع من الأغنام . وحمل أيضاً على الحزب الوطني ورجاله وصحافته ، واتهمهم بما يسىء إلى وطنيتهم . .

أما حملات العقاد على حزب الاتحاد في ذلك الوقت فقد تعمد فيها إحراج الملك وتحميله صراحة أمام الرأي العام مسئولية مساوئ الوزارة وحزب الاتحاد . واتبع في ذلك خطة ذكية : فقد راح أولاً يردد أن حزب الاتحاد بسىء إلى القصر بادعائه الانتماء إليه . وراح من ناحية ثانية يصور مدى التقهقر الذي أصاب البلاد بوجود حزب يدعى الانتماء إلى القصر ، ثم راح من ناحية ثالثة - وهي أهم - يردد أنه لا يجوز للقصر أن يسكت تجاه هذا الحزب الذي يسىء إلى البلاد ويسىء إليه ، ويدعى كذباً أنه ينتمى إليه . وهنا دعا القصر إلى إصدار بيان يكذب فيه ادعاء هذا الحزب المسمى الانتماء إليه . وهنا يكن الحرج للقصر فإما

أن يصدر البيان المطلوب ، فيسقط من ثم السند الذى يستند إليه حزب الاتحاد أمام رأى العام ، وإما أن يصمت القصر ، فيتحمل من ثم أمام رأى العام مسئولية مساوئ الوزارة وحزب الاتحاد ، ومسئولية الانقلاب الدستورى كله . وقد صمت القصر .

وقد استمرت حملاته على الإدارة التى تجمع التوقيعات للحزب ، وعلى زعمائه الذين يدعون أن حرهم قد وجد أنصاراً كثيرين فى أنحاء البلاد ، الأمر الذى عدوه دليلاً على أن حركة التضامن والعطف على حزبهم اختيارية تماماً .

وقد وقع العقاد فى تناقض واضح عندما ذهب إلى أن الانقلاب الواقع انقلاب إنجليزى فى الوقت الذى سعى فيه لتحميل الملك مسئولية هذا الانقلاب . فقد كتب يقول :

«إن السياسة التى تسود مصر الآن سياسة بريطانية مقصودة بلا أدنى شك ولا خلاف ، وكل ما يموه به الإنجليز من الدعاوى والمناورات لا يغير عقيدة الأمة فى هذه الحقيقة ، ولا يدفع بها إلى تلك الغاية التى يريدونها ويعملون لها ، وهى أن يعتقد المصريون أن الإنجليز هم منجّوهم الوحيد من ظلم المصريين ومن سوء الإدارة الفاشى الآن فى أنحاء البلاد . فإن هذه الأمة ليست من البلاهة بحيث تعتقد أن الحكم اليوم لها لا لغيرها وأن الوزارة الحاضرة إنما تقوم على إرادتها هى لا على إرادة الإنجليز» .

ولعل الذى أوقعه فى هذا التناقض هو حرصه على توجيه التهم عن مسئولية الحالة الحاضرة إلى جميع خصوم الوفد الذين كانوا بدورهم يلقون على سعد ووزارته السابقة مسئولية هذه الحالة التى آلت إليها البلاد ، ومن ناحية أخرى - ربما قصد الإيماء إلى جورج لويد المندوب السامى الجديد أن المصريين يعتبرون الإنجليز

مستولين عن الحالة التي تعيشها البلاد ، وخصوصاً أن تحميل العقاد للإنجليز تبعة هذه الحالة - ازداد مع قرب مجيء المندوب السامي الجديد .
والجدير بالذكر في هذا الصدد أن العقاد حمل بعنف على «النبى» عندما أشيع أنه استقال ، وبعد استقالته ، ووصفه بالجبروت والفشل ، وطعن في كفايته السياسية ، في حين اتخذ من المندوب الجديد موقفاً ودياً من قبل مجيئه إلى مصر ، حيث أثى على ما قاله «لويد» في بعض خطبه في لندن عن حبه للشرق وللمصر ، وإن أوجس خيفة من تجاهله ذكر استقلال مصر في هذه الخطب ، ومن قوله : إن أشكال أداة الحكم في مصر ليست بذات أهمية ، وإن المهم هو الروح التي تسير بها هذه الأداة .

٤ - قضية «الإسلام وأصول الحكم» :

وقف العقاد موقفاً مضاداً لموقف سعد زغلول إزاء قضية «الإسلام وأصول الحكم» ، وهى أول مرة يختلف فيها موقف الاثنى منذ استقطاب سعد للعقاد على النحو الذى سبق ذكره :

فقد رأى سعد زغلول أن من حق هيئة كبار العلماء طرد الشيخ على عبد الرازق من زمرتها ، وأن المحاولة التي يبذلها أصدقاؤه لجعله ضحية لحرية الرأى فى القرن العشرين ، إنما هى «مظاهرة مفتعلة يراد بها تضليل الجهود فى حق تملكه الجامعة الأزهرية ، وتقرها عليه جميع الهيئات» .

أما العقاد فقد رأى أن الشيخ (على عبد الرازق) «صاحب رأى يباح له أن يعلنه كما يباح لغيره أن يرد عليه ويفنده . أما أن يحاكم أو يقسر على ترك رأيه ، لأنه يخالف به بعض العلماء أو غير العلماء - فهذا ليس من روح الحرية التي تحمينا

جميعاً ، ويجب علينا أن نحميها جميعاً ، وليس من روح الدين الذي يغارون عليه ويشنون هذه الغارة باسمه .

ولما تقرر محاكمة الشيخ على عبد الرازق أمام هيئة كبار العلماء -شارك العقاد في الاجتماع الذي عقده عدد من رجال الأدب والصحافة والسياسة في مصر ، في ٣ من أغسطس بمكتب صالح جودت المحامي لتبادل الرأي في الأمر . وتمخض الاجتماع عن تقديم عريضة إلى الملك وقع عليها العقاد ، تستنكر محاكمة الشيخ على عبد الرازق ! وقد تضمنت العريضة رأياً في المحاكمة مطابقاً في معناه للرأي الذي كتبه العقاد ، إذ قالت :

« إن محاكمة مؤلف عالم وهو فوق ذلك قاض لنشره بحثاً علمياً حوى آراءه الخاصة - هي مصادرة لحرية الفكر المكفولة بدستورنا المصري والمقدسة لدى جميع الأمم المتعدية ، ورجوع بمصر إلى عهد الظلمة وهي في عصر العلم والنور . ثم إن محاكمته تأديبياً أمام لجنة تصطبغ بالصبغة الدينية أمر مناف للمبادئ الدستورية التي نسخت ما قبلها من الأوضاع المناقضة لها ومخالف للتقاليد التي جرت عليها حكومتنا المصرية حتى الآن ، ولا يتفق مع روح النظام الاجتماعي الحاضر ، ولا مع طرق التقدم العلمي القائمة على المناقشة والمناظرة لا على التأديب والمحاكمة ؛ ومن شأنه أن يحول دون الرقي والإصلاح يارهاب رجال القلم والباحثين ، وأن يجعل السيطرة لطائفة من الأمة تتحكم في الضمائر والعقول ، وهو مانتزه عنه نظام الشرع الإسلامي المؤسس على الحرية والعلم . . . » .

واختتمت العريضة بالتماس عدم محاكمة صاحب الكتاب صيانة للدستور . وقد اتخذ أحمد حافظ عوض صاحب «كوكب الشرق» موقف العقاد ذاته . ويمكن الاختلاف في وجهة نظر كل من سعد والعقاد تجاه أزمة «الإسلام

وأصول الحكم» - في أن الأول نظر إليها من زاوية سياسية ؛ «لأنه كان يقدر من ورائه شقاً بين حزب الاتحاد وحزب الأحرار الدستوريين القائمين بالوزارة ، فسقوطاً للوزارة بعد ذلك ، فعودة إلى الدستور والحياة النيابية ، وفي انتظار هذه النتيجة كان رجاءه في تحقيقها أغلب على نفسه من نصرة مظلوم يرى أنه هو وحزبه ظالمون من غير هذا الطريق » ، ولهذا بدا في موقف سعد حب الانتقام من الأحرار الدستوريين .

أما العقاد فقد نظر إلى الأزمة على أساس أنها امتحان عسير لحرية الرأي التي يجب أن يحميها الجميع ، ويجب عليه أن يتكاتف هو والآخرين لحمايتها ، ولو كانوا أعداء له في المذهب السيامي . .

ولم يكتب العقاد شيئاً عن التطورات التي ترقبت على الأزمة ، وانتهت بخروج وزراء الأحرار الدستوريين من الوزارة ، حيث انقطعت كتاباته في الفترة من ١٩ من أغسطس حتى ٢٦ من سبتمبر ١٩٢٥ ، لانشغاله بإجازته السنوية ، وبإجراء عملية جراحية في أنفه .

٥- الائتلاف الحزبي :

استأنف العقاد كتاباته في البلاغ منذ ٢٧ من سبتمبر ١٩٢٥ ، وكان الأحرار الدستوريون قد خرجوا من الوزارة الزبورية ، وتحولوا إلى موقف الهجوم عليها ، وصار الطريق مفتوحاً للتقارب بينهم وبين الوفد ، ومع هذا لم ير العقاد أن ثمة تغييراً قد طرأ على الحالة السياسية ، فقد كتب يقول :

«كانت في مصر وزارة مؤتلفة من حزبين متحالفين ، فصارت الآن وزارة منفردة من حزب واحد . تغير ولا شك في الصفات والأشخاص ، ولكن لا تغير

في الموقف السياسي من الوجهة العامة على الإطلاق ، لأن هذا الموقف لن يتغير في جوهره إلا بين حالتين اثنتين : أن تعمل الأمة في سياستها بمحض إرادتها ، أو أن يعمل الإنجليز في تلك السياسة على أيدي أذناهم الظاهرين أو المحتجبين ؛ فإذا لم تكن الأمة هي صاحبة أمرها ومديرة شئونها - فصاحب الأمر ومدير الشئون إذن هم الإنجليز بلا مرأى سواء أكانت الوزارة من الاتحاديين والأحرار الدستوريين أو من إحدى هاتين الفئتين دون الفئة الأخرى ، أو من طائفة ثالثة لا علاقة لها بهؤلاء ولا هؤلاء .

وعلى هذا استمر في تشهيره بالأحرار الدستوريين مظهراً شهادته في تحلي الإنجليز عنهم .

ثم صمت فجأة عنهم وعن الحزب الوطني منذ منتصف أكتوبر ١٩٢٥ ، ولم يعد يذكرهم بخير أو بسوء . ومرجع ذلك بلا شك إلى سعي الوفد للاتلاف مع هذين الحزبين ، بعد أن كان يرفض الدعوات التي توجه إليه للاتحاد ولم الصفوف ، وكان آخرها دعوة الأمير عمر طوسون في ديسمبر ١٩٢٤ - بعد سقوط الوزارة السعدية - إلى عقد مؤتمر وطني لبحث في تقريب وجهات النظر بين الأحزاب المصرية . وهي الدعوة التي قبلها الحزب الوطني ، والأحرار الدستوريون ورفضها الوفد ، بسبب موقف هذين الحزبين منه بعد خروجه من الحكم ، وبحجة أنه عانى كثيراً في نضاله من أجل الأمة ، « ولا يستطيع أن يمد يده إلى من ينعمون بشقاء بلادهم » .

وكان العقاد قد دافع في ذلك الوقت عن وجهة نظر الوفد في رفض دعوة الأمير عمر طوسون ، وأقام دفاعه على أن الحزبين الآخرين لا يريدان إلا النفاق ، وإحراج الوفد بهذه الدعوة .

ويضعنا صمت العقاد عن مساعي التوفيق ، والائتلاف ، دون تأييدها ، أمام أحد احتمالين : إما أن يكون قد ظل محتفظاً برأيه في عدم ائتلاف الوفد مع خصومه ، فأثر الصمت ؛ وإما أن يكون قد فضل الصمت بالرغم من تأييده لمساعي التوفيق ؛ حتى لا يبدو أمام القراء في موقف المذبذب في آرائه السياسية ومهما يكن الأمر فإنه عاد شيئاً فشيئاً إلى تأييد الدعوة إلى الاتحاد : عندما ظهرت فكرة عقد مؤتمر عام للنظر فيما يجب اتخاذه لإعادة الحياة النيابية دافع العقاد عن اتحاد الأمة للمطالبة باستئناف الحياة النيابية. ولما أصدرت الحكومة قانون الجمعيات السياسية في ٢٧ من أكتوبر ١٩٢٥ دعا جميع العاملين في السياسة المصرية إلى التقدم والتكاتف ، حتى « يعلم الإنجليز منا جميعاً في هذه الساعة العصية أننا لا نؤخذ كما تؤخذ الخراف ، يذبح منها كل يوم من يذبح ، ونحن نأظرون نترقب ما يصنع بنا غداً ، وما يصنع بنا غداً إلا ما قد صنع بالسابقين ! . واستغل كتاب الأمراء إلى الملك في ٢٣ من نوفمبر ١٩٢٥ الذي رجوا فيه إعادة النظام الدستوري إلى البلاد ، لدعوة جميع الهيئات المهنية وغير المهنية للتكاتف ضد الوزارة من أجل عودة الحياة النيابية ، ووسع دعوته إلى الاتحاد ، فدعا أعضاء حزب الاتحاد الذين غرر بهم إلى الانسحاب منه والتكاتف مع الأمة . وكان الأساس الذي بنى عليه العقاد تأييده للائتلاف أن الأمة لن تستطيع استرداد حياتها النيابية بالثورة أو بالاستسلام ، « وإنما عليها أن تعمل واجبتها الذي لا يحيد لها عنه ، وتتكاتف طبقاتها وطوائفها جميعاً على أداء هذا الواجب الذي لا يقبل الهوادة والإمهال » .

وتطورت دعوته إلى الاتحاد بعد ذلك ، فدعا إلى اتحاد الأحزاب في برامجها السياسية ، وفي مطالبها للوقوف صفاً واحداً ضد الرجعية والإنجليز .

وانطلق العقاد يؤيد المؤتلفين في مسعاهم لعودة الحياة النيابية : فأيد فكرة اجتماع البرلمان في الحادى والعشرين من شهر نوفمبر من تلقاء نفسه ، وأيد عقد المؤتمر الوطنى الذى قررت الأحزاب المؤتلفة عقده فى ١٩ من فبراير ١٩٢٦ لبحث الحالة الشاذة التى صارت إليها البلاد وتقرير ما يراه مناسباً للخروج منها . ودافع عما قرره المؤتمر من قبول الدخول فى انتخابات جديدة طبقاً لقانون الانتخاب المباشر الصادر فى عهد الوزارة السعدية ، بعد أن كانت الأحزاب المؤتلفة قد أعلنت مقاطعتها للانتخابات التى تجرى طبقاً لقانون الانتخابات الجديد الذى سنته الوزارة الزبورية ، وكان دفاعه عما قرره المؤتمر قائماً على أنه « إن كان المراد من الاعتراض على دخول الانتخابات بعد مقاطعتها - ولو تغيرت الظروف - هو أن كل ما يقرر فى يوم من الأيام لا يجوز الرجوع عنه بحال - فتلك صبيانية فى فهم السياسة لا تليق بمن يتصدرون لقيادة الأمم ومراقبة الحوادث ؛ لأن الغرض هو سلامة الدستور لا امتحان أنفسنا فى العناد والإصرار » . ودفعه تأييد ، لما قرره المؤتمر إلى الطعن فى أمين الرافعى الذى أوقف صحيفة « الأخبار » لمعارضته قرارات المؤتمر ، واتهمه بأن مسلكه هذا لا يرجع إلى ثباته على مبدئه ، وإنما إلى « رغبة كمينية فى إحباط كل عمل يتولاه سعد أو يكون فيه اعتراف له بحق أو ماثرة » .

وساند العقاد الأحزاب المؤتلفة فى معركتها الانتخابية ، فدارت معظم مقالاته فى الفترة من ٨ من مارس إلى ٢٠ من مايو حول القضايا المتعلقة بالانتخابات ، وبائتلاف الوفد مع حزبى الأحرار الدستوريين ، والوطنى لم يعد هناك من خصوم للوفد سوى الوزارة ، وحزب الاتحاد ؛ ومن ثم تركزت مقالات العقاد حول الطعن فى الوزارة ، فصورها فى صورة شرذمة لاسند لها من الأمة ولا من أى حزب سياسى ، وأكد أن مصيرها هو السقوط ، « ولو تضافرت على تدعيمها كل دعائم

الرجعية ، وتعاونت على إسنادها كل أركان الاستبداد .

وظل يستعجل سقوطها من قبل إجراء الانتخابات ، وشهر بعجزها وبأعمالها التي رآها كلها سيئات ، ويمكن القول بأنه لم يرتح إلى عمل واحد أقدمت عليه الوزارة ، وندد بما رآه عبثاً بمرافق البلاد ، وإفشاء للفوضى وإخلالاً بالنظام وإفساداً للأخلاق ، وتبذيراً لأموال البلاد ، وتفريطاً في حقوقها . إلخ . ورأى أنه يجب تقديم أعضاء الوزارة إلى المحاكمة بتهمة العبث بأمور البلاد على هذا النحو . وقد خشي العقاد أن يستدل الإنجليز من تشهيره وتشهير صحف المعارضة بأعمال الوزارة على سوء الإدارة المصرية ، وعجز المصريين عن تولي إدارة بلادهم - فأكد أنه يتقد هذه الأمور ، « ونفرك أبعد التفريق بين انتقاد بعض المصريين الذين وضعتهم الظروف في مراكز الرياسة ، وبين انتقاد كفاية « المصري » في الحاضر والمستقبل من جهة عامة ، بل نحن نعتقد أن « الإدارات » المصرية التي حرمت رقابة الأمة لسوء نية الإنجليز وتدبير السياسة الإنجليزية ، قالت إلى هؤلاء الوزراء الذين ما كانوا ليصلوا إلى مناصب الحكم لولا أن رفعتهم إليها القوة البريطانية وأنزلتهم فيها على الكره من الأمة . فكل انتقاد يوجه لدواوين الحكومة إنما هو في الواقع انتقاد للسياسة الإنجليزية ولأذئابها الذين استبدوا بالسلطة وحالوا بين المصالح العامة والرقابة القومية » .

وامتد تشهير العقاد إلى الوزراء أنفسهم ، وكان منطلق تشهيره الذي بدا واضحاً أنه أراد به تهيج الرأي العام بأنهم أضاعوا ثمرة نضال مصر الذي ضحت بدمائها ثمناً لجنونهم بالمناصب . وكان أوغر الوزراء نصيباً من التشهير : أحمد زيور وعلى ماهر ، وحلمى عيسى . ومن أمثلة تشهيره ما كتبه عن على ماهر : « ويا شقاء وزارة يكون خير من فيها (على ماهر باشا) في نظر المندوب

الجديد ! فلو أن المندوب علم أن (على ماهر باشا) هو ذلك العلامة الذى سأل بعد زيارته لمتحف اللوفر : أيهما أسبق لويس الرابع عشر أو نابليون بونابرت ؟ لاستغنى عن سؤال أحد من هؤلاء الوزراء ؛ وعلم أن أحذقهم فى السمعة وأخيبهم - على حد سواء » .

أما تشهيره بحزب الاتحاد فى ذلك الوقت ، فكان مرتبطاً أشد الارتباط بتشهيره بالوزارة الزبورية ، حيث وجه إليه الاتهامات التى وجهها نفسها إلى الوزارة . ولما ظهرت نتائج الانتخابات التى لم يفز فيها حزب الاتحاد بسوى خمسة مقاعد ، أظهر العقاد شهادته فى الحزب ، وفى الملك الذى أقام الحزب ، واعتبر أن الناخبين قد فصلوا فى القضية القائمة بين الأحزاب المؤتلفة من ناحية ، وبين الملك من ناحية أخرى ، فنصروا الأحزاب على الملك . وحمل الديوان الملكى والحكومة مسئولية الوضع الحرج الذى أضحي الملك فيه ، لأنها لم يصدرا البيان الذى سبق أن طالب به ، والخاص بنفى علاقة الملك بالحزب .

٦- تطور سياسة الوفد مع الإنجليز :

سبق القول بأن العقاد اتخذ من جورج لويد موقفاً ودياً فى البداية من قبل مجيئه إلى مصر ، حيث أشاد بنظرته إلى مصر والشرق ، وإن داخله شيء من الشك من تجاهل لويد ذكر استقلال مصر فى خطبه ، ومن قوله : « إن أشكال أداة الحكم فى مصر ليست بذات أهمية ، وإن المهم هو الروح التى تسير بها هذه الأداة » وكان هذا الموقف الودى من المندوب الجديد نابعاً من سياسة الوفد الذى سعى إلى خطب ود المندوب الجديد ، وتحسين العلاقة معه طمعاً فى أن يؤدى ذلك إلى سكوت الإنجليز عن الصراع ضد القصر ، أو تدخلهم وترجيح كفة الديمقراطية .

على أنه عندما لم يأت هذا المسعى من جانب الوفد بثمراته المرجوة نتيجة لصلف لويد وإتباعه سياسة شبيهة بسياسة لورد كرومر - انقلب العقاد يهاجمه في عنف ، ويهاجم السياسة التي يجري عليها محملاً إياه مسئولية الحالة القائمة في البلاد ، ومؤكداً أن هذه السياسة هي التي تعمل من وراء الوزارة للعت بدستور البلاد واستقلالها ، وبلغت حملاته على سياسة لورد لويد ذروتها في أثناء طواف الأخير بأقاليم مصر ، إذ طالب السياسة الإنجليزية بأن تسفر عن وجهها وأن تحمل نصيبها من مسئولية الحالة القائمة في البلاد ، أو أن تكف عن التدخل في أمور البلاد الداخلية . وتحولت حملات العقاد الصحفية على السياسة الإنجليزية في كثير من الأحيان إلى تشهير واستهزاء باللورد لويد ، وإدخال الشك في كفايته السياسية .

٧- مسألة الخلافة الإسلامية :

عارض العقاد فكرة إحياء الخلافة الإسلامية ، وجعل مصر مقرها ، وهو الأمر الذي كان يطمح إليه الملك فؤاد ، ويبدل له المساعي الحثيثة على يد حسن نشأت - وكيل الديوان الملكي - لكي يتبوأ هو مقام الخليفة ؛ وكانت حجج العقاد في رفضه فكرة جعل مصر مقر الخلافة هي :

(١) أن مصر لا تريد أن تتورط في اتخاذ أي قرار تبني عليه « مسئوليات سياسية » دون أن يشترك في اتخاذ ذلك القرار ساستها الذين يثق بهم نواب الأمة ، ويرضى عنهم شعبها . وكان معنى ذلك اشتراط سقوط النظام القائم وعودة الحياة النيابية ، ليكون للبرلمان القادم - والذي ستكون أغليته وفدية - البت في مسألة الخلافة . ولما كان سعد رافضاً لفكرة جعل مصر مقراً للخلافة الإسلامية فعنى ذلك أن الفكرة مقضى عليها .

(ب) إنه لا مصلحة لمصر في التعرض لعداوات الدول والإمارات الإسلامية التي يطمع أصحابها في الإمامة الدينية باستحقاق يخولهم هذا الطمع أو غير استحقاق .

(ج) إن مصر لا تحب أن تجعل سياستها الخارجية عرضة لمصادمة الدول الاستعمارية أو الدسائس الأجنبية ، مع عجزها عن درء تلك الأخطار بالقوة وحاجتها إلى الجهد والمال اللذين تبذلها في هذا السبيل .

(د) إن مصر تخشى أن تكون الخلافة الإسلامية ربة جديدة في رقبها تجتذبها منها السياسة الإنجليزية إلى إزالتها ، وإذلال غيرها من شعوب المسلمين . وكان هذا الرأي هو رأي سعد زغلول نفسه ؛ إذ كان سعد يرى أنها عبء ثقيل ، ولا خير لمصر في حمله لتوء به بعد قليل . وإن خشي الجهر بهذا الرأي ، حتى لا يستخدمه خصومه ضده ؛ ومن ثم يمكن القول بأنه من الجائز أن سعداً تجنب إعلان رأيه في المسألة صراحة ، وحرص في الوقت ذاته على إعلانه بأقلام كتاب الوفد من أمثال العقاد .

ومع أن الكتابات الحزبية غلبت على اهتمامات العقاد الصحفية إبان المعركة الدستورية الأولى - فإنه كان يتناول أحياناً بعض الأمور الداخلية على فترات متقطعة ، فكتب عن مشكلات التعليم ، وعن إصلاح دار الكتب ، وعن المعرض الزراعي الصناعي الذي أقيم في مارس ١٩٢٦ ، وعن غير ذلك من المسائل الداخلية .

وهكذا يتضح بجلاء أن العقاد كان بوقاً من أبواق الوفد الصحفية إبان المعركة الدستورية الأولى ، وأنه كان تابعاً تبعية تامة له ولزعيمه سعد زغلول ، وهي التبعية التي لم يشذ عنها إلا إزاء أزمة (الإسلام وأصول الحكم) .

وأكثر من ذلك يتضح بجلاء توجيه سعد للعقاد في بعض كتاباته ، مثال ذلك ما كتبه ردا على اتهام الأحرار الدستوريين لسعد زغلول إبان المعركة الانتخابية ١٩٢٥ - بأنه كان ينفق من مال الوفد على شئونه الخاصة ؛ إذ كتب يقول : « أتعرف الكذاب الذى زعم أن الرئيس الجليل كان يقترض الأموال من صندوق الوفد لينفقها فى شئونه ، ثم ظهر بعد ذلك أن الأمر على عكسه وأن الرئيس الجليل هو الذى كان يقترض الوفد من ماله ؟ أتعرف الكذاب الذى افترى تلك الفرية وهو الذى كتب وصل المبلغ الذى تسلمه الوفد من الرئيس وهذا نصه :

استلمت من حضرة صاحب المعالي سعد زغلول باشا تحويلا على بنك الكريدى ليونيه بباريس بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٢٠ نمرة ٨٥٣١٥ بمبلغ ١٨٨٩٥ فرنكا وهو قيمة مبلغ الخمسة آلاف جنيه الذى كان قد طلبه معاليه من ماله الخاص من البنك الأهلى بمصر لخدمة الوفد المصرى تحويلا على بنك الكريدى ليونيه . وغنى عن البيان أن لأحد غير سعد هو الذى أمد العقاد بنص الإيصال الوارد ذكره فى المقال .

وإلى جانب هذا كان العقاد يستخدم أحيانا تعبيرات سعد التى يطلقها فى مجالسه الخاصة على خصومه : ومثال ذلك ما كتبه عن حلمى عيسى : « آمنت بحكمة الحكيم ! صدقِ والله من قال : إن كلام هذا الرجل كالحطاط يعلق بالثوب ، تمسحه فتشمثر منه ، وتتركه فتشمثر منه ! ! وكان الله فى عون البائسين الذين يلقى عليهم « مخاطباته » فى كل مقام » . وقد روى العقاد فى كتابه عن سعد زغلول : إنه سمعه يلقى هذا التعبير على أحد خصومه ، ولعله حلمى عيسى !

ولاشك أنه كان لكتاب الائتلاف بعض الفضل فيما انتهت إليه المعركة الدستورية من عودة الحياة النيابية ، وتقهر حزب الاتحاد ، وسقوط الوزارة الزبورية . وهم الكتاب الذين كان العقاد واحداً من أبرزهم ، وأكثرهم عنفا .

العقاد والوزارات الائتلافية :

هدأ الجو السياسى فى البلاد بتولى الوزارة العدلية الحكم بعد عودة الحياة النيابية . وانعكس هذا الهدوء على الصحافة فاختفت المهاترات الصحفية تماماً ، واعتدلت « السياسة » فى لمجتها . مثلاً فعلت صحف الوفد . وحرص سعد زغلول من ناحيته على تهية المناخ الصحفى المناسب للائتلاف ، والمرحلة الجديدة التى تعيشها الأحزاب المصرية ، فكان يغضب مما تكتبه الصحف ويكون من شأنه تعكير جو الائتلاف ، كما ذهب فى مجاملة صحف الأحزاب المؤتلفة مع الوفد إلى حد بعيد . ولما كان الائتلاف هو محور الحالة السياسية الجديدة - فقد ظل العقاد يدافع عنه ، ويعارض بشدة ما تكتبه الصحف من ملاحظات أو تعليقات حول البرلمان ، ويفهم منها معنى الفرقة ، كما حرص على الوفاق بين البرلمان والحكومة ، فتصدى لتفنيد ما يقال عن انعدام المعارضة داخل البرلمان ، وكتب يقول :

« قد تصيب هذه السخائف التى تلوكها ألسنة سوء سمعا من هذه الأغرار فيصدقون ما يقال من أن المعارضة مفقودة فى البرلمان وأن مناوأة الحكومة فى كل شىء مطلوبة فى مجالس النواب . والحقيقة أن المعارضة لاغنى عنها ، ولكن لتحفظ التوازن بين قوى الحكومة والأمة لا لتوقع الحرب بين جميع الأحزاب العاملة فى سياسة البلاد . والتوازن فى مجلسنا مكفول بحمد الله كما لم نره مكفولا فى مجلس من مجالس العالم أعرقها وأحدثها على السواء . ومن ذا الذى يريد أن يسود

الاختلاف بين ذوى الآراء المختلفة تنابذا يشل حركة الجميع ويحفز كل قوة من قوى الأمة إلى إحباط عمل الأخرى لمحضر المشاكسة والعداء ؟ وذلك مالا يريده إلا عدو لبلاده كاره للإصلاح والوفاق .

وأيد العقاد الوزارات الائتلافية ، فأثنى على تشكيل وزارة على يكن ودافع عنها ضد بعض الانتقادات التي وجهتها إليها الصحف الأجنبية .

وظل يعاضدها إلى أن استقالت في ١٩ أبريل ١٩٢٧ . بسبب رفض مجلس النواب اقتراحا بشكرها على ماقدمته من تعضيد لبنك مصر منذ ولايتها الحكم ، على أمل أن يستمر هذا التعضيد مستقبلا برغم تأكيد المجلس أنه لا يقصد عدم الثقة بها .

وأيد العقاد وجهة نظر مجلس النواب ، واعتبر استقالة الوزارة على هذا النحو قد أحدث حالة يجب على الأحزاب الاستعداد لها . فقند تعليقات الصحف الإنجليزية المؤيدة لموقف الوزارة . وحمل على من أسماهم بالرجعيين من مصريين وإنجليز الذين خلقت الأزمة في أذهانهم حلما بجل البرلمان ، وتعطيل الدستور ، من طريق توقع مصادمة عاجلة ، أو آجلة بين الوفد والإنجليز .

وكان موقف العقاد من استقالة الوزارة العدلية متفقا مع رأى سعد زغلول الذى رضى عن الأزمة ، لأنه لم يستحسن من على يكن التهديد بالاستقالة إذا تعرض مجلس النواب لتصرفه فى مسألة كتاب الشعر الجاهلى « لطفه حسين » ، ولم يكل إليه رأى كله فى هذا التصرف .

وقد ترتب على هذا الموقفان :

١ - العداء الشديد لميول الملك قواد الأتوقراطية .

٢ - الأبرار يقدر "الإمكان" بسياسة حسن التفاهم التي سار عليها البرلمان

والوزارة العدلية ، ولم يكن ذلك عن اقتناع أو إيجاب ، بل هذه السياسة أوفائدتها بالنسبة لمستقبل القضية الوطنية ؛ إنما كان تحت شعار الائتلاف الذى اقتضت حاجته مهادنة السياسة الإنجليزية .

١ - محاربة ميول الملك فؤاد الأتوقراطية :

وبالنسبة لعداء العقاد لميول الملك فؤاد الأتوقراطية - يمكن القول بأنه اعتقد أن ائتلاف الأحزاب المصرية جعل الملك منعزلا ، ولا سند له فى السياسة إلا حزب الاتحاد الذى قضت الأمة عليه فى الانتخابات الأخيرة . وهذا الاعتقاد أدى بدوره إلى اعتقاد آخر ، وهو استحالة تأمر القصر مع أى حزب من الأحزاب المؤتلفة ضد الوفد . صحيح أن هذا هو ما حدث فى الانقلاب الدستورى الثانى ، ولكن العقاد ظل طوال عهد الوزارات الائتلافية يستبعد ذلك . حتى إذا ماتم الانقلاب بتدبير القصر ، اعتقد العقاد فى البداية أنه من تدبير السياسة الإنجليزية ثم عاد فقال بإشراك الرجعية « القصر » فيه . ومن هذا الفهم لوضع الملك إبان حكم الوزارات الائتلافية - ذهب العقاد إلى أن الملك صار وحيدا فى ميدان معاداة الحياة النيابية ، ووجب من ثم فضحه والتشهير به ، والطعن فى مكانته وإخلاصه كلما بدت بادرة أوحى إشاعة تدل على تحفزه أو تحركه ضد الحياة النيابية والدستور . ومن هذا المنطلق دارت جميع كتابات العقاد حول الملك فؤاد طوال عهد وزارتي عدلى يكن وعبد الحالى ثروت الائتلافيتين .

فقد نبه العقاد الملك فى البداية - بمناسبة عيد جلوسه على العرش - إلى أن مجده وكرامته إنما هما تمثيل لمجد وكرامة الأمة التى أقسم بيمين الولاء لدستورها . وكان معنى ذلك أن احتفاظ الملك بمجده وكرامته يقتضى دوام الولاء للدستور . ولما

أشيع أن هناك مساعي من جانب الدوائر الملكية للوقوف أمام تنفيذ الدستور - بادر العقاد بمطالبة البرلمان باتخاذ إجراء حاسم ضد الرجعية التي تعادى الأمة في دستورها بالرغم من أن الأمة تمد لها يد المجاملة والولاء ولا يطالب البرلمان بكثير. فحسبه أن يقف عند حرف الدستور ، وأن يلجئ أعداءه الثائرين عليه إلى الوقوف كذلك عند حرفه ، ولئن فعل ليكون فيه وازع للرجعية يميل إلى شيء من الحكمة والتؤدة ، أو يلقى عليها أول درس فيما تستطيعه الأمة من عداء من لا يبالون أن يجهروا لها بالعداوة وهي تمد إليهم الأيدي بالمجاملة والولاء .

وظل يشهر بعداء الرجعية للدستور مطالبا بحمايته ، وبوضع حد لتدخل الحاشية الملكية في تعيين السفراء والوزراء المفوضين ، بما يعارض مبدأ المسئولية الوزارية . ولم يكتف بهذا ، بل دعا البرلمان إلى فضح عداء الملك للدستور علنا : « ونود كذلك ألا يبقى أمر تلك العقبات الرجعية سرا مكتوما عن الناس إذا كان يخشى من قيامها في الطريق بعد الآن » ولا شك أنه أراد بذلك عزل الملك جاهيريا ، ووضعه في مكانه الصحيح على أساس موقفه من الدستور .

وعندما عارض الأزهريون مسعى الوزارة العدلية لوضع نظام جديد للمعاهد الدينية ، وشكوا إلى دار المندوب السامي - اعتبر العقاد ذلك تحركا من الملك ضد الوزارة الدستورية ، فتصدى له مباشرة متها إياه بتدبير هذه الاضطرابات ، وإن لم يذكر اسم الملك صراحة مستخدما لفظ الرجعية ، فقد كان واضحا أنه يقصد الملك . بيد أنه أكد أن الأزهريين خارجون بمسلكهم هذا عن إرادة الملك ، ولعله قصد بذلك إلى حرمانهم أمام الرأي العام من أى سند يستندون إليه .

وظل يؤكد أن الرجعية « الملك » وراء الأزهريين مطالبا الحكومة بأخذهم بالشدة ، ورفض القول بأن قضية الأزهريين صراع بين القديم والجديد ، وبين

السلطة الدينية والسلطة الزمنية ؛ إذ رأى أنها لاتعدو أن تكون قضية الطمع في الوظائف التي توهبوا أن النظام الجديد سيحرمهم إياها .

وامتدح العقاد يشهر بحزب الاتحاد ، مؤكداً أن ادعاءه الانتماء إلى القصر بعد سقوط الانقلاب الدستوري وعودة الحياة النيابية - معناه أن الأمة في واد ، والقصر في واد آخر ولم يعترف لصحيفة « الاتحاد » بأى حق في الحديث باسم الديوانين الملكيين « الديوان الملكي وديوان الخاصة الملكية » ، وأشار بصورة غير مباشرة إلى أن تبني القصر لصحيفة « الاتحاد » - معناه أنه مازال على عدائه للدستور ، وللوزارة الدستورية ، وللحياة النيابية . وطالب بحرمان الصحيفة من حقها في حرية الرأي ، بحجة أن ماتشره من آراء (وهي بحكم انتماؤها للقصر تعبر عن مواقفه) - إجرائم تستحق عليها العقاب .

ويلاحظ أن العقاد تخلى فجأة عن عدائه للملك في أثناء أزمة الجيش سنة ١٩٢٧ ، وانقلب موقفه منه إلى موقف ثناء وتمجيد له ؛ ولاشك أنه تُجنب المحاربة في جبهتين قد تتحدان ضد الحياة النيابية ، فآثر أن يناقش الملك مؤقتاً إلى أن تمر الأزمة بسلام : فعندما أدلى الملك قواد بحديث إلى محمد كرد على ونشرته مجلة « المقتبس » التي كان يصدرها الأخير ، وأعرب الملك فيه عن اهتمامه بالعلوم والآداب في مصر - أثنى العقاد كثيراً على الملك ، ورأى « أن صاحب الجلالة قد أعطانا من حكمته وصراحته في هذا الحديث خير ما يعطيه شعبه ، الذي يعرف لجلالته تلك الحكمة وتلك الصراحة » .

ثم مالبت أن عاد بعد انتهاء الأزمة إلى معاداة الملك ، ورأى أن زيارته لأوروبا وإنجلترا التي قام بها في ٢٤ يونيو ١٩٢٧ قد حققت نجاحاً كبيراً في نشر الدعوة لمصر ، ولكنه حمل بعنف على وجود حسن نشأت أحد رجال الملك ، ووكيل

الديوان الملكي سابقا ، في لندن في أثناء مفاوضات عبد الخالق ثروت فيها ، وأكد أن المقصود بذلك إحراج ثروت في مفاوضاته . وطالب بعدم التساهل مع الرجعيين أمثاله الذين يعيشون في ظل الحكم الدستوري .

ولم يكتف العقاد بالتشهير بعداء الملك للدستور ، بل اعتبره حجر عثرة في سبيل تقدم البلاد ، فاستغل مانشرته إحدى الصحف الفرنسية عن بهوض الملك بمصر ، وسيره بها في طريق التقدم . بالرغم من أمية الشعب المصري ، ليشير إلى عدائه لنهضة البلاد ، ووقوفه حجر عثرة في سبيل نهضتها ، إذ علق على ما كتبه الصحيفة الفرنسية بقوله : « وهذا كلام أرادته الصحيفة ثناء على جلالة الملك ، ولكنه هو الثناء الذي يغضب من يوجه إليه ، ولا يوافق رأى صاحب الجلالة ولا ميوله ، وهو مع هذا لا يستند إلى شيء من الحقائق التي يعلمها المصريون والأجانب المقيمون في هذه البلاد . فما علم هؤلاء ولا هؤلاء أن جلالة الملك أراد أن يغير زى الشيوخ في الأزهر أوفى دار العلوم فعارضه الشيوخ في تنفيذ هذه الإرادة . ولأنه شجع بعض الكتاب على حرية التفكير ونشر الآراء فخالفه الشعب في هذا التشجيع ، وأنه أبطل التقاليد الموروثة فوجد من الشعب من يحن إلى تلك التقاليد . ولأنه حارب الرجعية في مظهر من المظاهر فلم يجد نصيرا من التقدميين والمستيرين » وختم تعليقه بقوله :

« إن خير تمجيد يناله الملك هو التمجيد الذي يناله باسم أمته وحضارة وطنه ، فإن الذين يحسبون كلام الليبرتيه الفرنسية ثناء على جلالة الملك قواد ليجهلون الملك قواد ويجهلون المصريين ، ولا يعلمون كيف يكون الثناء على الملوك الراشدين » .

٢ - الالتزام بسياسة حسن التفاهم :

شايح العقاد سياسة حسن التفاهم مع الإنجليز ، التي سار عليها البرلمان والوزارة العدلية ، ولم تكن مشايعته لها قائمة على الاقتناع بفائدتها وجدواها بالنسبة للقضية الوطنية ، وإنما تنابعها تحت ضغط الظرف السياسى القائم على البلاد ، والذي اقتضى مهادنة السياسة الإنجليزية حرصا على الحياة النيابية . ولهذا كثيراً ما أبدى تشككه فى جدوى التمسك بها ، وكثيرا ما خرج عليها داعيا إلى بئسها . بيد أنه كان سريعا ما يعود إلى الالتزام بها ، تحت ضغط الظرف السياسى القائم ، وربما تحت ضغط زعامة الوفد الحريصة على هذه السياسة .

لما إن عادت الحياة النيابية ، وبدأ الجوال السياسى فى الهدوء - حتى أثنى العقاد كثيرا على لورد لويد ، وعلى موقفه من الدستور والبرلمان خلال الدورة البرلمانية الأولى : « فقد سبر المندوب البريطانى غور الحالة ، ورسم منها طريقه ، وأطال التفرس فى الجانبين : جانب الأمة وجانب المستبدين ، فجنح إلى الجانب الأول ، ورأى أن مشايعة الدستور خير من مشايعة المطامع الرجعية والمقاصد الفردية . . . » . ودفعه موقف لويد هذا إلى التفاؤل بمستقبل الحياة النيابية فى مصر : « فليس من المعقول أن يبدأ المندوب فى سنة سياسية بمشايعة الدستور ، ثم يبدأ السنة التى تليها بإخلال الدستور وتأييد الرجعية . وليست المسألة تخميناً فحسب ، ولكنها كذلك مسألة وقائع يمكن أن تراقب فى عالم المحسوس » .

ولم تمنعه مشايعته لسياسة حسن التفاهم من الهجوم على مراسل « التايمز » فى مصر بسبب حملاته على الوفد والبرلمان لانتخاب أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى عضوين بمجلس النواب ، ولم تمنعه أيضا من اتهام الدوائر السياسية

الإنجليزية— بصورة غير مباشرة - بالإيعاز بحملات مراسل « التايمز » ودفعه هذا إلى تأكيد أن الصحفيين المصريين لن يحرصوا على سياسة حسن التفاهم مادام الصحفيون الإنجليز لا يحرصون عليها . وربما كان قد قصد أن الوفد لن يحرص عليها ، مادام الإنجليز لا يحرصون هم أيضا عليها . على أنه عاد سريعا إلى التحسك بهذه السياسة ، وأكد أن المراسل يخدم الرجعية بكتاباته ، وطالب بضرورة نفيه من مصر .

وكان العقاد يزجو بتأييده لسياسة حسن التفاهم - أن يظهر الإنجليز حسن نيتهم ، واستعدادهم للتفاهم كما أظهره المصريون ، وذلك « بأن يجتنبوا كل الاجتناب التعرض لحكومتنا فيما يتعلق بالشئون الوطنية ، وأن يترك للمصريين ما هو من حق المصريين ، فلا يعتدوا على سلطتهم في هذه الشئون بأى ذريعة من الذرائع وفى أى ظرف من الظروف » . وهذا يدل على أن الحرص على استقرار الحكم الدستورى والحياة النيابية كان هو الغرض من سياسة حسن التفاهم . وأبدى العقاد أسفه لأن الإنجليز يفهمون من اتباع المصريين لسياسة حسن التفاهم معنى الاستسلام والخنوع ، وأرجع ذلك إلى استعداد الرجعية لقبول كل اقتراح والرضا بكل حال ، وعلمهم أن المصريين حريصون على الدستور والحياة النيابية أن تعصف بها مساومة بينهم وبين الملك .

وعلى هذا رأى العقاد ضرورة صيانة الدستور من مثل هذه المساومة التى قد تقع مستقبلا : « فهل دستورنا الآن بهذه المكانة من الثقة والأمان ؟ وهل هو الآن بعيد عن كل خطر متره عن كل مساومة ؟ إن كان كذلك فقد آن أن يضرب على أيدى خصومه العابثين ضربة الوائق القدير ، وإن لم يكن بهذا القدر من الثقة والأمان فيجب أن يكون مرة واحدة وإلا فليس هو بالدستور الذى نحرص عليه وإن بقاءه

على هذا وضياعه لسواء .

وبدأ العقاد يتحلى من الارتباط بسياسة حسن التفاهم إزاء الانتقادات التي وجهتها الصحف الإنجليزية إلى الوفد في أعقاب استقالة الوزارة العدلية في أبريل ١٩٢٧ ، فكتب ردا على مازعته مجلة « الإيكونوميست » من أن الصعوبة الحقيقية في الموقف السيامي في مصر تكمن في سيطرة الوفد على الشؤون السياسية وعدم استعدادده للاتفاق مع إنجلترا على المسائل الأربع المتبقية ، فرد على ذلك بأن الصعوبة الحقيقية آتية من التناقض بين دعاوى الإنجليز وأعمالهم ، « ذلك التناقض فوضي لاحد له ، ولاضابط لغرائبه ونزواته فهو شيء لا تبني عليه سياسة واضحة ، ولا يطمأن إليه بأى حال من الأحوال » .

وكتب يفند مازعته « التايمز » من أن فساد الإدارة المصرية مرجعه إلى أن هناك عنصرا سياسيا (تقصد الوفد) يعمل لهدم سلطة الإدارة . فقال : « إن الذين عملوا ويعملون لهدم سلطة الإدارة أفراد وأحزاب تدخلت في أعمال الإدارة في العهد الذى عطل فيه الدستور ، ولم يحظ ذلك العمل حينذاك باستياء الصحف الإنجليزية » .

وجاءت زيارة جورج لويد للمنيا في مايو ١٩٢٧ لتجعل العقاد يضرب بسياسة حسن التفاهم عرض الحائط ، فلما خطب اللورد في المحتفلين به ، وذكر لهم اهتمام حكومته برفاحية الفلاحين المصريين وسعادتهم - عد العقاد ذلك تدخلا في أمور البلاد لا يليق بمثل دولة أجنبية . وأكد أن مثل هذا التدخل يرجع بالبلاد إلى عهد شبيه بعهد كرومر والحماية الإنجليزية . واتخذ من هذه التصريحات دليلا على أن « للصدقة معنى في السياسة الإنجليزية أضر علينا من معنى العداوة والجفاء » . وطالب الحكومة بإلحاح بأن « توجه نظر المندوب البريطانى توجيهها جديا إلى أن

رفاهية الفلاحين شئ لا يعنيه . وأن حكومة بريطانيا العظمى لا تعرف .
ولا ينبغي أن تعرف أفراد الشعب المصري بغير واسطة الحكومة الوطنية .

ولما كان استقرار الحكم الدستوري والحياة النيابية هو الغرض من سياسة حسن التفاهم . ولما كان مسلك لورد لويد هذا أمهانا للحكومة الدستورية وسيادتها - فقد وحد العقاد في ذلك مبررا للنقول بنبذ سياسة حسن التفاهم . «لأن مسلك لورد لا يدل على رغبة في صداقة المصريين . ودأ على احترام للحكومة النيابية . رداً على حسن سياسة من جانب الإنجليز ، ولأنه يدفع المصريين جميعاً إلى سوء الظن بتلك السياسة والإيمان الجازم بخطأ كل رجاء في التفاهم مع هؤلاء القوم ووجوب التعويل على خطة واحدة هي خطة العداء الصريح ، وإنكار كل ملاينة أو مسالمة فيما بيننا وبينهم من العلاقات . ونحن نعرف النسب ونسمع ما يقول ونلمس ما يجري بينه من تيارات الأفكار الخفية والصريحة ، فلا نقرر إلا الحقيقة حين نقول : إن سوء الظن قد بلغ حده . وإن الأعذار التي كانت تجدى بالأمس توشك أن تصم عنها الآذان ويهزأ بها من كانوا يرحبون بها قبل عام ، وليس لهذا كله من سبب إلا ذلك المسلك الشاذ الغريب الذي يسلكه الإنجليز في معاملة الحكومة النيابية والإلحاح المتوالى عليها بالمشاكل والمخزحات .»

ومما زاده اقتناعاً بأن مسلك لورد لويد هذا مظهرة على الدستور والحياة النيابية أن الذين دعوه لزيارة المنيا ويدعونه لزيارة بلادهم - هم من الفاشلين في الانتخابات . وظل يلح على الحكومة الثروتية أن توجه نظر لويد للإقلاع عن هذه التصرفات مهما يكن في ذلك من حرج لها ، لأنه رأى في سكوتها تغاضياً عن الشعور بالاستياء لدى الشعب الذي سيميل إلى الاستهزاء بالحكم النيابي القائم الذي لا يقوى على حفظ كرامته مع الإنجليز ، ولا يخطو خطوة إلا متعتراً

في المعاذير محتما بالضعف ، وما كان الضعف قط بالنصير المأمون .

ومن الناحية الأخرى طالب الإنجليز بإظهار ميولهم الودية نحو المصريين
« بالفعل الثابت لا بالكلام المنقوض » .

وتطورت حملات العقاد على السياسة الإنجليزية إلى نوع من التحدى عندما
علقت « التايمز » على مناقشات مجلس النواب حول زيارة لويد للمنيا بقولها :
« إن المدوثر السياسية الأجنبية ترى أن الجور السائد في البرلمان لا يختلف كثيرا والحو
الذي كان سائدا فيه أواخر عام ١٩٢٤ » . إذ اعتبر العقاد ذلك تهديدا إنجليزيا يجعل
مصير البرلمان القائم كمصير برلمان عام ١٩٢٤ ، وأكد أن المصريين لا يأبهون لمثل
هذا التهديد إذعانا للسياسة الإنجليزية ، ورد على التهديد بقوله :

« فهل يريد منا مكاتب التايمس والموعزون إليه أن يسمعوا جواب مصر على
هذا التهديد ؟ جوابها : ليكن ! ليذهب الدستور إلى حيث شاء به الإنجليز إن كانوا
لا يريدون من بقاءه إلا أن يحكموا هم علانية وصرا ويحمل هو التبعية كلها أمام البلاد
وأمام الدول الأحسية » . وأكد أن جميع المشاكل والأزمات التي تعترض طريق
البلاد مصدرها تدخل المندوب السامي في أمورها الداخلية .

وكانت حملات العقاد على زيارة لورد لويد للمنيا جزءا من حملات
الصحف المصرية عموما على الزيارة ، باستثناء « المقطم » ، وعلى رأسها صحيفة
« البلاغ » كما شارك مجلس النواب في استنكار هذه الزيارة .

وقد اتهم سعد زغلول بأنه محرض الصحافة ومجلس النواب على هذه الحملة .
فقد روى العقاد أنه دخل عليه ذات مرة بعد انتهاء الأزمة بعد أسابيع ، فقال له
سعد : « أتدرى ماذا صنعتُم لنا يا فلان ؟ إن اللورد جورج لويد يتهمنا بأننا كنا
الموعزين بحملة الصحافة وحملة مجلس النواب على زيارته للأقاليم . . أما أنا فأقول

له : « إنها تهمة لا أدفعها أو شرف لأدعيه » .

وكانت صحيفة « النيرايس » قد اتهمت الصحف الزغلوية ، ولا سيما « البلاغ » بأنها تكتب مقالات شائنة جداً عن زيارة المندوب السامي للمنيا ، لا تتفق مع الميول الودية التي طالما أعرب الوفد عنها . . . وقد فند العقاد هذا الاتهام بأن الصحف « الزغلوية » ليست وحدها التي تستنكر هذه الزيارات ، بل تستنكرها جميع صحف الائتلاف . وفندته « البلاغ » بقولها : « إن القراء يعرفون أن « البلاغ » صديق لسياسة الوفد لاقتناعه بصحتها ، ولكنه فيما ينشره لا ينطق إلا بلسانه ولا يعبر إلا عن رأيه فهو يحمل وحده مسئولية ما يكتبه » .

وبالرغم من أن جميع صحف الأحزاب المؤتلفة قد حملت على زيارة « لويد » للمنيا وللأقاليم ، وبالرغم من أن (سعد زغلول) قد اتهم بالإيعاز إلى الصحافة ومجلس النواب بهذه الحملات - فإن العقاد حرص على أن يبرز نفسه في موقف البطل بسبب حملاته على « لويد » ، فزعم أن « لويد » طلب من سعد إيقاف حملاته هو بالذات ، وزعم أن « لويد » استدعى الأساطيل للإرهاب والتهديد من أجل إجابة هذا الطلب . فقد روى أن : « اللورد لويد - المندوب السامي في ذلك الحين طلب إليه (إلى سعد) أن يكفنا عن الحملة عليه ، وأرسل إليه من يبلغه أنه يحسبه موعزا بها ، فمازاد على أن قال قوله المشهورة : « هذا شرف لأدعيه ، أوتهمة لا أدفعها » ولم يفض إلينا بما حدث إلا بعد انقضاء الأزمة ، وقد سيرت فيها الأساطيل للإنذار والإرهاب أوللتهويل والتثليل . .

« إننا نحمد الله على ما فرق به بين الأدب والسياسة ، فلولا ذلك ما طلبنا أنفسنا اقتراحا في الكتابة الأدبية ، ورفضنا الاقتراح في السياسة وأنكرناه وإن تحركت له الأساطيل » .

وغنى عن الذكر أن رواية العقاد هذه قد تضمنت - فوق كونها عخرقة لإظهاره في مظهر البطل - تحريفا واضحا ، فإن استدعاء بعض القطع البحرية الإنجليزية إلى الإسكندرية لم يكن بسبب حملات الصحف على المندوب الإنجليزي ، وإنما كان للضغط على الحكومة المصرية في أثناء أزمة الجيش التي حدثت بعد ذلك . ثم جاءت أزمة الجيش ^(١) لتدفع العقاد إلى الدعوة إلى هدم سياسة حسن التفاهم من أساسها . وإلى الجهاد من جديد ضد الاحتلال والسياسة البريطانية . فأكد العقاد أن تحريك الأسطول الإنجليزي إلى المياه المصرية للضغط على المصريين لقبول المطالب الإنجليزية لا يصح أن يلزم مصر قبول كل ما يطلبه الإنجليز في كل مرة يريدون فيها فرض مطالبهم . وطالب بضرورة تحديد سياسة يواجه بها هذا التعنت الإنجليزي : « فينبغي أن نعرف أقصى ما تهددنا به تلك البوارج والأساطيل التي وراءها وأن نقول مرة واحدة : هل نقبل هذه الطريقة في إلقاء الأوامر علينا بغير مناقشة ولا مراجعة ، أونرفضها ولا نبالي بعواقبها أيا كانت ؟ ثم يجب أن نسأل : هل تكون العواقب شراً من إلغاء الدستور الذي لانصيب لنا منه إلا التبعة الثقيلة وإساءة ظن الأمة بالحكومة الوطنية ومنع الحركة القومية أن تتجه إلى وجهتها المستقيمة ؟ » وأجاب عن هذه التساؤلات بأنه يجب طرح الدستور ، وإسقاطه من

(١) وملخص هذه الأزمة اعراض الإخيلز على تقرير قدمته اللجنة الف. ع. د. التي شكلتها اللجنة الحربية بمجلس النواب لإبداء رأيها في ميزانية الجيش لعام ١٩٢٧ - ١٩٢٨ وقد تضمن تقريرها بعض المقترحات لإصلاح الجيش من نواح مختلفة . اعترض عليها الإخيلز وفرضوا مطالب تخضع الجيش لإشرافهم ورقابتهم التامة ، وتحويل دون تقديمه وإصلاحه . وقد اضطرت وزارة عبد الحالق تروت إلى قبول معظم هذه المطالب تحت ضغط الموقف . ولا سيما بعد استدعاء ثلاث قطع بحرية إنجليزية من مالطة إلى الإسكندرية وبورسعيد للضغط عليها .

الاعتبار . والعودة إلى الجهاد بالتعاون مع المستعمرات الإنجليزية الأخرى التي تناضل من أجل استقلالها : « فإن كان هذا سر ما يهددونا به فليذهب الدستور إذن ولتجر الحركة في مجراها بمعزل عن الحكومة الأجنبية ولنعرف سييلنا نحن مع الأمم الشرقية التي تجاهد مثل جهادنا وتحس من وطأة الدولة البريطانية مثل مانحس منها ، ولنترك الحكم لمن يحكمون الآن غير عابئين ولا مستترين ! إن المندوب البريطاني يلقى علينا درسه الأخير فهل تقبله وتفهمه منه كما يريد ؟ إن قبلناه فقد قبلنا الاستعمار الصريح ، وأضعنا الدستور والاستقلال فعلا ونحن تؤدي منها للإنجليز ثمن الدستور الكامل والاستقلال الصريح » .

على أن أهم ما في رأى العقاد هذا هو تأكيد أنه رأى موحى به ، ولكن ذلك غير صحيح . بشهادته فيما كتب بعد ذلك ، إذ روى أن سعدا رد عليه عندما أبدى له رأيه السابق بقوله : « هذا كلام لا نقوله إلا إذا يئسنا كل اليأس من الاحتفاظ بالدستور » . كما ذكر في كتابه عن سعد زغلول ، أنه رد عليه عندما أبدى له الرأى نفسه بقوله : « ليذهب الدستور حيث يذهب ! هذا حسن ، ولكن يجب أن نذكر أن الإنجليز قادرون على تضييع جهودنا كلها في طلب الدستور ، وأنهم لولا رغبتهم فيه لضاع علينا ماسلف من جهود » .

وقد شملت حملاته - إبان أزمة الجيش - الصحف الإنجليزية ، فقد مزاعمها حول تطورات الأزمة مؤكدا أن وقوف إنجلترا دون تقوية الجيش المصرى ، مصدره خوفها من أن يوجه ضدها . وأيد حق البرلمان - من الوجهة الدستورية - في رفض المذكرة التي قدمها لورد لويد إلى عبد الخالق ثروت رئيس الوزارة في ٣١ مايو ١٩٢٧ ، والمتضمنة المطالب الإنجليزية التي قصد بها تشديد

هيمنة السلطات الإنجليزية على الجيش . وقد خرج العقاد من هذه الأزمة بتيجة هامة ، وهي أنه لا أمل مطلقاً في سياسة حسن التفاهم مع الإنجليز ، ولا أمل في دولية القضية المصرية بعد أن شهّرت إيطاليا وفرنسا بموقف المصريين في الأزمة ، وأن الأمل الوحيد في اعتماد المصريين على أنفسهم .

عباس العقاد في الصحافة المصرية من وفاة سعد زغلول إلى سجنه ١٩٣٠

أولاً : العقاد في صحف عبد القادر حمزة بعد وفاة سعد زغلول :
لم يطرأ أى تغيير على مواقف العقاد الصحفية ، والتزامه بسياسة الوفد بعد وفاة سعد زغلول ، وحتى ١٩٣٠ عندما سجن بتهمة العيب في الذات الملكية ، بل يلاحظ أن كتاباته في هذه الفترة ازدادات عنفاً ، وصارت مريجة من السف والعضية إزاء المشاكل التي قابلها الوفد ؛ كما ظل يحتفظ في الوفد وصحافته بالمكانة التي كان يشغلها ذاتها في عهد سعد زغلول ، وصار يربطه بالوفد منذ عام ١٩٣٠ علاقة رسمية حيث رشحه الوفد في انتخابات ١٩٢٩ ، وصار عضواً في الهيئة الوفدية البرلمانية .

وقد سارت كتاباته الصحفية منذ وفاة سعد زغلول حتى حدوث الانقلاب الدستوري الثاني على النحو الآتي :

١ - اختار خليفة سعد زغلول :

فجع العقاد - كما فجع جميع الوفديين - بوفاة زعيمهم سعد زغلول في الثالث والعشرين من أغسطس ١٩٢٧ ، وقد تجلت فجيعة فيه في المقال الذي رثاه به ؛ إذ كتب يقول :

«لغير هذا النبأ أعدت الأسماع ، وبغير هذه الصبيحة جرت الألسنة في الأفواه ، بالحياة اقترن اسم سعد فما سمعناه إلا والحياة له لزام والدعاء له صلاة وقيام ، وما عرفنا سعداً إلا حياً تسرى منه حياة إلى النفوس ، وتحقق به قوة في القلوب ، فما سبق في الخواطر هذا اليوم الأسود إن يوماً ينعاه فيه النعاة ، وتفجع فيه المهجرات ، وأن يقال «مات سعد» ويتنادى السامعون مات سعد في هذا الجو الذي ملأته أنفاس الداعين لسعد بالحياة» .

ولما كانت وفاة سعد زغلول من شأنها أن تثير حالة من اليأس والقنوط في نفوس الجماهير المتعلقة بالزعيم الراحل - فقد بادر العقاد إلى تأكيد أن وفاة سعد زغلول لن تؤثر في مستقبل الأمة . «أيًا كانت الخطة التي تجري عليها السياسة الإنجليزية ... والشئ الذي يحشى منه هو النكوص والحمود . وهو الشئ الذي لن يكون ولن يخطر لعقل على بال ، فإن الأمم لا تقضي خمسين سنة في الجهاد حتى يؤذن جهادها بالنجاح لتركن بعد ذلك إلى الجهود والاستسلام» .

وكان أهم ما اهتم به العقاد بعد وفاة سعد زغلول هو تماسك الوفد ، ووحدة صفوفه ، فحضر على ضرورة احترام رأى الأكثرية ، والقضاء على من يخالفها ، وفي ذلك كتب يقول :

«لما اجتمع الوفد المصرى أمس للمرة الأولى بعد وفاة سعد رحمه الله - لم

أتمالك أن أذكر اجتماعا ليس يشبه من جميع الوجوه ، ولكنه يماثله في خطر عواقبه ، وصرامة الظروف التي انعقد فيها . ورهبة الوازع المعلق فوق رأسه من اتباع الصحابة بوصية عمر بن الخطاب وانتخاب الخليفة بعده ، قال ذلك الخليفة العادل الأمين : متى اجتمعت الكثرة على انتخاب صاحبها فذاك هو الإمام المتبع ، ومن خالف قتل قبل أن يبرح مكانه . كانت هذه الوصية مثالا للحزم العُمري يخالطه عدل السيف وهو أمضى العادلين في ذلك المقام .

« إن حكم الحوادث اليوم هو أصرم وأحزم من عمر ، وإن من يخالف الكثرة في هذا الموقف ليقضى على نفسه بذلك الجزاء الذي قضى به عمر بن الخطاب على المخالفين ، ولكنه الموت السياسي لا موت الجوارح والأجسام ، وإن رجال الوفد المصري ليعلمون فردا فردا خطر التبعة وجلالة الموقف وقضاء الحوادث على من يستحق قضاءها الرهيب ، وإنهم لهم القدوة التي تحمل الأمانة ، وتدين بالحق وتغني عن التذكير والتحذير . »

أما بالنسبة لمسألة قيادة الوفد بعد سعد زغلول - فقد استحسن العقاد ما قرره الوفد من تفضيل فكرة اختيار رئيس له على فكرة اختيار لجنة تنفيذية لإدارة أعماله .

وبني ذلك على أن « فكرة الرئاسة لا يمكن اجتنابها في هذه اللجنة التي تتقن من بين أعضاء الوفد ، فتشطره شطرين ، وإذا أمكن ذلك فهي مما لا يجتنب في مجلس النواب ؛ فالضرورة العملية تدعو إلى انتخاب رئيس أو رجل يعمل في الوفد عمل الرئيس ، وإذا خيف التراع فترك الوفد يغير رئاسة مقرر أدعى إلى تضارب الآراء ووقوع النزاع من حيث لا يحتسبون . »

ولم يرشح العقاد أيا من الرجلين المرشحين لرئاسة الوفد (محمد فتح الله بركات

ومصطفى النحاس) كما فعلت مجلة «روز اليوسف» عندما رشحت مصطفى
" - س . وانك . بولى الرد على الصحف الإنجليزية التي قسمت الوفدين إلى
معتدلين ومطرفين ، وطالبت باختبار عنصر معتدل لزعامة الوفد لتسهيل التفاهم
مع إنجلترا . واستنكر تدخل الإنجليزية في اختيار الأمة لزعامتها !

ولما قرر الوفد بالإجماع - - في ٢٣ من سبتمبر ١٩٢٧ - اختيار مصطفى النحاس
رئيسا له ، طفق العقاد يساعدهم في بناء صورة الزعيم الجديد أمام الرأي العام ،
وإظهار جدارته في خلافة سعد زغلول ، فراح يتنقل على براءة مصطفى النحاس
وذكائه . ودفع أحكامه أيام كان قاضيا . وأكد جدارته بالزعامة « ولو لم يكن
جديرا بالزعامة ما ارتضاه سعد في جميع أدوار الجهاد . ولا وثق به هذه الثقة
وقربه هذا القريب » .

ورد على اتهام الصحف الإنجليزية للنحاس بالتطرف ، بأنه « إن كان معنى
التطرف والشدة في رأى الصحافة البريطانية أن يحرص المرء على حقوق وطنه ويأبى
التفريط في مصالحه وآماله - فقد أصابت الوصف ووجب أن تعده من غلاة
المتطرفين المتشددین الذين لا يسلمون في كثير ولا قليل » .

وظل يعدد كفايات النحاس العلمية والقانونية والخطابية . وخلص إلى « أن
البداية التي جمعت الآراء على اختياره لم تكن آية أخرى من الآيات التي دلت بها
مصر في ساعاتها المشهودة على سلامة البصيرة واستقامة العريضة القومية . ووضع
الأمور في مواضعها باتفاق عجيب في الحواطر والميول كأنما هو ضرب من الوحي
والإلهام » .

٢ - الحرص على الائتلاف :

لما كانت وفاة سعد زغلول من شأنها أن تؤثر على الائتلاف القائم بصورة ما فقد بادر العقاد إلى تأكيد حرص الوفد على الائتلاف ؛ لأن الأمة « وقد عرفت خطتها الموقفة لا تحيد عنها - عرفت أن الاتفاق هو سلاحها » وظل يؤكد هذا الحرص مع بقية صحف الأحزاب المتتفة .

وأيد العقاد وزارة عبد الخالق ثروت الائتلافية . ولكنه اصطدم هو وعبد الخالق ثروت والأحرار الدستوريون في خلال الأزمة التي أعقبت رفض الوفد لمشروع ثروت مع تشمبرلن . وهي الأزمة التي أثرت تأثيرا خطيرا على صحف الأحزاب المؤتلفة ؛ إذ أكدت « السياسة » أن بعض ما جاء في المشروع قد قبله الوفد في مفاوضاته مع لجنة ملر ، وردت « البلاغ » على هذا التحرش بنشر مشروع الوفد في مفاوضاته مع ملر ، وقارنت بينه وبين مشروع ثروت - تشمبرلن ، وكان موقف العقاد من هذا التوتر معتدلا في البداية ، حيث رأى أن الائتلاف المرغوب فيه إنما هو ائتلاف « صداقة لا سيادة » ، وأكد أن ما نشرته « البلاغ » ليس فيه خروج على واجب المؤتلفين .

ولكن إصرار « السياسة » على موقفها ، وتأكيدها أن مشروع ثروت تشمبرلن قد عرض على سعد قبل وفاته ، ووافق عليه ، ووصفها « البلاغ » بالدناءة - جعل العقاد يضرب بالائتلاف عرض الحائط : فهاجم « السياسة » هجوما عنيفا ، وامتد هجومه إلى عبد الخالق ثروت ، واتهمه بأنه وصف الوفد بأنه مشير للاشمئزاز ، وبأنه لم يشترك في الاكتاب لتخليد ذكرى سعد زغلول .

على أنه ما لبث أن عاد إلى التمسك بالائتلاف ، والحرص عليه من جديد .

عندما قررت اللجنة الإدارية لحزب الأحرار الدستوريين وهيئته البرلمانية - قبول دعوة الوفد للحزب للاشتراك في وزارة النحاس الأولى ، فأثنى كثيراً على هذا القرار . ولما تألفت الوزارة في ١٧ من مارس ١٩٢٨ التي ضمت ورياء من حزب الأحرار الدستوريين أثنى العقاد عليها ، وعلى جميع أعضائها ، وأيد مبدأ تولي زعيم الأغلبية رياستها ، وأشاد بنبوغ مكرم عبيد الذي دخل الوزارة لأول مرة .

٣- ازدياد عدااته للملك :

ظل العقاد يشهر بعداء الملك فؤاد للحياة النيابية وللدستور بعد وفاة سعد زغلول : فكتب عما أسماه بالدسيسة الجديدة التي تبذلها الرجعية في لندن (وكان الملك لا يزال في زيارته لها) لتعطيل الدستور عن طريق كسب ثقة الإنجليز ، وتقويض صرح الائتلاف اعتقاداً منها بأن الإنجليز لا يثقون فيها إلا إذا حالفها فريق من الأمة ، وهنا أكد العقاد أن المحافظة على الدستور إنما هي في المحافظة على الائتلاف .

ثم تطور موقفه من الملك إلى تهديده بالثورة من أجل حماية الدستور ، وذلك عندما نشرت صحيفة «التايمز» نبأ عن احتمال تعيين حسن نشأت مديراً للخاصة الملكية ؛ إذ رأى العقاد أن إقدام الملك على مثل هذا الإجراء معناه الازدراء بشعور الأمة ، وتأكيد كل ما يشاع عن عدااته للدستور ومكافأته للعاملين على تقويضه ، ونبأ الملك إلى أن الدوائر الخاصة لا يجوز أن تكون ملجأ من غضب الأمة . وهدده بالثورة ؛ لأن تعيينه (حسن نشأت) في هذا المنصب «ليس معناه أن الأمة تعجز عن مقابلة هذه الدلالة بمثلها ، وأن تجاوز في هذا السبيل بكل ما كانت تحرص عليه إلى الآن ؛ لأن عملاً كهذا من شأنه أن يزيدا اقتناعاً بضرب الأوقاف

الأهليه ، ووجوب الإِراع بإلغائها أو تعديل شروطها ، وبأن المجاذبة بين الدستور الذى أقسم الجميع له بتين الولاء وبين الرجعية المنبوذة الكريهة - قد دخلت في دور عاجي يجب أن يعلم فيه كل إنسان أن الدستور شيء يمان ويهاب . ويجب أن يحسب له حسب .

وظفق العقاد يطالب وزارة عبد الحالى ثروت بأخذ أذئاب الرجعية بالشده دون مراعاة لأى اعتبار ، وكان يقصد بذلك أخذهم دون مراعاة لمقام الملك ، وعلى هذا هاجم الوزارة بشدة عندما تساهلت مع حسن نشأت ومنحته إجازة مرضية لمدة عام . إذ رأى عملها هذا من شأنه أن يزعزع أساس الدستور ويخلق في روع أعدائه أن الاعتداء عليه أمر مأمون العاقبة . وألح عليها لتفصله . حرصا على هيبتها . وهيبة الدستور .

ووصل به حرصه على الدستور إلى التصريح علانية بأن الأمة قد تلجأ إلى التخلص من الملك حرصا على دستورها . ومحافظة عليه « لأن الأمة إذا تقرر عنده أن الدستور في خطر عظيم جمعت عزيمتها على إنقاذه وحصرت همها الأول في سدّ هذا المنفذ ، فلم يتعذر عليها أن تصل إلى بغيتها ، وإذا قالت الأمة : إما هذا أو ذاك ، وعولت على أن تستريح أبدا من خطر يضايقها - فالنتيجة معلومة لا تخفى على أجهل الناس » .

ثم تحول عداؤه للملك فؤاد إلى غضب ، فسب فيه وفي حاشيته لسعيها للاحتفال بعيد جلوسه الذى وافق اقتراب الاحتفال بذكرى الأربعين لوفاة سعد زغلول ، حيث كتب يقول :

« ليست هذه أمة عبيد يداس شعورها وترغم أنوفها ولا تتكلف هيئاتها شيئا قل أو كثر لتقدير عظمائها ومجامله أبنائها . ومن قن ذلك فليكن خامسا منبوذا . فإنه من

العقل المطلق والغباء الكثيف بمنزلة هي إلى بلاد حيوانية أقرب منها إلى بلاد الجهل والجنون ، وإن مصر لتكون مضغة في أفواه العالم إذا وقعت فيها هذه المهزلة وخرج الناس من مأتم زعيمها ليمرحوا ويطربوا بين النيران الزاهية والألحان الصادحة بالبهجة والحبور .

ودعا الوزارة إلى عدم التورط في هذا الأمر كما دعا الدوائر الملكية إلى مراعاة ذكرى الفقيد الذي قاد الحركة الوطنية التي جعلت من قواد ملكا بعد أن كان سلطانا في محمية تابعة لإنجلترا . ثم هاجم تلك الدوائر لإقامتها الزينات على الدور الحكومية احتمالا بعيد الجلوس الملكي . واتهم (حسن نشأت) الذي عاد قبل الملك من لندن . لتدبير مظاهرة لاستقبال الملك عند عودته بغرض إقناع الإنجليز بأنه لم يعد في البلاد . فقال : سعد زغلول ، وأن الرجعية صارت من بعده القوة التي تستطيع إنجلترا التناهي معها .

ولما عاد الملك إلى البلاد تخابث العقاد ، فآثني عليه ثناء عظيما ، ولكنه غمره للفشل الذي منى به في رحلته إلى لندن ، فإذا قال : «تذكر مصر هذا وتذكر معه أي الآمال كانت تنوطها هي ، وأي آمال كان ينوطها الرجعيون بالخاصة الملكية ، ثم تذكر أي مصير أراد الله لهذه الآمال الخاسئة وتلك الآمال الغالية ؟ فأما مصر فلن ينحيب رجائها ولن يضل في الحق جهادها ودعاؤها . وأما الرجعية فالخيبة مبدؤها ومنتهائها ، والفضلال حماؤها ومشواها ، وصاحب الجلالة أعلم بالحقيقة من غيره ، وأقدر على وزن الأمور من غيره ممن لم يسمع بأذنه ولم يبصر بعينه »

على أنه ما لبث أن صمت تماما عن الملك منذ تولى الوزارة النحاسية الأولى الحكم ، ولا شك أنه قصد بهذا إلى مهادنته تمهيدا لبدء مرحلة جديدة من العلاقات المشوبة بالمودة معه حرصا على استمرار حكم الوفد ، حتى إذا ما وقع

الانقلاب الدستوري الثاني ، اعتبره العقاد من تدبير الإنجليز ، ولم يشر مطلقا إلى الملك كمدير لهذا الانقلاب ، وكان هذا رأيه إلى أن اتضحت حقيقة الانقلاب فأشركه كطرف في تدبيره .

٤ - سياسة حسن التفاهم :

. ازداد العقاد اقتناعا بالنتيجة التي كان قد توصل إليها من قبل وهي أنه لا أمل مطلقا في سياسة حسن التفاهم عندما نشبت أزمة قانون الاجتماعات . إذ آمن أن السياسة الإنجليزية تعتمد إحداث هذه الأزمة لإذلال المصريين لرفضهم مشروع ثروت - تسميرين . واستغل هذه الأزمة لتجديد دعوتها إلى عدم التماهى في سياسة حسن التفاهم ، وأيد الوزارة النحاسية في موقفها لحل الأزمة . ويلاحظ أن كتاباته عن الأزمة قد اصطبغت بروح التحدى للسياسة الإنجليزية ^(١) !

يبد أن انتهاء الأزمة على النحو الذى انتهت إليه من تأجيل نظر مجلس الشيوخ فى القانون إلى الدورة البرلمانية التالية وتقبل الحكومة الإنجليزية هذا الحل . جعله يعود من جديد إلى الحديث عن سياسة حسن التفاهم . وإظهار ارتياحه لقبول الحكومة

(١) ملخص هذه الأزمة أن السياسة الإنجليزية اعترضت على مشروع قانون الاجتماعات الذى كان معروضا وقت ذلك على مجلس الشيوخ . نحة أنه يعرض الأجانب للخطر . وأصرت على موقفها أمام رفض الحكومة النحاسية لحججها ، ووجهت إلى الحكومة فى ٢٩ أبريل ١٩٢٨ . بأنه إذا لم يسحب مشروع القانون من مجلس الشيوخ فإن الحكومة الإنجليزية ستكون حرة فى اتخاذ أى تدبير ترى أن الحالة تقتضيه وأمام هذا الإصرار اضطر النحاس إلى أن يطلب من مجلس الشيوخ إرجاء نظر المشروع إلى دور انعقاده المقبل . فوافق المجلس . وارتضت الحكومة الإنجليزية هذا الحل .

الإنجليزية لهذا الحل بروح الود . وإن لم ينس أن ينبه الساسة الإنجليز إلى أن الخطط التي يسيرون عليها في مصر من أجل الوصول إلى تسوية تكسب بريطانيا الصفة الشرعية فيها - إنما هي خطط معكوسة لن تأتي بالغاية منها . وأكد أن تجاهل السياسة الإنجليزية لحكم البرلمان في الأزمة من شأنه أن يعطي الشيوعيين الحجة عن عجز الديمقراطية في مصر ، ومن هنا رأى أن الاستغفار البريطاني هو رسول الشيوعية ومزودها بالدعوى والأسانيد في البلاد الشرقية .

هـ - محادثات ثروت - تشمبرلن :

كانت كتابات العقاد عن محادثات ثروت - تشمبرلن قليلة في البداية لم تعد مناقشة ما كتبه الصحف الإنجليزية حول هذه المحادثات . ولم يكن العقاد متفائلا من كتابات هذه الصحف ، فأيد من ناحية ما نشرته إحدى هذه الصحف من أن المحادثات لن تفضى إلى عقد محالفة إبان زيارة ثروت للمدن . ولكنه من ناحية أخرى وضع مسئولية ذلك على الجانب الإنجليزي ورأى أن ما تشير إليه الصحف الإنجليزية من وجود خلافات داخل الوزارة المصرية ، وبينها وبين الأحزاب المؤتلفة - الغرض منه إشعار الرأي العام الإنجليزي بأن الطرف المصرى هو السبب في تعثر المحادثات . وخلص من مناقشة كتابات الصحف الإنجليزية عن المحادثات إلى أنها «لاتدل على تقدير للروح المصرية ولا احترام لحقوق المصريين ، بل هي تدل على أكثر من ذلك ، تدل على أنهم لا يفهمون روح الزمان ، ولا يزالون يسوسون الدنيا اليوم كما كانوا يسوسونها قبل مائة عام» .

ثم ازداد اهتمامه بأمر المحادثات عندما أعلن الوفد رفضه للمشروع الذى انتهى إليه ، وخلص من مناقشته إلى أنه يرجع بمصر إلى الوراء ولا يتقدم بها إلى الأمام .

واعتبر دعوة سير أوستن تشمبرلن لثروت إلى الاتفاق مع إنجلترا ، وعدم ترك العلاقات المصرية الإنجليزية تحت رحمة الحوادث الطارئة التي قد تضطر إنجلترا إلى استخدام القوة - معناها أن الإنجليز قد منحوا مصر الدستور ليتخذوه وسيلة للضغط عليها لإرغامها على قبول الاتفاق الذي يريدونه .

وعاد من جديد يناقش أهمية الدستور في القضية الوطنية . وانتهى إلى رأيه الذي كرره مرارا من قبل ، فقال :

« إن الإنجليز هم طلاب الاتفاق ، وهم الذين عليهم أن يبذلوا ثمنه ، هذا الذي تؤمن به ولا يترشح عنه ، فإن كان الدستور يخرجهم من موقفهم هذا الطبيعي إلى موقف من نرجو منه أن يحتل بلادنا وتغتصب حقوقنا مخافة من « الحوادث الطارئة » بين حين وآخر فقد وجب أن ننتهي من هذه المهزلة . وأن نفهمهم دفعة واحدة أننا لن نقلهم من موقفهم الطبيعي خائفين ولا آملين ، وأن الدستور عزيز علينا ولكن الاستقلال - بل حقنا في المطالبة بالاستقلال - أعز علينا من الدستور » .

وكان رأيه في التمسك باستقلال البلاد التام ، وحقوقها القومية في محادثات ثروت - تشمبرلن ، مستغداً من رأى أبداه سعد زغلول له قبل وفاته من ضرورة هذا التمسك بحجة أنه « لا قوة لنا نأخذ بها حقنا ، ولكن لأجل ألا نفرط في حقنا لا تلزمنا قوة ، فإذا أرادوا منا أن نسلم في استقلالنا ونعترف بدعواهم قلنا : لا ولا نزال نقولها حتى لا نترك لمن بعدنا قيда نقيدهم به نحن باعترافنا » .

وقد يبدو غريباً أن يستميت العقاد في الدفاع عن الدستور ضد ميول الملك الأتوقراطية ، في الوقت الذي يدعو فيه إلى طرح الدستور جانبا من أجل الوصول إلى استقلال البلاد التام ، وعدم التخلي عن المطالب القومية في مواجهة الإنجليز .

على أنه يمكن إرجاع ذلك إلى إيمانه بأن المحافظة على الدستور هي عاية الجهاد ضد ميول الملك الأتوقراطية ، وعدائه لأمانى الشعب فى الحكم الدستورى السليم ، لأن الدستور هو الرباط المحدد لعلاقة كل من الأمة والقصر بالآخر باعتباره الفيصل فى تحديد السلطات ، ومن ثم وجب على الملك احترامه ، كما يحترمه الشعب . أما والملك لا يحترم الدستور الذى أقسم له بيمين الولاء - فإنه وجب من ثم ألا يحترم الشعب الولاء للملك ، وينجب محاربته والتشهير به وتحذيره مغبة ذلك ، فإن ظل على عتبه بالدستور وجبت فى النهاية الثورة عليه والإطاحة به . وهذا ما فعله العقاد فى محاربته ميول الملك الأتوقراطية التى وصلت عام ١٩٣٠ إلى تأكيد أنه لولا وجود جيش الاحتلال فى مصر لثارت الأمة ، وبطشت بالملك وبأسرة محمد على كلها من أجل الدستور .

هذا ، فى حين كان الاستقلال التام هو الغاية الكبرى للحركة الوطنية الموجهة ضد الاحتلال ، أما والسياسة الإنجليزية لا تحترم الدستور المصرى ، ولا تزال تتحل الأسباب لامتهانه والتدخل فى شئون الحكم الداخلية باسم التحفظات المحتفظ بها فى تصريح (٢٨ فبراير) ١٩٢٢ فقد وجب فى اعتقاد العقاد - أن يقل هذا الباب تماما بطرح الدستور جانبا ، والعودة إلى الجهاد من أجل استخلاص حقوق البلاد كاملة .

على أن هذا الاعتقاد ينطوى على خطر كبير يمكن فى التزول عن حقوق البلاد الدستورية أمام مطامع الملك الأتوقراطية ، وذلك فى حالة طرح الدستور والتوجه إلى الجهاد من جديد فى مواجهة السياسة الإنجليزية . وهو ما يعنى التزول عن مكسب كبير حصلت عليه الأمة من ثورتها .

هذا إلى جانب ما فى هذا الاعتقاد من إيمان مشكوك فيه فى حقيقة مقدرة

الأمة على الثورة من جديد وتكرار حوادث ثورة ١٩١٩ ، وفي قدرتها على تحقيق المطالب القومية في ثورتها الجديدة - في حالة حدوثها - تلك المطالب التي عجزت عن تحقيقها أو الوصول إليها بثورتها عام ١٩١٩ . وعلى كل حال ، فقد ظل العقاد متمسكا بهذا الاعتقاد في ضرورة الجهاد ضد الإنجليز ، حتى عام ١٩٣٥ ، وإن تخلى عن الجهاد ضد ميول الملك الأتوقراطية منذ خروجه من السجن عام ١٩٣١ ، وهو ما سيظهر بجلء في هذا الفصل ، وفي الفصول التالية .

العقاد والمعركة الدستورية الثانية

١ - انهيار مظاهر الائتلاف في الصحافة الحزبية :

إذا كانت أزمة قانون الاجتماعات قد مرت بسلام مع الإنجليز - فإنها فتحت الباب لهدم الائتلاف . والعودة إلى المهاترات الحزبية والصحفية : ففي نفس المقال الذى عاد العقاد فيه إلى الحديث عن سياسة حسن التفاهم بين الحكومتين المصرية والإنجليزية ، وأثنى فيه على تقبل رجال السياسة الإنجليزية لموقف الحكومة المصرية فى حل الأزمة - هاجم فيه هؤلاء الذين يصفون موقف الحكومة المصرية بالضعف والتخاذل ، وكان يقصد الأحرار الدستوريين .^(١)

وأعقب ذلك حدوث معركة صحفية عنيفة كانت بمثابة الشرارة الأولى لهدم مظاهر الائتلاف على صفحات الصحف الحزبية عندما زعمت « السياسة » أن هناك وثيقة أرسلها مصطفى النحاس إلى السير تشمبرلن ، يشكره فيها على روح التفاهم التى أبداهها فى حل الأزمة ، وطالبت النحاس بنشر هذه الوثيقة ، « ليطمئن الجمهور إلى أن الحكومة لا تزال متمسكة بوجهة نظرها التى أعلنتها فى أثناء الأزمة » . وقابلت صحف الوفد هذا الزعم بنفى وجود مثل هذه الوثيقة ، وبالطعن فى « السياسة » متهمة إياها بالسعى لتعكير جو الائتلاف . وشارك العقاد فى تفنيد زعم « السياسة » .

(١) قدم محمد محمود استقالته الأولى من الوزارة النحاسية فى ٣ من مايو . بسبب الطريقة التى حل بها مصطفى النحاس الأزمة . إذ رأى أنه كان يتعين عليه أن يترك مشروع القانون يأخذ مجراه فى مجلس الشيوخ برغم الإبدار الإنجليزي . أو يرفض الإبدار ويرفع استقالة الوزارة إلى الملك .

ثم ما لبث الخلاف بين « السياسة » وصحف الوفد أن تحول إلى معركة صحفية عنيفة تحولت إلى مهاترات شخصية غير مهذبة ، بدا فيها واضحا سعى « السياسة » لتعكير جو الائتلاف في الوقت الذي حرص العقاد فيه على حصرها في النطاق الشخصي بينه وبين محمد حسين هيكل رئيس تحرير « السياسة » ، دون مد نطاقها إلى الأحزاب المؤتلفة .

وبدأت هذه المعركة الصحفية عندما كذبت « السياسة » البلاغ الرسمي الذي أصدرته الوزارة النحاسية ، ونفت فيه وجود الوثيقة التي طالبت « السياسة » بنشرها ، واعتبر العقاد هذا التكذيب من جانب « السياسة » هذيانا ، وقابلت « السياسة » هجوم صحف الوفد عليها بإقحام الأحزاب المؤتلفة في معركتها مع صحف الوفد فكتبت تقول :

« هؤلاء هم الأحرار الدستوريون ، وذلك تاريخهم إن كنتم نسيتموه . فاذكروا موقفكم في أيام ماضية حين كان السباب كل ما تملكون ، واذكروا نعمة الأحرار الدستوريين عليكم » الأمر الذي قابله العقاد بتحدى الأحرار الدستوريين متوعدا إياهم بالطعن - بصورة غير مباشرة - إذا برزوا في المعركة الصحفية : « فحبا وكرامة ، نحن نذكر بحمد الله نعم الأحرار الدستوريين علينا ، ولا نسأل الله إلا أن يذكرنا إياها ويزيدنا منها . . . وللمستورين المكشوفين بعد هذا أن يموتوا بغيبهم وأن يتناولوا بوجوههم إلى صفعة واحدة تنزل عليهم بردا وسلاما فلن يظفروا بتلك الصفعة المرموقة إلا يوم يبرزون » .

وأراد محمد حسين هيكل أن يقحم الائتلاف في معركته مع العقاد ، فطالب الوفد بأن يعلن حرصه على الائتلاف بكف أقلام كتاب « البلاغ » (العقاد) عن هجوم زعماء الأحرار الدستوريين ، ولكن العقاد فوت عليه هذه النية ، فاستبعد

الأحزاب المؤتلفة تماماً من المعركة الصحفية ، وحولها إلى معركة شخصية بينه وبين هيكمل ، ورد على طلبه السابق بقوله :

« هذا كلام أطفال يا ولد . . فتكلم كلام الرجال وإلا فاسكت ! تكلم واعرف عاقبة كلامك ولا تستصرخ الوفد ولا الأحرار الدستوريين ؛ فقد تركناك تلغو بما تشاء فيما تستجره من شأن هؤلاء وهؤلاء ولكننا لن نتركك حتى تعلم أن هذا الترق الذي تهاجن به على الناس شيء يسقط على أم رأسك ولو اعتصمت بأسباب السموات ، وإنك إن لم تزن كلامك وزناك أنت وكلامك معا ، وأريناك وأرينا من له عينان أنك كاتب بلا كتابة ، ومحام بلا محاماة ، وأنت سمج ثقيل لا يحمده منه التجنى على الصديق والقريب فضلا عن الغريب والبعيد » .

وبالرغم من هذا الحرص على عدم إقحام الائتلاف في المعركة الصحفية أكد العقاد أن الوفد قوى لا تهزه صغائر محرر « السياسة » ولا المستورين وراءه . ولكن (هيكمل) أبي إلا أن يعكر صفاء الائتلاف ، فهاجم الوفد منها إياه بالجبن والعجز عن الدفاع عن مسلكه فيما نسبت إليه السياسة ، وبالاكتفاء وراء العقاد ؛ إذ كتب :

« هربوا من الميدان هروب الجبان ، وصدروا سفيهم يضح من وعائه القدر من نتن وأوساخ ! وما كانت « السياسة » لتنازل السفهاء الأذنياء ؛ فقد كانت تناقش تصرفاً عجز أصحابه عن الدفاع عنه بعد أن أجمع الناس على خطئه وبعده البعد كله عن أن يكون فيه مصلحة البلاد ، ودفعهم ذلك العجز إلى الاحتماء وراء السفية الذي نصبوه في صحيفتهم كالعود القدر يمسح به كل ماش ما علق بيده أو رجله من أقدار .

« أما وقد هربوا وقد أصبح هذا شأنهم وصار هذا السفية دريئهم وحامل

لوائهم - فإتنا نتره أقلامنا عن أن نذكر مخلوقا عاش عمره مأجور القلم والضمير لكل جبان يعجز أن يبرز بنفسه في الميدان ، شأن كل من نبت في مثل منبته في كل زمان ،

ولم يغير هذا الطعن من حرص العقاد على تجنب المساس بالائتلاف القائم أو الطعن في الأحرار الدستوريين كما فعل هيكمل ، وظل حريصا على جعل معركته معه معركة شخصية ، ورد عليه قائلا :

«أما نحن فكل ما نجيب به هذا الولد المسطول على هذه « التحفة » هو أن نقول له : غير الصنف أو غير الجرعة ! زدها شمعة أو انقصها شمعة ! فمن المؤكد أن الجرعة المعلومة من هذا الصنف وبهذا المقدار لا تسعفك ولا تصلح « للتجلى » في الرقاعة ! . وإلا فأى ضمير على الإنسان أن يكون عمودا يعلو على الحضيض ؟ وأى ضرر على العمود أن يحتك به الماشون أمثالك يمسحوا أقدارهم وهو برىء من الأقدار ؟ وأى قذى على الإنسان أن يكون من منبت غير منبتك الذى تدل عليه أيها الولد المسكين .

« غير الصنف ، أو غير الجرعة ! أو تغير أنت إن كان فى وسعك أن تكون من بنى الإنسان ! » .

ويمكن القول بأن حرص العقاد على عدم المساس بالائتلاف ، أو الطعن في الأحرار الدستوريين ، كان مرجعه إلى حرص الوفد على الائتلاف وقد ذكر العقاد أنه كان يتعرض لبعض اللوم من جانب الوفد كلما عني بالرد على تحرش « السياسة » به أو بالوفد .

وكان العقاد حريصا أيضا على الائتلاف في كتاباته التى تناول فيها سعى النواب الوطنيين فى مجلس النواب لإخراج حكومة النحاس بسبب ما تضمنته بلاغها -

الذى كذبت فيه ما نشرته « السياسة » عن وجود رسالة شكرت فيها الحكومة للحكومة الإنجليزية موقفها الودى من حل الأزمة ، وعن طلب النحاس من المندوب السامى إبلاغ حكومته امتنانه لما أعربت عنه من تفهم حقيقى لرغبة الحكومة المصرية فى المسالمة والصداقة مع احتفاظها بوجهة نظرها فى حقوق البلاد ؛ إذ رأى العقاد أن تعنت هؤلاء النواب مع النحاس ، وإخلالهم بالنظام داخل المجلس - قد دل على رغبتهم فى التحكم فيه . وسخر من الاستجابات التى يتقدمون بها إلى الحكومة فى أمور واضحة فى بياناتها ، ولما عارضوا تعديل اللائحة الداخلية لمجلس النواب ، وانسحبوا مع نواب الأحرار الدستوريين من المجلس ؛ لكيلا يتحملوا مسئولية التعديل - رأى العقاد أن هذا المسلك لا يسوغه الائتلاف ، ولا المصلحة الوطنية ولكنه مع هذا بقى لا يكتب شيئا مضرا بالائتلاف .

٢ - مقدمات الانقلاب الدستورى الثانى :

فى السابع عشر من يونية ١٩٢٨ - وهو اليوم الذى استقال فيه محمد محمود من الوزارة النحاسية - كتب العقاد عن وجود « أزمة فى الجو » يراد بها هدم الحياة النيابية ، وليس مجرد إسقاط الوزارة النحاسية . إذ « لو كان المراد إسقاط الوزارة لتحل محلها وزارة أخرى على القواعد الدستورية التى تقضى بتأليف الوزارة من كثرة النواب لكان التدبير غير معقول ، وغير جدير بالرجة التى تحدث من أجله ، ولكن الذين يحركون خيوط المؤامرة قد وقع فى حسابهم أن إسقاط وزارة لم يمض غير أيام على إعلان الثقة الإجماعية بها (ماعدا صوتا واحدا) فى مجلس الشيوخ ، ولم يتحول مجلس النواب عن الثقة بها فى ظرف من الظروف - ليس بالأمر الذى يجوز الإقدام عليه فى عهد الدستور فى حدود الحكومة النيابية .

ويمكن القول بأن هذا الذى كتبه العقاد عن الانقلاب الدستورى المقبل كان هو تقدير الدوائر الوفدية ذاته لتطور الحالة السياسية فى البلاد ، وهذا ما يفهم من قوله .

« فإذا قلنا : إن المؤامرة التى نلمح أهدابها وحواشيها هنا وهناك إنما هى مؤامرة على الحياة النيابية - فذلك هو وصفها المطابق للحقيقة والذى نعلم عنه فوق ما يقال فى هذه الأيام » .

واعتبر العقاد استقالة محمد محمود حلقة من سلسلة الحلقات التى تدبر ضد الحياة النيابية والدستور ، وأدلى برأى الوفد فيها :

« وقد قرأنا فى الصحف أن صاحبها مصر عليها وأنه عقد النية على أن يتشبث بها ولا يرجع عنها . فإذا كانت هذه نيته فالذى رأيناه من الدوائر الوفدية التى حدثناها أنها لا تريد غير ذلك وأنها لا تنظر إلى تلك الاستقالة المخجلة إلا بهذه النظرة . ولو أنها رأت فيها رأيا آخر ما وسعها الإغضاء عن استياء الأمة وتذمر العقلاء » .
وقد نبه العقاد القراء بمناسبة الاستقالة - إلى أن الوفد كان دائما الأحرص على الائتلاف منذ وفاة سعد زغلول . وبدأ العقاد يشرح للقراء المؤامرة التى ينسج الأحرار الدستوريون خيوطها ضد الحياة النيابية من أجل الوصول إلى الحكم ، فذكر أن وزيرا مهم قد تقدم إلى جهة عالية بعريضة يقر فيها بإلغاء الحياة النيابية ويحمل على عاتقه كل تبعه تترتب على هذا الأمر الجسيم . وكان يقصد (إسماعيل صدق) .

ثم ما لبث أن دخل مع « السياسة » فى معركة صحفية عنيفة غلبت عليها المهاترات ، وتركزت حول إسماعيل صدق الذى بات متوقعا أن يعهد الملك إليه بتأليف الوزارة التى ستحل محل الوزارة النحاسية . فشهّر العقاد بعلاقته

بالشركات التي يستفيد منها على حساب البلاد . وتناول تشهيره أيضاً (محمد محمود) .
وازداد هجومه عنفاً . ومال إلى إثارة القراء عندما تكشفت خيوط
المؤامرة ، ودعت صحيفة « السياسة » إلى حل مجلس النواب ، وإجراء انتخابات
جديدة ، إذ بادر إلى إثارة الرأي العام ضد الأحرار الدستوريين بلهجة عصية .
ومن ذلك ما قاله :

« أهذا جهد ما يجب أن تشتغل به مصر ، وهذا غاية ما تنتهي إليه كلما خرجت
من صراع أليم تفي فيه القوى وتبدد فيه الأواصر والجهود ؟ على رؤوسكم الباعية
أيها المجرمون ، فلتسقط الجريمة الطامة التي ما ارتفع إليها رأس إلا كان أولى به
الذل ، وعلى ضمائركم - إن كانت لكم ضمائر - ورن هذا البلاء الذي ما كان أغنى
الامة عنه لولا أنكم من أبنائها . . وأسفاه » .

وقد حمل العقاد الإنجليز مسؤولية التآمر على الحياة النيابية ، مؤكداً أنهم وراء
الأحرار الدستوريين في مسعاهم لإحداث الانقلاب المرتقب ، ولكنه لم يحمل
الملك - محدث الانقلاب - أية مسؤولية ، والأكثر من ذلك أنه دعا في ذات اليوم
الذي أقال فيه الوزارة النحاسية . وبمناسبة نشر وثائق قضية الأمير سيف الدين^(١)
إلى التدخل لإتقاذ الحياة النيابية مما يدبره ضدها الأحرار الدستوريون .

(١) نشرت الصحف المعارضة في ٢٢ يوية ١٩٢٨ وثيقة محرقة لاتفاق كان قد عقده
النحاس وويصا واصف وحعفر فجرى في فبراير ١٩٢٧ بخصوص الدفاع عن الأمير
سيف الدين - الذي أطلق النار على الملك فؤاد حينما كان لا يزال أميراً في مايو ١٨٩٨ - لاتخاذ
الإجراءات القانونية لرفع الحجر عنه . وإعادة جميع أملاكه إليه ، التي كانت موضع تصرفات
شكوك في نزاهتها وتقدر بعدة ملايين من الجنيئات .

وبالرغم من أن النحاس نزل عن توكيله في القضية بعد أن ولي رئاسة الوزارة فإن الصحف
المعارضة نشرت صورة محرقة للاتفاق على أتعاب القضية الذي عقده النحاس وزميله .
واستغلتها للطعن فيه . وفي نزاهته طعنا عنيفاً مبتذلاً !

وكان إخلاء الملك من أية مسئولية تجاه الانقلاب الدستوري الثانى . وإصاقتها بالإنجليز - هو تقدير الوفد ذاته فى البداية .

على أن العقاد سرعان ما أدرك دور الملك فى الانقلاب من الطريقة التى أقبلت بها الوزارة . وبالرغم من أنه لم يصرح بذلك فإن ما كتبه فى تعليقه على هذه الإقالة يفهم منه إدراكه لهذا الدور . إذ كتب يقول :

« أقبلت الوزارة للسبب الذى يراه القراء فى غير هذا المكان ، وتسجلت فى تاريخ البلاد سابقة كانت غريبة قبل عهد الدستور ، بل قبل عهد جيل فى تاريخ هذه البلاد ، فإذا تذكرنا أن مجلس النواب يحل مثنى وثلاث ورباع وأن الوزارات التى يثق فيها البرلمان تقال على هذا المنوال - فقد أصبح فى الإمكان أن يفسر الدستور المصرى تفسيراً لا ندرى ما الفرق بينه وبين ما كنا عليه قبل عهد الدستور ، وقد أصبحت ثقة البرلمان برئيس الوزارة لا تضمن له من الثبات ما كان مضموناً لزيور باشا يوم انتهكت ائتلافه . وخلت فى عهده أربع وزارات » .

٣ - معركة العقاد مع حكومة محمد محمود :

إن وصف كتابات العقاد الصحفية ضد وزارة محمد محمود بالمعركة ليس من قبيل الأوصاف الإنشائية الخالية من الدقة ، ففى الحقيقة ، ليس ثمة وصف أدق منه يمكن إطلاقه على كتاباته فى تلك الفترة التى بلغ فيها ذروة عنفه وعصبيته الممزوجة بروح التحدى وزاد من أهمية كتاباته هذه كثرة قرائه وعناية الناس بكتاباته حتى أصبحوا - على حد تعبير المؤرخ أحمد شفيق - ينتظرون مقاله ليستبينوا فيه وجهة نظر الوفد ، واتجاه تياره السياسى ^(١)

(١) لم يُكتب العقاد بمقالاته الصحفية فى معركته مع نظام محمد محمود ، بل وضع فى =

وقد دارت كتاباته تجاه وزارة محمد محمود حول الأفكار الرئيسية .

١ - إن الوزارة « عقد مخالفة » بين القوة الغاصبة (الإنجليز) والقوة الرجعية (القصر) في هذه البلاد ، ظاهر من تلقى الوزارة على الوجه الذى روعيت فيه ميول الفريقين ، وأما شروط هذه المخالفة فهي بطبيعة الحال تحقيق ما يرومه الفريقان من إمضاء المعاهدة الثوتية والقضاء على الحياة النيابية ، وجميع ذلك يتحقق عندهم بشئ واحد هو مسح الدستور والإتيان بنواب يشار إليهم فيطيعون .

ولكن بالرغم من أن تأليف وزارة محمد محمود جعل العقاد أكثر إدراكا لدور القصر في الانقلاب فإنه لم يهاجمه ، ولاذ إزاءه بالصمت فى الوقت الذى ظل يحمل على الإنجليز مؤكدا مسئوليتهم الكبرى فى إحداث الانقلاب ، وقيام الوزارة .

٢ - إن التجربة الدستورية فى مصر لم يكن فيها ما يستدعى إحداث ذلك الانقلاب ، لأن « التجربة البرلمانية الأولى بمصر لأصلح من كل تجربة برلمانية عرفناها فى الأمم الدستورية القديمة والحديثة ، حتى ليجوز لنا أن نقول : إن كل عيب فى تطبيق الدستور إنما جاء من نقص الحقوق الدستورية لا من زيادتها واتساعها » .

٣ - إن الغرض من إقامة وزارة محمد محمود هو هدم الوفد . وانطلاقا من

= عام ١٩٢٨ كتابين : أولهما « اليد القوية فى مصر » ولم نعث عليه ، « وبديل عنوانه على أنه موجه ضد وزارة محمد محمود » . والآخر « الحكم المطلق فى القرن العشرين » ، وفيه دافع عن الديمقراطية والحرية الإنسانية وهاجم الدكتاتورية وقدم بعض صور لأنظمتها فى أوروبا .

هذا الاعتقاد حرص العقاد على جذب الأمة للالتفاف حول الوفد في معركته مع النظام الجديد ، وذلك يجعلها جوهر الصراع بين الوفد وخصومه . فأكد أنه ليس ثمة ذنب للوفد عند خصومه إلا حرصه على دستور الأمة واستقلالها .

وظل يكرر أن قوة الأمة التي تمنحها الوفد هي القوة التي يكافح بها خصومه ؛ « فقوة الوفد هي قوة الأمة ، وأزمة اليوم هي أزمة الكفاح بين الإنجليز والرجعية وبين القوة التي من أجلها لا يتم للإنجليز والرجعيين ما يبتغون »

وفي ذات الوقت الذي كان العقاد يستجمع فيه الأمة حول الوفد ، مشيدا بقوة المستمدة من قوة الأمة - دأب على تمجيد زعامة مصطفى النحاس له ، بعد أن تعرض لأفطع عملية تشهير تعرض لها سيامي مصري ، بسبب وثائق قضية الأمير سيف الدين ، فحرص العقاد على تأكيد استحقاق النحاس لمكانة سعد ، ومن ذلك ما كتبه :

« لقد سمعنا خطبة النحاس فسمعنا قضاء مبرما على الأدعياء والدسائس ، وسمعنا سعدا في بلاغته ، وسعدا في جلالة ، وسعدا في تهكمه ، وسعدا في إصغاء السامعين إليه وتأمينهم عليه ، وسمعنا كلمة من كلمات النهضة الوطنية المعدودات في القوة والمضاء والأثر البعيد » .

كما حرص على أن يرفع من مقام مصطفى النحاس بالنسبة لمحمد محمود رئيس الوزارة : مثال ذلك ما كتبه ردا على قول محمد محمود أنه أحد زملاء سعد الأنداد . وإن النحاس ليس إلا تابعا لسعد ، إذ قال :

« . . . وتقول : إن الذين يعملون اليوم باسم سعد هم أتباع سعد وإنك أنت الزعيم النديد لا تكون لسعد من الأتباع فمن هؤلاء الأتباع يا صاحب الدولة ؟ أليس منهم رئيسك مصطفى النحاس الذي وقفت منه موقف المطيع من المطاع

والتابع من المتبوع ولم يكن هو مرعوسا لك ، ولا تابعا لك في يوم من الأيام ؟
أليس هو الذى أهويت على يديه تريد أن تقبلها وأقسمت له أن تظل في خدمته
قبل الوزارة وبعدها وهممت أن تترك الأحرار الدستوريين حين خذلوك وهزءوا بك
لتنصوى إلى زعامته في الوفد بعد انصوائك إلى زعامته في الوزارة ؟ » .

٤ - الطعن في الأحرار الدستوريين :

وفي الوزارة وأعضائها ، ورئيسها . كان واضحا أنه يسعى بطعنه في الأحرار
الدستوريين إلى إثارة كراهية الرأي العام ، ويدل على ذلك الأفكار التي دأب على
ترديدها في مقالاته ، فهم : خدام السياسة الإنجليزية وأعداء للأمة . وهم يفرقون
بين فئات الأمة ، وهم . وزارة هزيلة مفككة ، تحمل في داخلها جميع عوامل
الفناء . وطعن في أعضاء الوزارة بعنف ، الذين رأهم سيئى الخلق ، ومنعدمى
الكفاءة .

أما كتاباته عن محمد محمود رئيس الوزارة فقد تركزت على شخصه ، وكانت
مزيجا من العنف والسخرية والتشهير . ومن أمثلة عنفه مع محمد محمود ما كتبه :
« يا ابن محمود سليمان ! والله لأنت أعجز من أن تتصرف في أهلك وماشيتك هذا
التصرف الذى تسومه خمسة عشر مليونا . لم يولدوا ولم يهضوا ويسفكوا الدم
ويبدلوا المال لتكون أنت صاحب دولة يفرح بك أبوك في أيام الحياة . فقل لمصر
ما شئت إن دستورك وحريتك فداء منصبى وادعائى تقل لك وهى أصدق قبلا
وأدرى بما تقول : بل أنت وحدك ومنصبك إدعاؤك وكل من لك ومالك فداء
دستورى وحرينى . وأنه لفداء زهيد » .

ومن أمثلة سخريته منه ما كتبه :

«خطيب بلا هواة . . ومن هو الخطيب ؟ هو محمد محمود العي الألكن المنكر الصوت المسلوخ . كأنه عجائز الجوارى ينشدن في محافل الزار ! هذا هو خطيب الوفود ورب الجنود والضارب على الدنيا في غير هواة . . بلسان من قصدير ويد من . . حديد» .

ومن أمثلة تشهيره به قوله :

«أبذكاء الفكر وقوة العارضة تشبه سعداً . وأنت - اسم الله عليك - لم تحصل على الشهادة الابتدائية إلا بالمعجزة التي تعلمها ، ولم تسافر إلى بلاد الإنجليز إلا هرباً من الشهادة الثانوية التي ما كنت لتناها ولو بقيت في المدارس إلى يومك هذا ولم تكن إلا الأخير في كل ترتيب وفي جميع الفصول ، فهذه سجلات «نظارة المعارف» شهود عدول ، وهؤلاء زملاؤك أحياء يشهدون إن ذهبت من مخازن «النظارة» تلك السجلات . وامتد تشهيره به إلى الطعن في نزاهته» ويريى لويس عوض أن حملات «البلاغ» على محمد محمود التي كان يقودها العقاد كانت سبياً في رواجها لدرجة نفاد أعدادها ، كما كانت سبياً في بعض الأحيان في اشتعال مظاهرات الطلبة مطالبين بالدمستور وبسقوط الحكم القائم .

وفي ١٥ سبتمبر ١٩٢٨ عطلت «البلاغ» لمدة أربعة أشهر ولم يكتب العقاد خلال هذه الفترة سوى أربع مقالات سياسية . كتبها في الصحف الأسبوعية الأربع التي استأجرها عبد القادر حمزة ، لإصدارها بدلا من «البلاغ» وهى : «الساعة» و«الوجدان» و«النجمة الزهراء» و«الابتسام» .

وفي «الساعة» أكد العقاد أن «ساعة الخلاص من هذه الغاشية ستأتى لا

محالة : كما أنت قبلها ساعات الخلاص من غواش هذه الأمة » ، وحمل بعنف على محمد محمود : « دكتاتور الأمة ، ونازع دستورها ومضيع استقلالها ، والطامع منها في أن تلين لحكم الاستبداد بعد أن جاهدته جيلين من عهد اسماعيل » . ويلاحظ أنه ازداد عنفا في هجومه على محمد محمود بعد تعطيل « البلاغ » .

وفي مقاله الثاني الذي كتبه في « الوجدان » عمد العقاد إلى إثارة القضاء على الوزارة التي أحالت عددا من المستشارين إلى المعاش قبل بلوغهم السن القانونية ، وحرّض القضاة ضد إجراء الوزارة هذا ، الذي اعتبره إهانة لهم ، وزاد في مقاله الذي كتبه في « النجمة الزهراء » من تجسيم هذا الإجراء ، فأكد أن (محمد محمود) كان قد مدّ سن التقاعد لمستشاري محكمة الاستئناف الأهلية إلى سن الخامسة والستين ، أسوة بالمستشارين الأجانب ، ثم إذا به يفصلهم اليوم لغير سبب إلا رغبة منه في إخلاء أماكنهم لبعض المقربين إليه .

أما مقاله في صحيفة « الابتسام » ، فقد حمل فيه بعنف على فصل الوزارة للطلبة الوفديين الذين يشتغلون بالسياسة . في الوقت الذي تسمح فيه بذلك للطلبة الذين ينتمون لحزب الأحرار الدستوريين .

وعاد « البلاغ » إلى الصدور في ١٦ يناير ١٩٢٩ - بعد انقضاء مدة تعطيلها - تحمل في صدر صفحاتها الأولى مقالات العقاد : كما كانت تفعل قبل تعطيلها . واستأنف العقاد حملاته العنيفة على الوزارة ذاكرا مساوئها ومطالب إياها بالاستقالة : « لأن سبعة أشهر قضيتموها في الحكم وادعين آمنين من الأزمات الأجنبية . ولم تقض الوزارة النحاسية غير ثلاثة أشهر في أشد المشاكل والأزمات ثم ها هو ذا حسابكم لم يسفر عن عمل واحد نافع ، ولا عن وعد واحد محقق » . وما لهث العقاد أن ترك الكتابة في « البلاغ » منذ ٢٣ فبراير ١٩٢٩ . وروى

أسباب خروجه من « البلاغ » في خطاب أرسله إلى صديقه محمد طاهر الجبلاوى في ذلك الوقت ، فقال :

« إني تركت « البلاغ » أو لجئت إلى تركه الجاد . ولكن الوفد يستمهلي إعلان ذلك إلى حين .

« وخلاصة المسألة أن صاحب البلاغ قد عاد بعد استئناف العمل وهو شديد الخوف على جريدته ، ولم تمض أيام حتى صار حنى بالرغبة في الإقلال من الكتابة خوفا على الجريدة .

« فكنت أكتب يوما بعد يوم وكان في بعض الأيام التي يقع على فيها دور الكتابة يخاطبني بالتليفون ليقول لى : إنه سيكتب فلا لزوم لإتعا ب نفسى * ثم عمده إلى بعض الصبيانات التي يعلم أنها لا تطاق فخرجت يوم السبت ٢٣ فبراير ١٩٢٩ مغضبا ومضت أربعة أيام بعد ذلك لم يحاول فيها أقل محاولة لإزالة هذا الغضب ، ثم أرسل إلى كسبي وأوراقى دون أن أطلبها ، فكانت تحي نيته الحقيقية التي لانخفاء بها الآن ، وكل ما آسف له أن اضطر للسكوت في وقت لا أؤثر فيه السكوت ، ولكن لا بد لكل ذلك من تغيير » .

وروى العقاد بعد ذلك بأكثر من أربع سنوات ، رواية أخرى مشابهة لهذه الرواية ، وأضاف إليها أن الباعث الذي دفع عبد القادر حمزة إلى إخراجه من « البلاغ » هو رغبته في موالاة الحكومة حرصاً على بقاء صحيفته . وأقام الدليل على ذلك بأن « البلاغ » أمنت بعد خروجه منها بطش الحكومة ، فلم تعطل بعد ذلك .

ويضيف العقاد « أن هناك محررا يعمل حتى الساعة في صحيفة البلاغ قد زارنى عقب الخلاف بينى وبين صاحبه ، وعرض على بلسان أناس لا يجهلهم صاحب البلاغ أن أدع الكتابة ولى في كل شهر مبلغ كبير من المال يصل إلى مترلى مادمت

ألترم السكوت ، وكان مما قيل في ذلك الحين إن كل صحيفة أكتب فيها مستغلق أو ينال صاحبها سوء ولو كانت أدبية أو كانت كتابتي فيها لا تخوض في السياسة . فأننا مضطر إلى السكوت على كل حال . . ومن الحزم أن أقبل المال الذي لا ضير فيه . . وأكد أنه رفض قبول هذا العرض .

وقد أعاد العقاد رواية هذه الملابسات عام ١٩٦٣ بعد تحريفها تمجيداً في نفسه . فقال : « أما الموقف الآخر فهو الموقف الذي توالى فيه تعطيل البلاغ بعد صدوره في عشرة أيام بسحو عشرة أسماء . ثم عاد البلاغ إلى الصدور بعد إخراجي وإخراجي منه . وبقى منتظماً في صدوره عدة أشهر » . فغنى عن البيان أن « البلاغ » لم تصدر بأسماء مختلفة إلا أربع مرات فقط . كما سبق القول . كما أن « البلاغ » كانت قد عادت إلى الصدور قبل خروج العقاد منها بأكثر من شهر . وليس بعد خروجه كما ذكر في روايته .

وقد ردد عدد من الكتاب هذه الرواية الأخيرة . ولا سيما أصدقاء العقاد الذين حرصوا على استغلالها تمجيداً لصاحبهم . فكتب محمد خليفة التروسي يقول : « ومن الأمثلة على أن قلم العقاد وحده كان القلم المرحوب المعصود بالمصادرة والإسكات - ما لقيه من وزارة « اليد الحديدية » في سنة ١٩٢٨ ، فقد أغلقت جريدة البلاغ اليومية التي كان العقاد يوجه منها حملاته ضد هذه الحكومة جزاء عدوانها على حرية الأمة . ولم يجد صاحب البلاغ أمام هذا التعسف غير إصدار سبع مجلات أسبوعية تتداول الظهور أيام الأسبوع ، كل منها في يوم . فأغلقت الحكومة المجلات السبع بحجة قلم واحدة ، فلما ترك العقاد التحرير في « البلاغ » لم تغلقها حتى نهاية عهدها يوماً واحداً مع توالى حساة « البلاغ » عليها .

وكتب محمد طاهر الجبلاوي ، يقول : « وقد أصبح لمقالات العقاد السياسية

قوة بحسب حسابها في انتصار الوفد وهزيمة خصومه وإسقاط وزارتهم ، فلعجثوا إلى إغلاق الصحف التي يكتب فيها ، وقد أغلقت لصاحب «البلاغ» خمس صحف في أيام متوالية . . وعاد «البلاغ» إلى الظهور وعاد العقاد إلى الكتابة فيه ، ولكن صاحبه طلب إليه تخفيف الحملة على الوزارة ، ثم طلب منه أن يكتب يوماً بعد يوم ، ثم تنحى العقاد أخيراً عن الكتابة وبذلك كتب للصحيفة البقاء ! »
أما عبد القادر حمزة فله رواية أخرى عن الملابسات التي انتهت بخروج العقاد من «البلاغ» وهي :

إن الأستاذ العقاد كان يتناول مرتباً شهرياً ٤٠ جنيهاً . . وكنا في شهر فبراير وكان البلاغ قد عطل قبل ذلك أربعة أشهر انتهت في ١٥ يناير ، فكان كل الزمن الذي مضى على صدور البلاغ بعد تعطيله لا يزيد على شهر واحد ، وكنت تحملت في التعطيل خسائر ، فكان واجباً على أن ألتزم شيئاً من الدقة في المصروفات . وحيث لاحظت أن الأستاذ العقاد سحب من صندوق الجريدة كل مرتبه عن شهر فبراير مع أننا كنا لا نزال في ١٥ فبراير . فاسترعت نظره إلى ذلك بلطف فيما بيني وبينه دون أن أصدر أمراً بشأنه إلى الصندوق .

«وبعد ثلاثة أيام إذا بالأستاذ العقاد يطلب من الصندوق نقوداً فسألني الصراف ، فأمرت له بما أراده ، ثم كلمته مرة ثانية فيما بيني وبينه وأظهرت له الصعوبات المالية التي أنا فيها بعد خروجي من التعطيل ، فأقر ملاحظاتي كلها وأعذارى كلها ، ووعدني ألا يطلب أكثر من مرتبه ، ولكن لم يمض يومان على هذا الوعد حتى عاد يطلب نقوداً . وفي ذلك اليوم كانت وزارة الداخلية طلبتني بشأن من الشؤون لا أتذكر الآن ما هو ، ولكني أتذكر جيداً أنني عدت منه مهموماً حانقاً ناثراً النفس . وما كدت أدخل مكنتي حتى جاء صراف الجريدة يخبرني خبر

النقود التي يطلبها الأستاذ العقاد ، فدهشت وقلت للصراف : اعتذر للأستاذ العقاد ، لأنني لا أستطيع أن أصرف له كل ما يريده بغير حساب . فلما وصل هذا الجواب إلى الأستاذ العقاد إذا به يثور ، ثم يخرج في ردهة المكتب ويتفوه في صوت عال بألفاظ شتم موجهة إلى أمام الموظفين الذين كانوا مجتمعين ، ثم إذا به يخرج بعد ذلك منصرفاً إلى داره .

« ولم تبلغني ألفاظ الشتم في بادئ الأمر ، بل بلغتني فقط أن الأستاذ العقاد خرج غاضباً ، فأرسلت إليه في مساء اليوم نفسه زميلاً من زملائه المحررين قابله في داره ، ودعاه من قبلي إلى العودة إلى عمله في اليوم التالي ووعده بتسوية مسألة النقود التي يطلبها على الوجه المرضي ، فرفض الأستاذ العقاد وقال له إن له مطالب أخرى لابد من إجابتها أيضاً .

« وفي اليوم التالي لم يحضر الأستاذ العقاد وبلغتني كلمات الشتم التي وجهها إلى علناً في مكنتي ، وعلى مسمع من الموظفين ، فرأيت أن أبلغه أن عودته إلى « البلاغ » صارت مستحيلة ، وأمرت ، فحمل أحد الخدم إليه كل الكتب والأوراق التي كانت له في مكتبه .

« وعلى إثر ذلك سعى الساعون في الإصلاح وألحوا ، فترحت لهم ما وقع وقلت : أكتفي من الأستاذ العقاد بأن يعتذر عما صدر منه ، فقالوا : إنه منكر ألفاظ الشتم ، فقلت : إذن أكتفي بأن يقول هذا الإنكار أمام الموظفين ؛ فلم يقبل ، ولم أقبل أيضاً أن يشتغل معي من يعرف الموظفون أنه شتمني وأنه لم يعتذر إليّ وانقطع الجبل بهذا .

« تلك هي قصة خروج الأستاذ العقاد من « البلاغ » فهل يرى أحد أنني أخرجته حتى أكرهته على الخروج ، أو يرون بالعكس أنني فتحت الباب أمامه للعودة إلى

عمله ، وأنه ليس في الدنيا صاحب عمل له كرامة في نفسه يقبل أن يشاركه في عمله من يشتمه أمام موظفيه ثم لا يعتذر؟ » .

وكان من بين الذين سعوا لإصلاح الخلاف بين عبد القادر حمزة والعقاد من أجل عودة الأخير إلى عمله في « البلاغ » كل من : مصطفى النحاس ، ومكرم عبيد ، ومحمود فهمي النقراشي ، وواصف غالي ، ومحمد نجيب الغرابي . ودل تدخل كل هؤلاء على حرص الوفد على تجنب أي تصدع في قوة صحيفته الأولى التي يحارب على صفحاتها النظام القائم .

ولم يكذب العقاد رواية عبد القادر حمزة ، ورد عليها بالهجو فيه مؤكداً أنه صاحب الفضل في المال الذي حاول عبد القادر حمزة منعه عنه ، إذ قال :

«وكم ألف من الجنيئات دخلت في صندوقه من موارد تلك المدة ؟ بماذا أستحقها إن لم يكن بالمقال الواحد الذي كان يكتبه كاتب هذه السطور ؟» .

وليس ثمة خلاف جوهري بين الروائتين اللتين رواهما العقاد وحمزة إلا ما هو متعلق باعتقاد العقاد بأن عبد القادر حمزة يقصد إخراجه من « البلاغ » لكي يمالئ الحكومة حرصاً على صحيفته ، فما لا شك فيه أن عبد القادر حمزة كان حريصاً على اجتناب تعريض صحيفته للتعطيل مرة أخرى ، والتعرض لخسائر مالية بعد الخسائر التي لحقت بسبب تعطيلها . وخصوصاً أن الوزارة أصدرت في ٢٩ يناير ١٩٢٩ بلاغاً رسمياً هددت فيه الصحف التي تحقرها أو تطعن فيها أو تشهر بها بالتعطيل نهائياً قابله العقاد بالتحدى : «إننا لا نعلم ما هو الانتقاد الجائر لنا ؟ ولكننا أخذنا على أنفسنا أن نتقد كل ما لا يجوز في رأينا ، نتقد كل

ما لا يجوز في رأينا نحن لا في رأى الوزارة ، فإذا جاء اليوم الذى لا نقول فيه إلا ما تراه الوزارة فقد سقط عنا واجب القول ، وأصبح تحطيم هذا القلم وإطلاقه على حد سواء .

كما قابله بالاستمرار فى التشهير بالوزارة ، وعلى هذا طالبه عبد القادر حمزة بالإقلال من الكتابة . ولعله طالبه أيضاً بالإقلال من عنفه فى لهجته .
ومما لاشك فيه أيضاً أن عبد القادر حمزة كان حريصاً على ضبط مالية الصحيفة ونفقاتها بعد الخسائر المالية الكبيرة التى لحقته بسبب تعطيلها ؛ مما جعله يمتنع عن صرف أى مبلغ للعقاد الذى كان حتى ٢٢ فبراير ١٩٢٩ - وهو اليوم السابق على خروجه من البلاغ - قد حصل على كل مرتبه عن شهر فبراير إلى جانب مبلغ ١٥ جنيهاً من مرتبه عن شهر مارس ! وهو الأمر الذى عده العقاد تصرفات صبيانية المقصود بها إخراجهم ودفعه إلى ترك الصحيفة ، فقابلها بشتم عبد القادر حمزة الذى اضطر إلى تسوية الأمر بما يرضى العقاد من الناحية المالية قبل أن يعلم بأمر الشتم ، فلما علم به أبى السماح له بالعودة إلى عمله فى « البلاغ » إلا إذا اعتذر . وأنكر العقاد الشتم ، ورفض الاعتذار . ورفض أن ينكره أمام من تم أمامهم . وذهبت محاولات قيادة الوفد للتوفيق بينهما سدى إزاء إصرار كل منهما على موقفه .

على أنه يجب القول بأن اعتقاد العقاد أن عبد القادر حمزة تعمد إخراجهم من « البلاغ » بقصد مما لأة الحكومة اعتقاد لا أساس له من الصحة ؛ لأن « البلاغ » استمرت على خطتها المعادية للحكومة باعتراف مصطفى النحاس زعيم الوفد الذى قال فى خطبته التى ألقاها فى الذكرى الثانية لوفاة سعد زغلول :

« . . . وقد أرادوا إخراج « البلاغ » ، ولكن الأستاذ عبد القادر حمزة كان أياً ، وكان وطنياً وقيادياً . وقد بدأت المساومة على خمسة آلاف جنيه ، فاحتقر

العرض ورفضه بإباء . ولم يكن الغرض من شرائه أن يطعن في الوفد . بل ان يخرج على خطة الأمة ويؤيد المقترحات ، وهو شأنه في الثناء على الوفد بما يريد .

وهكذا انتهى عمل العقاد في صحف عبد القادر حمزة الذي دام من سبتمبر ١٩٢٢ إلى فبراير ١٩٢٩ ، وكان يكتب طوال هذه الفترة مقالاً سياسياً يومياً ، باستثناء يوم واحد في الأسبوع ، إلى جانب مقال أدبي أسبوعي صار يكتبه في «البلاغ» الأسبوعي منذ صدوره في ٢٦ نوفمبر ١٩٢٦ ، وحتى خلافه مع عبد القادر حمزة ، ودارت هذه المقالات حول نقد المؤلفات الحديثة ، والتعليق عليها . وهي ذات المقالات التي ضمنها كتابه «ساعات بين الكتب» .

أما عن طبيعة العمل الذي كان يمارسه في صحف عبد القادر حمزة - وخصوصاً البلاغ - إلى جانب كتابة مقالاته - فقد أكد العقاد أنه كان يقوم على إدارتها ، ولا يستريح ، ولا يتخلف إلا لضرورة قاهرة في الوقت الذي كان عبد القادر حمزة مشغولاً فيه بشئونه الخاصة . في حين أكد عبد القادر حمزة أن عمل العقاد في «البلاغ» لم يتجاوز كتابة مقاله اليومي .

ويمكن القول بأن العقاد كان يقوم ببعض الأعمال الصحفية في «البلاغ» إلى جانب كتابة مقالاته : ومن أمثلة ذلك سفره في صيف ١٩٢٥ إلى الإسكندرية لإنجاز بعض الأعمال الخاصة «بالبلاغ» وتولييه رئاسة تحريرها في أثناء سفر عبد القادر حمزة إلى ألمانيا في ربيع ١٩٢٨ لحضور مؤتمر الصحافة الدولي وعلى هذا يمكن القول بأن العقاد كان الرجل الثاني في «البلاغ» بعد صاحبها على الأقل من الناحية التحريرية .

ثم ما لبث العقاد بعد تركه «البلاغ» أن التحق بالعمل في «كوكب الشرق» ، وكان ذلك في الأسبوع الثاني من شهر مارس ١٩٢٩ ، ولم يكتب فيها سوى ثلاث

مقالات ، ثم عطلتها الحكومة في ١٧ مارس ، وليس ثمة معلومات عن ظروف التحاق العقاد بالكتابة فيها ، وإن كان من المرجح أن قيادة الوفد التي أخفقت في محاولاتها لإعادته إلى «البلاغ» هي التي ألحقته «بكوكب الشرق» للاستفادة من طاقته الصحفية ، وعدم تعطيلها إبان المعركة التي كان الوفد يخوضها ضد نظام الحكم القائم .

وقد حاول العقاد أن يوحى بأن الحكومة عطلت «كوكب الشرق» بسبب كتاباته ضدها وسعيها منها لاضطهاده ، وردد النعمة ذاتها عدد من الكتاب ، بيد أن ذلك غير صحيح ، فقد عطلت «كوكب الشرق» ؛ لأنها نشرت تفاصيل اعتداء رجال الأمن على النواب والشيوخ الوفديين الذين ذهبوا إلى قصر عابدين في ١٥ من مارس ١٩٢٩ - عيد الدستور - ليطلبوا من الملك إعادة الحياة النيابية ، وكان هذا النشر خرقاً لتعليمات إدارة المطبوعات بعدم نشر أى شيء عن هذا الموضوع ، وجاء في قرار تعطيلها : «إنها ما زالت تدأب على نشر الأكاذيب بطريقة مثيرة للخواطر ومخلّة بالنظام العام» .

ثانياً : العقاد في صحف محمد توفيق دياب :

بقى العقاد دون عمل في الصحافة السياسية ، منذ تعطيل «كوكب الشرق» حتى أوائل أغسطس ١٩٢٩ ، عندما التحق بصحف محمد توفيق دياب التي أصدرها في الإسكندرية .

ففي صحيفة «التدبير» كتب العقاد أربع مقالات سياسية دارت حول إقالة لورد لويد من منصبه كمندوب سام لبلاده في مصر ، واستخلص العقاد من هذه الإقالة عدة دلالات :

الأولى - أنها دليل على فشل السياسة التي جرى عليها لويد في مصر .
والثانية - أن الحكومة الإنجليزية لم تخدم مصر بعزل اللورد لويد ، ولكنها
خدمت نفسها ، وخدمت السياسة البريطانية على وجه العموم بعد أن أساء لويد
إلى علاقتها بالدول الأجنبية .

والثالثة - أن هذه الإقالة قد كشفت النقاب عن حق المصريين في جميع
المشاكل التي وقع الخلاف عليها بينهم وبين لويد .

وبنى على هذه الإقالة وجوب استقالة وزارة محمد محمود التي تنفذ سياسة لويد
الفاشلة ، ورأى أن عليها أن تبحث عن وسيلة لتبرير استقالتها بما تسميه بمشروع
المعاهدة التي لن تستطيع إبرامها : « فإن عرضوا على هذا الوطن المكشوم
المهان ما يسمونه اتفاقاً أو مشروعاً للاتفاق فلن يدور البحث على المعاهدة : هل
هي مقبولة أو مرفوضة ؟ ولكنه يدور على صفة الوزارة في إجراء هذه المحادثات :
هل هي مما ترضاه الأمة أو لا ترضاه ؟ والنتيجة لا يختلف عليها عاقلان » .

وسفه العقاد دعوة محمد محمود إلى الائتلاف ولم الصفوف بعد عودته من
مفاوضاته مع مستر هندرسون ، ورأى أن الوزارة تريد بهذه الدعوة « استغفال »
الأمة برضاها ، وطمع فيها وفي الأحرار الدستوريين ، وأكد أن من الخير لهم أن
يتركوا القضية المصرية « التي لن تنقص على أيدي غيرهم ولن تزيد على
أيديهم » .

ثم كتب العقاد عدة مقالات في صحيفة « المهذب » التي أصدرها محمد توفيق
دياب بعد صحيفة « النديم » والأرجح أن هذه المقالات دارت حول الموضوعات
التي دارت عليها مقالاته في « النديم » .

وقد روى العقاد أنه كتب في صحيفتي « النديم » و « المهذب » بياناً مجملًا عن

المصروفات السرية التي أنفقتها وزارة محمد محمود ، وأنه طالب الوزارة بالرد على بيانه ، فأوعز محمد محمود إلى « بعض المأجورين » أن يلوحوا له بالتحقيق والمحاكمة ، ولكنه لم يحفل بهذا التلويح ومضى في تحديه لمحمد محمود ، وكتب أنه لا يزال في انتظار رد الوزارة على بيانه الذي نشره ، ولكن « الطاغية المضحك في تجبره وضعفه ذهب يقول بلسان مأجوريه : إنه سامحنا ولا يذهب بنا إلى النيابة إشفافاً على وحدة الأمة لا على نفسه ، ورغبة في الوثام ، لا رغبة في ستر هذه الفضائح المخزيات . »

والأرجح أن العقاد كتب بيانه السالف ذكره في صحيفة « المهذب » لأنه لم يرد ضمن كتاباته في « النديم » .

ثالثاً : العقاد في صحف أحمد حافظ عوض :

ومنذ ٣ من أكتوبر ١٩٢٩ ، بدأ العقاد يكتب المقال الرئيسي في صحيفة « مصر » التي شارك أحمد حافظ عوض بهيئة تحرير صحيفته « كوكب الشرق » في تحريرها منذ ٣٠ من سبتمبر ١٩٢٩ ، وكان مقاله يأتي في الصفحة الأولى إلى اليمين ، كما كانت الحال في صحف عبد القادر حمزة وصحف محمد توفيق دياب ، ولقبته « مصر » بالأستاذ الكبير .

وفي « مصر » طفق العقاد يطعن ويشهر بمحمد محمود ووزارته التي كانت قد استقالت في ٢ من أكتوبر ١٩٢٩ ، ومن ذلك قوله :

« هذا كثير عليه بل هذا أكثر من الكثير ، وإن أفضى جميعه إلى الزوال ، وإن محمد محمود » لفاتر بأوفى ما يفوز به من حظ في هذه الدنيا إذا قيل يوماً واحداً إنه كان رئيس وزارة ، وكان حاكماً بأمره ، وكان اسماً مسموعاً في وقت من

الأوقات . ولو قبل مع ذلك : إنه كان أشأم رئيس وزارة وأهزل حاكم بأمره ، وإنه كان مسموعاً بأشنع ماسمعه الأولون والآخرون . فقل فيه ماشئت . واحكم عليه بما حكمت ، فهو صاحب الصفقة الكاسبة ولو هوى بك النقد إلى أسفل سافلين . إن « محمد محمود » لأهون من أن يُحسب له حساب بعد ما أصابه من التنويه وإن قضى بقية حياته في قوارع الطرقات أو غيابات السجون . وإن « محمد محمود » لفاتر وإن شيعته اللعنة إلى منتهاه لأنه أصغر من أن يلعن في التاريخ .

كما طعن في الوزارة المستقيلة ، ورأى أن إصلاح مساوئها مسألة وطنية وليست حزبية . وفي أعضائها ولا سيما أحمد لطفى السيد الذى وصفه بالمتحذلق الذى لا يفهم شيئاً على حقيقته البسيطة ولا على استقامته الطبيعية . وفي الأحرار الدستوريين وخصوصاً عندما اعترضوا على إجراء الوزارة العدلية الانتخابات لمجلس النواب دون مجلس الشيوخ .

ويسقوط وزارة محمد محمود حدث تغيير هام في كتابات العقاد الصحفية تجاه كل من الملك والإنجليز : فبالنسبة للملك - أظهر العقاد غيرة شديدة على مقامه الذى رأى أن الوزارة لم تحترمه في كتاب استقالته الذى ذكرت فيه أنها تولت الحكم إجابة لرغبته ، وأن برنامجها السياسى كان محل قبوله وهو ما رآه العقاد إلقاء لمسئولية أعمالها السياسية والإدارية على الملك . وربما قصد العقاد - بغيرته الشديدة هذه - غمز الملك ، وإظهار شتماته فيه لسقوط الوزارة التى أقامها فى الحكم بدون سند شعبى ، ورضى عن برنامجها السياسى الذى ألغى الحياة النيابية ، وعطل الدستور .

وبالنسبة للإنجليز - أظهر العقاد حرصاً شديداً على مودة حكومة العمال القائمة فى الحكم ، فأتى كثيراً على سعيها لحل المشاكل الدولية طبقاً لمبادئ الديمقراطية.

والسلام ، وأظهر تعجبه لما ترددده بعض الصحف الإنجليزية من أن رفض المقترحات الإنجليزية سيعبد فشلاً لحكومة العمال من شأنه أن يثير عليها خصومها في بلادها . وتساءل . « كيف يفوتها (الصحف الإنجليزية) أن أمة كالأمة المصرية هي آخر من يود تعرض حكومة العمال للصدمات وتمكين المستعمرين من الانتصار ؟ فإذا هي استطاعت ، مل واحد - هو الاتفاق الشريف على القضية الوطنية - أن تحفظ حقوقها وأن تقدم لأنصار الديمقراطية في إنجلترا غصنا يضعونه في إكليل الفوز الذي يؤيدون به سياستهم ، ويثبتون به مبادئ حزبهم - فلا خسارة عليها في ذلك بل لها فيه كل الكسب وكل الانتصار . . . فضلاً عن ذلك عاد العقاد يتحدث عن حسن التفاهم بين مصر وإنجلترا .

* * *

وانتقل العقاد إلى « كوكب الشرق » عندما أعاد أحمد حافظ عوض إصدارها في ٣ من نوفمبر ١٩٢٩ . وصار يكتب مقالها الرئيسي الذي كان ينشر في الصفحة الأولى على اليمين . وكانت كتاباته امتداداً لكتاباته في « مصر » حيث دارت حول الأمور الآتية :

١ - التشهير بالأحرار الدستوريين :

استأنف العقاد تشهيره و« طعنه » في الأحرار الدستوريين ووزارتهم المستقلة ، فأكد أن « محمد محمود » لم يُكسب مصر شيئاً من سياسة المسالمة للشعوب الشرقية التي تسير عليها حكومة العمال ؛ لأنه ذهب إلى لندن وفي نيته تأخير الكلام في القضية المصرية ، وبدل بذلك على غبائه وجهله بأطوار السياسة ؛ واستغل جميع المناسبات للطنع والتشهير العنيف بشخص محمد محمود ، وأعضاء وزارته المستقلة .

٢ - التقارب مع الحكومة الإنجليزية :

واستأنف العقاد أيضاً في «كوكب الشرق» كتاباته المشوبة بروح الود عن حكومة العمال ، وبدا واضحاً أنه يعتمد إلى استقطاب الرأي العام إلى الثقة بها ويقوتها وعطفها على حقوق الشعوب الشرقية . ولا شك أن موقف العقاد من حكومة العمال قد أملاه إدراكه لدورها في تغيير الحالة السياسية في البلاد ، وإيمانه بأن البلاد مقبلة على عهد جديد ، يجب فيه تهيئة الجو الصالح للتفاهم بين الوفد الذي بات منتظراً أن يتولى مقاليد الحكم ، وبين هذه الوزارة .

٣ - انتخابات عام ١٩٢٩ .

وقد طغت الأمور المتعلقة بالانتخابات على اهتمام العقاد منذ صدور المرسوم الملكي بإجرائها في الثاني من نوفمبر ١٩٢٩ ، حتى إجرائها في الحادي والعشرين من الشهر نفسه ، وحرص العقاد في كتاباته على تمجيد الوفد وحكمته وإصلاحاته التي قدمها للبلاد في فترات حكمه السابقة . وعلى الطعن بشدة في الأحزاب المتنافسة ، كما عالج بعض القضايا المتعلقة بعملية الانتخابات ، وناقش الدروس المستفادة من نتيجة الانتخابات والتي رأى أن أظهرها وضوحاً هو أن مبدأ الوفد هو مبدأ الأمة كلها .

والجدير بالذكر في هذا الصدد أن العقاد فاز بالترشيح (بالتركية) في هذه الانتخابات عن دائرة بولاق ، وكان واحداً من ١٠٥ مرشحين فازوا بالترشيح في هذه الانتخابات . وكان تعليقه غلي ذلك : « القول في نتيجة الانتخابات بالترشيح غني عن إطالة التعليق : ثقة تامة بالوفد المصري وخلاص تام لخصومه ، وليس هذا

يجديد ولا هو بالأمر الذى كان فيه شك عند أحد من الأنصار والخصوم ؛ فالوفد بالإيجاز هو الأمة ، والبرلمان المصرى بالإيجاز هو الهيئة الوفدية ماعدا أفراداً قلائل هنا وهناك هم الشذوذ فى هذه القاعدة ، ولا بد فى كل قاعدة من شذوذ .

٤ - العقاد يستقبل الحياة النيابية :

ويلاحظ أن سقوط الانقلاب الدستورى الثانى ، وعودة الحياة النيابية - قد جعل العقاد أكثر حرصاً على الدستور ، وأكثر تحفظاً لمقاومة محاولات الرجعية للعبث به ، فقد هدهدها بالثورة إذا هى أقدمت على تكرار عبثها به ، وذلك فى رده على ما كتبه توفيق دوس تعليقاً على ما كتبه مستر «بارتلت» فى إحدى الصحف الإنجليزية ، فمن أن هناك نية منطوية على إلغاء الدستور بعد إبرام المعاهدة ، وحديثه عن هذه النية كأنها أمر مقرر قريب الوقوع ؛ إذ رأى العقاد أن الاتحاديين لا يطمعون إلا فى المناصب التى يعلمون أنهم لن يصلوا إليها مع وجود الدستور ، ولذلك فهم يطمعون فى حدوث صدام بين الإنجليز وبين البرلمان المقبل ينجم عنه تعطيل الحياة النيابية ، وقيام وزارة رجعية فى الحكم .

وتوقع أنهم قد يقدمون على إلغاء الدستور بعد إبرام المعاهدة ، وخروج الإنجليز من ميدان الصراع السياسى الداخلى ، وقابل العقاد هذه الاحتمالات بالتهديد بالبطش ، وبالثورة على من يقدم على العبث بالدستور ، ولا شك أنه قصد الملك ، وإن لم يشر إليه ؛ لأنه الوحيد الذى يستطيع الإقدام على هذا العمل ؛ إذ كتب يقول :

« فهل تريدونها كلمة موجزة تغنيكم عن الإسهاب ؟ إذن فاعلموا أن دون هدم الدستور قطع الرقاب . وأن هذه الأمة - إن أطالت صبرها على العابثين

بالدستور - فإنما كانت تصير إشفاقاً على قضية البلاد . فإذا تبين لها أن الراحة من قضية لا تريحتها من عبث الرجعيين فهناك اليأس الجامح . وهناك الغضب الجهنمي ، غضب من يرى أمامه جرثومة الشر لا أمان معها بحال ولا راحة من نكابتها إلا بالقضاء عليها . والقضاء عليها ليس بالأمر العسير على أمة مدفوعة إلى اليأس بعد صبر ضاقت به الصدور .

وكان العقاد قد سفه قبل ذلك هؤلاء الذين لاموا الأمة المصرية ، لأنها لم تثر على انقلاب محمد محمود ، وبنى ذلك على « أن الأمم لا تتورحى تيشس ، فمن ظن أن الحوادث التي منيت بها مصر في الأزمات الدستورية حوادث ميثسة فهو الملوم في ظنه القاصر ؛ لأنه لا يفقه طبيعة اليأس ولا طبائع الأشياء ولا الظروف التي علمت هذا الشعب المصرى أن يرجو في موضع الرجاء ويئس في موضع اليأس ، ولا يستعد لشيء بأكثر مما يلزمه من العدة الكافية ، وذلك ما قد فعله الشعب المصرى في كل أزمة من أزمات الدستور .

وبقى العقاد مؤمناً بوجوب البطش بالملك إذا أقدم على العبث بالدستور ، حتى إذا قامت الأزمة التي دفعت بالوزارة النحاسية إلى الاستقالة - ثار في مجلس النواب مهدداً « بسحق أكبر رأس في البلاد » ، وهو ما سيرد الحديث عنه بالتفصيل بعد .

٥ - الوزارة النحاسية الثانية :

وبتولى الوزارة النحاسية الحكم في الأول من يناير ١٩٣٠ صار العقاد بوقاً من أبواقها الصحفية ، وكان أول ما كتبه في عهدا شكراً وثناءً على عدلى يكن وزارته المستقلة التي « كان قيامها قضاء على » « الدكتاتورية » واعتراها احتراماً

للدستور خير قدوة للوزارات التي تتولى الحكم لأنه خدمة قومية ، لا ، لأنه زهو ومظهر ، ولا لأنه كسب ومتجر . وإيضاحاً لمغزى تولى الوفد الحكم بعد عودة الحياة النيابية ، حيث رأى أن الحكم حق للوفد .

« بل الحكم واجب على الوفد » .

« لأن تخلى الوفد عن الحكم معناه التخلي عن تكاليف الدستور ، معناه إلغاء وجود البرلمان ، معناه تسليم البلاد إلى نوع من الحكم الناشئ الذي نبتلى به كلما تعطلت الحكومة النيابية ، وصار الأمر إلى دعاة الرجعية والاستبداد ، وخدام المنفعة والاستعمار ، معناه تعريض كل فرد للأذى بغير حماية من القانون ولا من العرف المأثور ، معناه بكم الأفواه وتحريم المباح وإغلاق الصحف وتهديد الأبرياء وإفساد نظام المصالح والدواوين واستئثار منصر المجرمين بخيرات البلاد وتوزيعها جزافاً على الصنائع والأذئاب وخدام الشهوات » .

ثم طفق العقاد يرسم للوزارة صورة على عكس الصورة التي رسمها في مقالاته لوزارة محمد محمود ، فأبرز الأساس الشعبي للوزارة النحاسية : « بضاعة الوفد ردت إليه ، بل بضاعة الأمة ردت إليها ، فالיום تنال الأمة حقها ؛ لأنها مصدر السلطات ؛ وتؤدي الوزارة الدستورية واجبها ؛ لأنها وزارة مطالبة بالحقوق والقيام بالواجبات » .

وأثنى كثيراً على أعضائها ، وعقد مقارنة بينهم وبين أعضاء وزارة محمد محمود الذين ذمهم وحط من مقامهم . ووصف الوزارة النحاسية بأنها : « حكومة العمل المتواصل والعقيدة التي صحت على الإصلاح والإنجاز » .

ولما ألقى رئيسها خطبة العرش أمام البرلمان - وصف العقاد هذه الخطبة بأنها : « لم تكن هي الوعد الأول كما جرت العادة في خطب العروش ، بل كانت هي

الدليل الأول على صدق العقيدة أو النموذج الأول لما تستطيعه الحكومة من الإصلاح الكثير والإنجاز المحقق إذا تقدمت خطواتها في هذا المنهج .

ورأى أن هذه الخطبة «رد صادق على أولئك الذين كانوا يزعمون أن الوفد هيئة بغير برنامج معروف ؛ فإن الخطبة وحدها برنامج شامل للعظام والمؤثر والخارجيات والداخليات والسياسة وإصلاح المرافق في جوانب الحياة الوطنية على الإجمال والتفصيل ، فإن لم يكن هذا برنامجاً تحاسب به الوزارة وتقاس به درجات تقدمها فليس لكلمة البرنامج إذن معنى مفهوم» .

ومن هذا المنطلق ظل العقاد يعاضد الوزارة في جميع أعمالها التي كان أهمها ثلاث مسائل أساسية هي :

المسألة الأولى : سعى الوزارة لحماية الدستور ، وهو السعى الذي تمخض عنه مشروع قانون محاكمة الوزراء الذين يقدمون على قلب الدستور أو العبث به . وقد أيد العقاد هذا المسعى من جانب الوزارة ، وأيدها في اتصالها بالإنجليز لتحقيق هذا الهدف ، لأنها «لا تتعدى المعقول ولا يكون عملها منافياً لروح الاستقلال ؛ فقد عرفنا أن الدستور لم يعطل قط إلا باعتداء على حدود استقلالنا ، فلا حرج علينا أن نطلب الكف عن ذلك الاعتداء ، أو نطلب الضمان لنا من تكراره وإقامة الحدود بيننا وبين من يُخشى اعتداؤهم في المستقبل» .

المسألة الثانية : هي المتعلقة بإجراءات الوزارة الخاصة بفصل المديرين وكبار الموظفين والعمد المتهمين بتأييد وبمبالأة نظام محمد محمود ، وهي الإجراءات التي قوبلت بالاستياء ، والقلق من جانب الموظفين وغير الموظفين .

وأيدتها الصحف الوفدية ، وعارضتها الصحف المعارضة . وقد أيد العقاد الوزارة في جميع إجراءاتها هذه التي رأى أن الغرض منها جعل الموظفين عوناً على

صيانة الدستور ، وحمل على المعارضة التي تناوى الوزارة ، وتشهر بإجراءاتها هذه ، ودافع عن اتهام الوزارة بالخزنية في إجراءاتها ضد الموظفين والعمد .
المسألة الثالثة : هي مسألة المفاوضات . وقد أكد العقاد منذ البداية حرص الوفد على الوصول إلى تسوية شريفة مع الحكومة الإنجليزية ، فكتب رداً على ما كتبه مراسل « المانشتر جارديان » في حديث له مع النحاس من أن إرجاء الرد المصرى على المقترحات البريطانية قد يؤدي إلى أن يتصور المرء أن مستر هندرسون قد مد يده ، وطال امتدادها في الفضاء : رأى العقاد أن المراسل لم يوفق إلى الصورة المجازية الصحيحة ؛ لأن « اليد التي بسطها مستر هندرسون للسلام قد صوفحت في حينها ، وقوبلت رغبة الحكومة البريطانية في الوفاق برغبة مثلها لا تزال تتردد في كل مناسبة وعلى ألسنة الزعماء المسئولين ، ولا يعقل إلا أن يكون الأمر كذلك ومصر ترغب في السلام ، وتعرف معنى التحية التي حينها بها الحكومة البريطانية » .

وأكد أن الحكومتين الإنجليزية والمصرية ترغبان في الوفاق الذي لا يرضاه إلا من ينظر إلى الأمور السياسية من وجهة نظر شخصية كالأحرار الدستوريين وأذئابهم في السياسة المصرية . واللورد لويد وأذناؤه في السياسة الإنجليزية . ولما تقرر إجراء المفاوضات تفاعل العقاد ، وكان تفاؤله مستمداً من « أن الرغبة في الاتفاق قوية بين البلدين والقائمين بالمفاوضة أهل لكل ما تنتظره الأمة من أمثالهم في هذا العمل الخطير ، والظروف تبدو لنا مهيأة للوصول إلى الوفاق الشريف الوطيد » . ومن إجراءاتها مع حكومة عمالية : « مشهود لرجالها بالحكمة وسعة الصدر » . قد سلكوا في القضية المصرية مسلكاً يدل على بعد النظر وحسن التدبير حتى في الوقت الذي بدا فيه على حسب الظواهر أنهم تنكبوا الجادة ، وأخلفوا ظن

الذين اعتقدوا فيهم حب الحرية وكراهة العسف والجبروت ! » ، ومن وجود سير برمي لورين في مكان المندوب السامي الذي سيكون له « رأى في المفاوضات يساعد به على تعريف حكومته بمعلوماته التي استفادها من مصر ، ودلت أعماله المشبعة بالرصانة وروح المودة ؛ فإن الأشهر التي قضها فقامته في هذه البلاد قد أكسبته مكانة شخصية جلية فضلاً عن مكانته الرسمية بين جميع الذين عرفوه وعاملوه ، وهو بما طبع عليه من دماء الخلق وسعة الصدر خير من يساعد على تسهيل المفاوضات وجلاء الغوامض وتقريب الآراء .

وتصدي العقاد للرد والتشهير بنحسوم المفاوضات في كل من مصر وإنجلترا ، فحمل بعنف على الأحرار الدستوريين الذين طالبوا النحاس بإعلان برنامجه في المفاوضات ، والذين يتصلون على حسب ما روته « كوكب الشرق » - ببعض الدوائر الإنجليزية الحزبية والصحفية للعمل على تعكير جو المفاوضات ، كما حمل على الصحف الإنجليزية ، متها إياها بالعمل على إدخال الشك في نية الوفد في الصداقة والوفاق مع الإنجليز .

وسفه أقوال الذين يسعون لإدخال الشك حول إمكان الوصول إلى تسوية للمسألة المصرية في هذه المفاوضات بالحديث عن ضعف مركز حكومة العمال في بلادها ، وعن قرب سقوطها ، وإجراء انتخابات جديدة بغرض تصويرها في صورة الحكومة العاجزة عن الوصول إلى الاتفاق الذي يبغيه المصريون . ويلاحظ أن كتابات العقاد عن سير المفاوضات كانت قليلة ، فرأى أنها بدأت في « جو صالح من الثقة المتبادلة والتصريحات الودية من الجانبين » .

ولما ترددت الأنباء عن تعثر المفاوضات سعى لتهيئة الرأي العام لتقبل صدمة الفشل المحتمل ، فأثنى على تمسك الوفد بموقفه في المفاوضات ، ورآه تضحية

بالمُنصب في سبيل القضية المصرية ومستقبل البلاد .

ولما قطعت المفاوضات في الثامن من مايو عام ١٩٣٠ بسبب الخلاف بين الطرفين حول مسألة السودان - أيد العقاد موقف الوفد الذي وصفه بأنه « لم يخط خطوة إلا سوغتها الخطوة التي قبلها والخطوة التي بعدها على السواء ، ولم يعمل شيئاً إلا الذي يجب أن يعمل في كل مقام » .

وظفق يشيد بموقف الأمة المؤيد للوفد في موقفه في المفاوضات ، ويهاجم أولئك الذين ينتقدون موقف الوفد في كل من مصر وإنجلترا .

واتبع العقاد موقف الوفد من الحكومة الإنجليزية بعد فشل المفاوضات ، فأكد حرص الأمة المصرية على العلاقات الودية مع الإنجليز ، وحرصها على الوصول إلى اتفاق معها مستقبلاً .

واتخذ العقاد من معارضة الأحرار الدستوريين للوزارة موقفاً عنيفاً ، فدأب على التشهير بهم بما يسىء إلى نزاهتهم ، وهدفهم من المعارضة . وقد تحول تشهيره في بعض الأحيان إلى « رص » ألفاظ الشتم والسب ، ومن ذلك ما كتبه عن محمد محمود :

« الحقيقة أن مصر مسكينة ، ولو لم تكن مسكينة ما قامت فيها هذه الضجة حول مخلوق كمحمد محمود ، لو بيع في السوق كما يباع الذين شفاههم مثل شفّيته وأنوفهم مثل أنفه وجباههم مثل جبينه ورجلهم مثل رأسه - ما زاد في السعر عن خمسة ريالات » .

وما كتبه عن محمد علي علوية : « الحق على ضغط التصفيق ، لا عليك يا ميمون ! والحق علينا لو ناقشناك وناقشنا أمثالك كما يُناقش الآدميون ، فارقص

يا محبوب الشبان الأحرار ، وكر محبواً لهم أبد الآبدين ، خية الله عليك وعليهم
أجمعين !

وكقوله في أحمد لطفى السيد : «وبعد فالوفد غير صالح للحكومة
ولا للإشراف على قضية البلاد . . . !
ومن الذى يقول ذلك ؟

يقوله أحمد لطفى السيد المعتوه بشهادة الطب والأطباء ، لطفى السيد الذى
دب السوس فى دماغه فاستأصل ديبضع الجراح . لطفى السيد الذى لو سئل اليوم عن
وزارة المعارف أو عن الجامعة المصرية أو عن دار الكتب ما عرف من أمورها
شيئاً ، وهو الذى كان يشغل مناصبها السنوات بعد السنوات . لطفى السيد الذى
لا يفقه كلاماً على استقامته من رأى قديم أو حديث .

ورفض العقاد الدعوة التى رددتها بعض الصحف للوفاق بين الوفد والأحرار
الدستوريين ، إذ رأى أن المقصود بها خداع الأمة والتغريب بها ، وأنها فى حقيقتها
دعوة للاتفاق مع اللصوص وقطاع الطرق . كما رفض الدعوة التى وجهها أحد
الساسة المصريين اتخذ لنفسه اسم (عظيم) - من على صفحات «المقطم» إلى
الصحف الحزبية للكف عن الخوض فى الأشخاص والأعراض .

وكان رفضه لها قائماً على أنه كيف يستجيز «عظيم» لنفسه أن يدعو الوفدين إلى
مصافحة أناس نزلوا بالخصومات السياسية إلى حضيض من الخيبة واللؤم ليس دونه
حضيض ؟ أفى الدنيا أحزاب سياسية تتجر بالفضائح الملفقة كما تتجر به عصابة
الذال من ذباب المجتمع والعائشين على مثالب الأعراض ؟ أفى الدنيا أحد يصدق
أن هؤلاء الزعانف يغارون على الفضيلة ويتقززون حقاً على الشرف ، وما فيهم -
اللهم اكفنا سوء - إلا ملوث العرض ، يعلم الناس من عرضه ما يعلم . . . وأن

ما يعلمه من ذاك لقوق الكثير .

«أمثل هؤلاء توجه الدعوات الحزبية ، ولقد - والله - كرهنا السياسة وأوشكتنا أن نكره القضية المصرية من أجل هذه النذالة التي يعى بها الوصف ويضيق عنها الكلام ؟» .

العقاد والمعركة الدستورية الثالثة

١ - مقدمات الانقلاب :

لم يتوقع العقاد حدوث أى تغيير فى الحالة السياسية القائمة فى البلاد بعد انقطاع المفاوضات الإنجليزية المصرية . وأرجع ذلك إلى أنه ليس ثمة ما يدعو الأمة أو الوزارة أو الإنجليز إلى إحداث هذا التغيير . «أما جلالة الملك فمن حق هذا المقام الربيع أن نكتفى هنا بأن نقول : إن جلالاته ليعلم من مساعى أعداء الدستور وأعداء العرش فوق ما يعلم الناس فى مصر والخارج ، فجلالاته لا يريد تغييراً يصيب الحياة النيابية ويفتح الأبواب لمساعى أعداء العرش والدستور» .

وكان ذلك دليلاً على الرغبة فى الاحتفاظ بالعلاقة الودية مع القصر ، والتي بدأت منذ عودة الحياة النيابية باستثناء تهديده له - تحت اسم الرجعية - بالثورة إذا أقدم على العبث بالدستور . وتلميحاً إلى أن الخطر على الدستور هو فى الوقت نفسه خطر على العرش وللجالس عليه .

وذهب العقاد فى إظهار المودة للملك إلى حد التملق ، فأشاد بإيمانه بالحياة النيابية ، وبالرقابة البرلمانية : «فعندما تناول مشروع القانون الذى أعدته الوزارة

لمحاكمة الوزراء الذين يقدمون على قلب الدستور ، أو تعديل حكم من أحكامه بغير الطريقة التي رسمها الدستور - كتب يؤكد أن حماية الدستور « رغبة للملك التي أعرب عنها للكاتب الألماني « إميل لودفيج » وترجمتها الصحف المصرية قبل بضعة أسابيع : فجلالته يعتقد أن هذه الأمة لا يمكن أن تحكم بغير الرقابة البرلمانية ، ويبدى ارتياحه لخلاص مصر من ذلك الشيء الذي كان يسمى بالدكتاتورية ، وهي رغبة سامية يعبر عنها القانون المسنون لحماية الدستور أحسن تعبير » .

على أنه يجوز القول بأن العقاد لم يقصد قلب الحقائق والثناء على إيمان الملك بالحياة النيابية ، وإنما قصد إلى تذكيره بما سبق أن قاله للكاتب الألماني في هذا الصدد ، وإظهار ترقب الصحف والرأي العام لموقفه الحقيقي من حماية الدستور . ومما يمكن قصده الذي سعى إليه - فإنه تخلى عن موقفه من الملك إزاء العقوبات التي وضعها أمام الوزارة بالنسبة لموضوع القانون السابق الإشارة إليه ، فهدده - بصورة غير مباشرة - لموقفه هذا ، وكتب يقول :

« وستين الأيام لمن يجهلون أن هذه البلاد لا تطبق العيث بكرامتها ولا تقبل على شرفها وسمعتها ومصلحتها أن تظل العوبة تتقاذفها كل من حدثته نفسه باللعب وآمن عاقبة هذا اللعب الويل » .

وبادر باستقطاب الرأي العام نحو الوفد ، في موقفه المتأزم ، فأبدى أسفه لهذه العقوبات التي توضع في طريق الوزارة في الوقت الذي تحتاج فيه إلى كل وقتها لمعالجة الأزمات الاقتصادية . ثم شرح أهمية القانون في الحفاظ على حقوق الأمة والبرلمان والملك ، والأخطار التي تتعرض لها البلاد من جراء إهمال حماية الدستور ، وأكد

يلحاح أن القانون الذى توضع فى طريقه العقبات هو ضمان مصلحة الأمة ،
والحرىات القومية والفردية .

ولم يكن هذا التهديد للملك إلا بداية الجولة الأخيرة فى محاربته له ، والتى بلغ
فيها ذروة ثورته فى محاربته أتوقراطية الملك ، وبلغ فيها قمة عنفه وعصيته وانتهت
به إلى قضاء تسعة أشهر فى السجن :

فى اليوم الذى نشر فيه هذا المقال - فى ١٧ من يونية ١٩٣٠ - وقف
العقاد فى وسط الجو الحامى الذى ساد مجلس النواب عقب إعلان مصطفى
النحاس استقالة وزارته بطريقة مؤثرة ، ليصبح : « لقد كان فى مصر وزارة طاغية
(وزارة محمد محمود) وقد طلبت إلى صاحب الأمر إيقاف الحياة النيابية وتعطيل
الدستور وحماية حكمها فأجيب إلى طلبها ، واليوم فى البلاد حكومة دستورية تطلب
صيانة الدستور فتوضع فى طريقها العراقيل والعقبات والحشرات التى لا تعيش إلا
من دماء الأمة فما تنتظر بعد هذا ؟ هل هناك شك فى أنه من الواجب أن يسان
الدستور ؟

«ألا فليعلم الجميع أن هذا المجلس مستعد أن يسحق أكبر رأس فى البلاد فى
صيانة الدستور وحمايته» . وقد قبل هذا التهديد من العقاد للملك من جانب
النواب بتصفيق حاد متواصل ، جعل أحمد ماهر رئيس المجلس يدرك خطورة
الأمر ، فاعترض مضطرباً : ما هذا يا أستاذ عباس ! أنا لا أسمع بمثل هذا
الكلام ! ولكن العقاد أصر على موقفه ، وأضاف قائلاً :

«أنا أقول ومازلت أكرر أننا جميعاً مستعدون للتضحية فى المحافظة على
الدستور ومقاومة كل من يعيث به . إن البلاد جميعها على أتم استعداد للتضحية
ولا نريد أن تعترضنا الألاعيب والصغائر فى كل خطوة من خطواتنا ، وليس

الدستور هو الذى يلعب به ؛ لأن الأمة قد جاهدت فى سبيل الحصول عليه ستين عاماً ، وضحت فى هذا السبيل بالأرواح الغالية والأموال الطائلة فليس من اللائق بنا أن نظل فى كل آن عرضة للكائدين . وإذا كان هناك دليل على أن الوزارة محقة فى عملها فهو أن تستقيل هذه الوزارة ، وهى حاصلة على ثقة المجلس الثقة الإجماعية ، وفى هذا كفاية لتأييدها وإعلان الأسف الشديد على الحالة التى دعته لتقديم هذه الاستقالة ، وقد قوبل هذا الاستطراء بالتصفيق من جانب النواب : وقد نشرت « السياسة » نص تهديد العقاد للملك من دون « الأهرام » والصحف الوفدية الصباحية ، وأكدت « المقطم » فى عددها الصادر فى اليوم التالى . وحذفت « كوكب الشرق » نص تهديد العقاد ، وإصراره عليه فى روايتها لما جرى فى هذه الجلسة التاريخية ، وأحلت محله عبارة :

« إن البلاد جميعها على استعداد لمواجهة جميع الظروف وملاقاة الصعاب ! » وقد عدت « السياسة » هذا التهديد معبراً عن نفسية الوفد ونوابه : « ولولا هذا ما صفق النواب ، ولولا هذا لرأينا الوفد يعلن فصل هذا النائب من حزبه ، ولرأينا مجلس النواب يعلن فصله من عضويته على حسب نص الدستور » .

وثمة سؤال هام يثور فى هذا الصدد : هل كان تهديد العقاد للملك قواد على هذا النحو ، وقبول النواب الوفديين له بالتصفيق الحاد المتواصل الذى تم على مشهد من كبار رجال الدولة - سبياً فى إقدام الملك على تعطيل الحياة النيابية ، وإلغاء دستور ١٩٢٣ ، كتحد لمجلس النواب الوفدى والدستور الذى يصارع الملك عليه ؟ فقد روت صحيفة « الشعب » بعد ذلك أن تهديد العقاد كان سبياً لما تبعه من كوارث على الوفد ، كما روى عبد القادر حمزة ، هو الآخر أن الواقفين على

بواطن الأمور يعرفون أن تهديد العقاد هو الذى أطاح بمجلس النواب وبالحياة النيابية ، وبـ دستور ١٩٢٣ ، وليس ثمة معلومات متوافرة للإجابة عن هذا السؤال .

ومها يكن الأمر فإن صمت الوفد إزاء هذا التهديد وانطلاق العقاد فى الطعن فى الملك ، وحاشيته إلى الحد الذى جعله يحرض على كراهيته والثورة عليه - قد أعطى الفرصة للجميع للاعتقاد بأن هذا التهديد ، والمقالات العنيفة التى أعقبته معبرة تمام التعبير عن رأى الوفد . ولا ينفى ذلك سعى العقاد لكى يدخل فى روع قارئه أنه قال : « إن البلاد مستعدة - ويجب أن تكون مستعدة - لأن تسحق كل رأس يخون الدستور ، وليس « أكبر رأس » واتهامه « المقطم » لتأكيدا صدور التهديد منه ، بتعمد الوشاية به ، لحقدها عليه .

وفى اليوم التالى لما حدث فى مجلس النواب - بدأ العقاد حملة عنيفة على الملك وحاشيته فأكد أن قبوله استقالة الوزارة النحاسية برغم تمتعها بالتأييد الشعبى والبرلمانى ، ويرغم أن خلافها مع القصر قائم حول مشروع قانون نص عليه الدستور ، وورد ذكره فى خطبة العرش - سيكون دليلاً على الأحوال المعكوسة فى مصر ، ودليلاً على أن الوفديين رجال أعمال ومبادئ ، لا رجال أقوال وتمسك بالمناصب . ورأى أن الأزمة السياسية الجديدة حلقة من سلسلة أعمال الرجعية التى دأبت منذ إنشائها لحزب الاتحاد على العبث بالدستور وبالحياة النيابية وكرامة الأمة ، وعاد يهدد الملك :

« إن الرجعية لن تنجو بآثامها كل يوم على حساب الأمة المنكوبة التى هى أحوج إلى وقتها لتدبر شئونها وتصلح مفاسدها لا لتقضى اللبانات الصغيرة التى لم تفارق رعوس الرجعيين » .

ولما قبلت استقالة الوزارة ، علق العقاد على المرسوم الملكي الصادر بقبول الاستقالة ، والمتضمن شكر الوزارة على الأعمال التي أنجزتها ، متبهاً الملك بأنه عدو للأمة ، عامل على جمودها ، إذ كتب يقول :

« إن أبناء هذه البلاد يعرفون رجالهم كثيراً ، ويعرفون أكثر من ذلك لماذا يغيظهم أنصار الرجعية والاستعمار . فالذي يشهد لرجال الأمة لا أعداؤها الذين يضربون عليها الحجر ويريدون لها الجمود . وقد شهدت الأمة شهادتها وقالت كلمتها فالمسألة مسألتها ، وليست هي بالناظر المتفرج ، وسنرى عما قريب إلى أي مصير تصير الأمور ؟ » .

٢ - الحركة ضد الملك .

ولم يكن لدى العقاد أدنى شك في أن الملك - لا الإنجليز - هو مدبر الانقلاب الدستوري الثالث انطلاقة من أن الرجعية كانت وراء كل انقلاب يهدف إلى تعطيل حكم الدستور وإقامة حكمها المطلق . وشرح مسئولية الملك في هذا الانقلاب ، فقال إن الرجعية سعت من قبل المفاوضات إلى التمهيد للانقلاب بإشاعة الكثير من الأراجيف عن استحالة أو صعوبة الوصول إلى اتفاق بين الحكومة الإنجليزية وبين الحكومة المصرية الدستورية ، بقصد الإيحاء إلى الإنجليز بأنه لا مناص من الوصول إلى هذا الاتفاق وأنا نقبل ما لم تقبله الحكومة الدستورية . وإنه لما جرت المفاوضات في مجراها السليم ، حرصت أبواب الرجعية - وعلى رأسها صحيفة « المقطم » التي سعت الرجعية بعد ذلك إلى مكافأة صاحبها فارس نمر ، بتعيينه عضواً بمجلس الشيوخ - على إشاعة الأراجيف حول صعوبة الاتفاق على مسألة السودان بقصد الإيحاء بأن زعماء الوفد تساهلوا في حل هذه المسألة ، وأن الأمة

أكثر تشدداً منهم تجاه هذه المسألة .

وأكد أن الغرض من كل هذه الأراجيف هو إيهام الإنجليز بأن الوصول إلى اتفاق نهائي مع الحكومة الدستورية مستحيل ، وأن الحرص على بقائها لا يفيد الإنجليز بالتالي . وأن عليهم أن يعطوا الرجعية الضوء الأخضر . لكي تقدم على الإطاحة بالحكومة الدستورية على النحو الذي تمت به بعد ذلك .

أما مسئولية الإنجليز في رأى العقاد فهي مسئولية غير مباشرة مرجعها إلى سلبتهم في مواجهة تأمر الرجعية بالدستور وبالحياة النيابية ، فالرجعية ما كانت لتستطيع أن تواجه الأمة منفردة إلا لموقف الإنجليز السلبى إزاء تحركاتها للعبث بالدستور . وأرجع العقاد سلبية الإنجليز هذه إلى ما تأمله السياسة الإنجليزية من الاستفادة بالموقف الجديد .

ويمكننا أن نقرر أن العقاد كان يعبر هنا عن رأى الوفد في مسئولية الملك في إحداث الانقلاب : فقد ذكر مصطفى النحاس في خطبته التى ألقاها مساء ٢٣ من أغسطس ١٩٣٠ على ضريح سعد زغلول في ذكرى وفاته ما قاله العقاد ؛ إذ قال :

« ولقد قطعنا في هذا السبيل شوطاً مهماً مع الحكومة البريطانية ، وقد كنا على وشك أن نتم معها معاهدة شريفة صادقة وطيدة الأحكام ، وإذا بالرجعية تدبر المكاييد من وراء ظهورنا ، وإذا بها تعمل في الظلام لعرقلة مساعيها ؛ لأنها لا تقر عينا إلا بأن تعيش قابضة على ناصية الأمور تسوقها سوق الأنعام لا تعرف لها حرية ، ولا لحقوقها حرمة ، تدبر المكاييد حتى تحول بين البلاد وبين الوصول إلى الغاية العظمى التى تعيش فيها الأمة عيشة العز والكرامة . »

وانطلاقاً من هذا الفهم لمسئولية الملك في الانقلاب الجديد - طفق العقاد

يهاجمه ويطعن فيه - تحت اسم الرجعة - في جرأة متناهية ، وعصبية شديدة
فاقت جميع ما كتب عن الملك من قبل ، إذ تناولت شخص الملك ومسلكه تجاه
الأمة وحقوقها : ومن أمثلة طعنه في الملك قوله :

«وهكذا وهكذا وهكذا ، حتى مل الناس وضجروا وكرهوا العيش في
هذا الصلف الأعمى الذى لا يعقل أن أبناء آدم قد خلقوا في هذه الدنيا لغرض
آخر غير الإرضاء والإغضاب والتوسل والاعتذار ، فلا ينتضى يوم واحد حتى
نسمع أن هذا معصوب عليه . وهذا مصدوف عنه . وهذا مشكوك فيه ، وهذا
مسجل في الصحيفة السوداء . وهذا مطموح في العفو عنه . وهذا قريب من
الصفح والقبول . فلو أن الناس سمحوا أن يجعلوا شرفهم وكفايتهم وقفاً على امرأة
ملول رعناء يسترضونها ويتحرون مواقع نفورها وإقبالها وطوارئ بغضها وحبها -
لكان ذلك أقل إرهاقاً لهم من تلك السجاسة التى تفرضها الرجعية على المصريين
وتؤيدها عليهم تأييداً لا منفعة فيه ، ولا أمل في الخلاص منه حتى يشاءوا وهيئات
أن يشاءوا إلا ما هم مصرون عليه صامدون فيه .»

وقوله : «راضون أو غاضبون ! ماشاء الله ! فما يضار الناس بأن «يطفخ الدم»
«من يغضب ملء نفسه من الغضب إذا كان الناس أبراراً بأوطانهم ، حريصين على
فرائضهم ، عاملين في خاصة أمورهم وعامتهم ما يحليه عليهم القانون ويرضاه لهم
الضمير ؟ أفما آن لهذه الرءوس العوجاء أن تعتدل وأن تفهم فيم يخلق الناس ؟ وفيم
يعقلون وفيم يعملون ويكرهون ؟ أفما آن لهذه العقول البلهاء أن تدرك كرامة الحياة
الإنسانية وقداسة الأمل الذى لا يحده ولا ينبغي أن يحده طغيان ولا جمود ؟
«بلى لقد آن كل الأوان ، ومن لم يعلم فسيعلم ، ومن أبى إلا الجهالة فعليه وزر
عمله . وما على الأمة من وزر إذا هى سئمت وضجرت وأراد منها أعداء الحرية

والدستور والإنسانية أن تمسح نفسها بيدها فأبت على نفسها المسح ، وأقسمت لتكون من الآدميين ، ولتعملن في الذود عن الحرية والقانون ما يجب على الآدميين أن يعملوه .

ومن ذلك أيضاً ما كتبه عن كراهية الملك للوزارات الدستورية :
« فكل ما ثبت من فضائل الوزارات الدستورية ومقدرتها المشهود بها في الإدارة والسياسة لا ينفعها عند الرجعيين ، ولا يحسب له حساب في ميزان هؤلاء اللئام المجبولين على اللؤم والكنود ، وليس من الواجب على الوزارة أن تخلص لمبدأ معين تدين به ، أو تعتمد على ثقة من الأمة والبرلمان ، أو تسهر الليل وتداب النهار على أعمال الإصلاح أو تصون حرية الأفراد وحرية البلد من عبث العابثين وطغيان المجانين .

« كلا ! ليس هذا من الواجب على الوزارات ، بل ربما كان هو ذنبها الأكبر وخطيئتها الكبرى في عرف الرجعيين . وإنما يجب على الوزارة شيء واحد لا واجب قبله ولا بعده . وهو أن تسهر بالليل والنهار عند أقدام الرجعية ، ثم تحمد الله بعد ذلك على ابتسامة الرضا التي تنالها من أطراف الشماه . ويا فرحتاه بهذه الابتسامة التي لا مطمع وراءها ، ولا حظوة للخلق الفانين أكبر منها في سموات عليين .
« ولو خلقهم الله مع ذلك خلقة سواء ! ولكنهم « حلاليف » لا أكثر ولا أقل . . . وهؤلاء « الحلاليف » هم الذين يفرضون على المصريين ما لم يفرضه الله على خلقه من الذل والضراعة والابتهاال . »

ومن أمثلة طعنه في الحاشية الملكية - ما كتبه في معرض الدفاع عن معارضة الوزارة النحاسية المستقبلية لتعيين بعض مرشحي القصر من أعداء الدستور في مجلس الشيوخ : « كثير هذا . . فلموها قليلاً أيها الناس : أفليس لمصري أن يتبوا وظيفة

أو عملاً ينفع به بلاده إلا إذا كان من الحاشية أو حاشية الحاشية ، أو كان من النكرات التي لا أثر لها إلا في إتقان التزلف وتبليغ الوشائيات ؟ أتتجرد مصر كلها من الناس لأنكم أنتم أديتم واجبكم من هذه الناحية ، فلم يبق للناس في هذه البلاد إلا أن ينجروا لكم ساجدين ؟ » .

ويلاحظ أن العقاد ربط هجومه على الملك وحاشيته بإبراز حسنات الوزارة الوفدية المستقبلية وإنجازاتها ، وتأکید إخلاص الوفد للنظام الملكي مسفهاً ما قالته صحيفة « الديلي ميل » من أن الوفد يسعى إلى إقامة الجمهورية في مصر ، تمهيداً للتخلص من السيطرة البريطانية . ولا شك أنه قصد إلى إبراز مدى الجرم الذي ارتكبه الملك في حق الوفد المخلص له ، وصاحب كل هذه الإنجازات التي عددها .

٣ - وزارة إسماعيل صدقي :

هاجم العقاد الوزارة الصديقة منذ توليها الحكم مثلاً هاجمها الصحف الوفدية ، وكان منطلق هجومه عليها أنها تولت الحكم لتحقيق أغراض غير الأغراض التي تريدها البلاد في حاضرها ومستقبلها ، وهي أغراض الرجعية والاستعمار في العبث بالدستور وبالحياة النيابية . وقدر العقاد أنها ستلجأ في سبيل تحقيق هذه الأغراض إلى محاولة شق الوفد ، أو شق البرلمان لكي يكون لها أعوان فيه مستغلة في ذلك كل ما تملك من وسائل الترهيب والترعيب . « فإذا نجحوا فقل إذن على الحكومة النيابية السلام ؛ لأنها سواء بقيت على صورتها الحاضرة وهو بعيد أو بقيت على صورة أخرى - وهو المقصود - فلن يبلغ من شأنها أن تنقض أو تبرم أو تعوق تنفيذ مطلب شخصي أو عمومي ، كبيراً كان أو صغيراً .

« وإذا عجزوا فخير لنا أن يعجزوا من الآن وأن يظهروا من الآن وأن يضطروا من الآن إلى نبذ الأساليب التي يجذعون بها الناس عن حقيقة ما يبتغون » .

وقد سعى العقاد لإحراج الملك لتولى إسماعيل صدقي رئاسة الوزارة ، فتساءل عن أسباب إسناده رئاسة الوزارة إلى إسماعيل صدقي ، بعد أن كان رافضاً منذ عامين تعيينه رئيساً لديوان المحاسبة . وأضاف أنه إذا كان سبب الرفض في الماضي راجعاً إلى قلة كفاية إسماعيل صدقي الاقتصادية فلا يصح أن يتولى رئاسة الوزارة في وقت تعاني فيه البلاد من أزمة اقتصادية ، أما إن كان راجعاً إلى أسباب مزاجية « فالشيء الذي لا نفهمه إذن هو أن تكون الأسباب « المزاجية » حكماً في المناصب الحكومية ، ومصالح الأمة في هذا الزمان ، إلا أن تناط مقادير الشعوب بعوارض الأمزجة وسوانح الإقبال والإعراض » .

كما اعترض على أهلية صدقي لتولى رئاسة الوزارة لعلاقته بعدد من الشركات ، وسعى لإدخال الشك في كفايته الاقتصادية والإدارية ، مستنداً في ذلك على عدم تعيين هذه الشركات خلفاً له ، كدليل على عدم حاجتها أصلاً إليه . ثم سعى إلى تهيج الرأي العام ضد وزارته بאתهامه لها بالتواطؤ في محاولة اغتيال مصطفى النحاس التي تعرض لها في المنصورة ، في ٨ من يوليو ١٩٣٠ !

وفي ١٥ يوليو ١٩٣٠ عطلت « كوكب الشرق » تعطيلاً نهائياً لنشرها أموراً رأت الوزارة أنها تعرض النظام الاجتماعي في مصر للخطر الشديد ، فاضطر أحمد حافظ عوض إلى إصدار « المؤيد الجديد » ، ابتداء من ٢٤ أغسطس ١٩٣٠ ، وكان واضحاً أنها « كوكب الشرق » ذاتها ، ولكن تحت اسم جديد .

وفي « المؤيد الجديد » كتب العقاد المقال الرئيسي ؛ كما كانت الحال في « كوكب الشرق » ؛ ودارت معظم مقالاته حول الطعن والتشهير بالوزارة الصديقة ،

وبأعضائها ورئيسها . فلم يترك العقاد - كعهده مع الوزارات المعادية للوفد - مهمة إلا الصقها بالوزارة : فهي تضطهد الصحافة المعارضة ، وتتدخل في أعمال القضاء ، وتعبث بالموظفين والمعلمين ، وتشيع الاضطراب والفوضى في " " وتسيء إدارة الجهاز الحكومي ، وتشوه سمعة الحكم المصري ، وتزيد حالة الفلأ - سوءاً ، فضلاً عن كونه وزارة ضعيفة ومريضة .

وازداد تشهير العقاد بالوزارة عندما أصبح أنها تنوى إجراء انتخابات تنحرب بها على رأى الأمة ، إذ رأى أن رأى الأمة قد عرف من خلال أربعة انتخابات سابقة ، وهـ أما إجراء انتخابات لتلقيق مجلس ترضى به الوزارة فقد يكون غرضاً معقولاً لهذه الوزارة ، ولكنه لن يكون غرضاً معقولاً للأمة تفره وتساعد عليه .

ثم رأى أن الوزارة لن تستطيع الاقدام على تعديل قانون الانتخابات بحيث تحرم الأميين ومن لا يملكون حق الانتخاب . لأن أغلبية الأمة من المسلمين ، أتباع بنى أمى ، ولأن مؤسس الأسرة المالكة فى مصر ، أمى هو الآخر . ولأن حرمانها من لا يملكون من حق الانتخاب سوف يستتبعه حرمان معظم الاتحاديين والأحرار الدستوريين الذين لا يملكون شيئاً فى الحقيقة ، أو أصاعوا ما يملكون . فضلاً عن أن تعديل قانون الانتخاب على هذا النحو من شأنه أن يثير العصبية بين الطبقات ، ويفتح الباب على مصراعيه أمام الدعاية الشيوعية ، وليست هى بالدعاية الغافلة عن مصر .

وعلى هذا رأى العقاد أن هدف الوزارة هو العمل على « طبخ » الانتخابات ، وليس تعديل قانون الانتخاب ، لأنها تعلم أن الوفدين لديهم جميع الإمكانيات الحزبية التى تتيح لهم الفوز فى أى انتخابات .

ومع هذا هاجم العقاد هذه التعديلات التى يراد إدخالها على قانون

الانتخابات ، وهاجم الوزارة بشدة لاشتغالها بهذا التعديل في الوقت الذي تنقاس فيه عن العمل لحل مشاكل البلاد المتردية في السوء .
وكثيراً ما امتد طعن العقاد إلى الأحرار الدستوريين ، الذين تناولهم في بعض الأحيان بأسلوب مبتذل ، ولم يقتنع بالمعارضة التي أبدوها منذ أواخر سبتمبر ١٩٣٠ للوزارة الصديقة ، واعتبرها مجرد مناوشة لها طمعاً في بعض مناصبها ، كما امتد طعنه إلى الصحف المؤيدة للوزارة الصديقة ، وعلى رأسها « الأهرام » و « المقطم » .
وفي الوقت الذي انطلق فيه العقاد يطعن في الوزارة وأعضائها ، وفي حزب الأحرار الدستوريين - دأب على تمجيد الوفد مشيداً بتمسكه بحقوق البلاد ، وبالتفاف الأمة حوله مسفهاً ما يشاع عن استعداده لتوقيع مشروع معاهدة ١٩٣٠ ، بما فيها المادة الخاصة بالسودان إذا عاد إلى الحكم .

محاكمة العقاد بتهمة العيب في الذات الملكية

لم يقدم العقاد إلى المحاكمة بتهمة العيب في الذات الملكية بسبب المقالات التي كتبها في «كوكب الشرق» وملأها طعنًا في الملك فؤاد وحاشيته ، محملاً إياه مسئولية الانقلاب الجديد ، ويمكن إرجاع ذلك إلى تمتعه بالحصانة البرلمانية أو إلى رغبة السلطات في تفويت الفرصة انتظاراً لفرصة أخرى ، ومالبث العقاد أن أعطى السلطات الفرصة ؛ لكي تسوقه إلى المحاكمة عندما عاد يطعن في الملك وأسرة محمد علي محملاً إياها مسئولية تأخر البلاد على نحو من شأنه بث الكراهية لها في نفوس القراء ، والتحريض على الثورة عليها .

وقد حرصت السلطات من ناحيتها على استغلال هذه الفرصة إلى أبعد حد ، فلم تحاول تعطيل «المؤيد الجديد» أو إنذارها . أو أن تحظر عليها الاستمرار في نشر مقالات العقاد بالرغم من أنها حظرت عليها نشر أنباء سياسة عدم التعاون مع

الوزارة التي أعلنها الوفد . ومضت تراجع مقالات العقاد بدقة ؛ لكي تستجمع
منها الأدلة الكافية لتقديمه إلى المحاكمة بتهمة العيب في الذات الملكية .

* * *

أولاً : المقالات التي حوكم العقاد من أجلها :

وفي الحقيقة أن المقالات التي كتبها العقاد وسبق من أجلها إلى المحاكمة ، لم
تتضمن فقط عيباً في الملك ، وإنما تضمنت فوق ذلك تحريضاً على الثورة وقلب
نظام الحكم والتخلص من أسرة محمد علي كلها . وقد بلغ العقاد فيها قمة ثورته في
دفاعه عن الدستور وعن استقلال البلاد ، وكانت بمثابة الجولة الأخيرة في نضاله
ضد أتوقراطية الملك قواد .

وكانت حجة العقاد في العودة إلى الحديث عن مسؤولية الملك في الانقلاب
الجديد - هي أن يعرف الناس إلى أي مدى تصير الأمور في البلاد إذا تم
« للمستبدّين ما يشتهون من السطوة والطغيان وأن يدركوا أن الاستبداد لا يقف عند
حدود ولا يعرف القيود والحرّمات . فإذا طمع اليوم في شيء فإنه يطمع غداً فيما هو
أكبر ، وإذا قلت اليوم إنك ترضيه بالطاعة في هذا وذاك من الأمور فلن تنقضي
أيام حتى تعلم أن الطاعة في هذا أو ذاك من الأمور لا ترضيه ولا تكفيه ، وأنه ينتظر
منك المزيد بعد المزيد حتى لا تعلم الفارق بين الرضا والغضب والتعليق
والتنفيذ . »

ومن ناحية أخرى حرص العقاد على تأكيد مسؤولية الملك في الانقلاب
الجديد ؛ « لأننا رأينا أن الفكرة القديمة التي شاعت عن إلقاء كل تبعة على الإنجليز
وحدهم دون سواهم قد أصبحت خطراً كبيراً في السياسة المصرية ؛ لأنها قضت

بالبراءة لكل من عداهم ، فأصبح في وسع الآخرين من رجعيين وغير رجعيين أن يقترفوا جرائمهم ويعيشوا في مفاصلهم ولا وزر عليهم ولا ملام . وقصد بهذا التأكيد تبصير الأمة بحقيقة الانقلاب ، لكي تبني سياستها تجاه الانقلاب ومدبريه على أساس متين ، وتقدير سليم .

وبدأت مقالات العقاد هذه في التاسع من سبتمبر ١٩٣٠ حينما كتب تحت عنوان : «الوزارة البريطانية والأزمة المصرية الحاضرة» يفند ما جاء في مقال نشرته «المؤيد الجديد» في السابع من سبتمبر تحت عنوان : «الوزارة الإنجليزية تعبت بالمصريين وهي آلة في يد المستعمرين» لكاتب اتخذ لنفسه اسم «أبوفصادة» . فقد عارض ما جاء في هذا المقال عن مسئولية الوزارة الإنجليزية من الانقلاب الجديد ، وأعلن أنه يعتقد «أن هذه الأزمة هي أزمة الرجعية قبل كل شيء ، والرجعيون أعداء الدستور ، كانوا يتهيئون من زمن بعيد لإلغاء الحياة النيابية أو لإبقائها ناقصة مشلولة تمكنهم من الحكم كما كان الطغاة المستبدون يحكمون في القرون الوسطى . وأنا أعلم أنهم كانوا ينتظرون نتيجة المفاوضات ليثيروا الشغب حول الوفد أيا كانت النتيجة . فإذا تشدد الوفد قالوا : أساء السياسة وضعيع الفرصة . وإذا تساهل الوفد قالوا : أضاع حقوق البلاد .

«وكانوا يتوهمون أنهم قادرون على تأليف وزارة وفدية تتقدم إلى البرلمان فتشطره شطرين : فإن نالت الأكثرية بقيت ضعيفة معتمدة على تأييدهم - أي تأييد الرجعيين - وأصبح هؤلاء الرجعيون هم حكام البلاد المستبدين وراء ستار من الدستور ، وإن نالت الأقلية حلت المجلس ، وتقدمت إلى الانتخابات ، فكان لها مرشحون ، وكان للوفد مرشحون آخرون ، وهذا هو القضاء المبرم على الدستور لأن

كثرة الأحزاب في المجلس النيابي تنزع السلطة من المجلس وتضعها في أيدي الرجعيين» .

«ولو تم لهم هذا التدبير لاستغنوا به عن مسخ الدستور ، ولكنه لم يتم ، فهم يلجئون إلى الخطة الأخرى التي يحاولون تنفيذها الآن ، أما الإنجليز فأنا أعتقد أنهم يتفهمون بالأزمة ، ولكنهم لم يدبروها» .

ورأى العقاد في ذات المقال أن الذي شجع الرجعية على الإقدام على إحداث الانقلاب علمها بأن المعاهدة بين الحكومتين المصرية والإنجليزية مكروهة من حزب المحافظين ، وغير محبوبة عند حزب الأحرار ، واعتقادها أن أجل الوزارة البريطانية القائمة قصير . هذا فضلاً عن اعتقادها بأن حزب العمال ينكر طريقة التدخل للسلح في شئون الدول الأخرى ؛ لأنه الحزب الذي يواصل العمل لنشر مبدأ التحكم ومنع الحروب . إلى جانب اعتقادها بتأييد الإنجليز المحليين لها لكراهيتهم تمتع مصر بالحياة النيابية وعدم موافقتهم على سياسة بلادهم تجاه الأوضاع السياسية في مصر ، وتوقعها أن تغض الحكومة الإنجليزية نظرها عن الأزمة باعتبارها فرصة لإجبار الأمة المصرية على قبول ما لم تقبله في مسألة السودان .

على أن استبعاد العقاد لتدخل الإنجليز المباشر في إحداث الانقلاب لم يعن إعفائهم تماماً من أية مسئولية تجاهه ؛ إذ رأى أنهم - من ناحية - لا يأبون انتهاز الفرصة التي مهدتها لهم الرجعية للحصول على مطالبهم .

ومن ناحية أخرى تقع عليهم مسئولية جسيمة بالنسبة لكل اعتداء يقع على الدستور أو على الحياة النيابية ، لأن المصريين ليسوا أحراراً في الدفاع عن الدستور والحياة النيابية مع وجود جيش الاحتلال ، وادعائه حق التدخل بلا قيد ولا شرط في كل حركة مصرية يقال : إنها تمس مصالح الأجانب ؛ «ولولا الجيش

الإنجليزى فى مصر ما اجتربات الرجعية على مواجهة الأمة ، ولا كان الدستور فى خطر من اعتداء هذه القوة الهزيلة التى لا ينجى عليها ما صنعتها مصر منذ خمسين سنة الإحراز الدستور :

ومعنى ذلك أنه لولا وجود جيش الاحتلال - فى رأيه - لثارت الأمة المصرية من أجل دستورها ؛ كما ثارت من قبل ثورتها التى عرفت بالثورة العرابية .
وغنى عن البيان أن ذلك تأكيد من العقاد لما قاله فى مجلس النواب فى يونية ١٩٣٠ من أن المجلس مستعد أن يسحق أكبر رأس فى البلاد فى صيانة الدستور وحمايته .

وفى اليوم التالى ، كتب العقاد تحت عنوان : « الاستقلال لحرية مصر وسعادتها لا لاستعباد مصر وتعذيبها » يطعن طعناً صريحاً فى الملك فؤاد ، ومن سبقه فى الحكم من أفراد أسرة محمد على متهماً إياهم بخدمة الاحتلال على حساب الأمة ، ومتهماً الملك بأنه لم يحرك ساكناً من أجل البلاد عندما نشبت ثورة ١٩١٩ . بل تحرك ضد الثورة ، وبأنه بذل كل ما فى وسعه لتأخير الاستقلال وإبقاء الحماية . وبأنه مد كل معونته الضئيلة لأعداء الأمة فى وجه مطالبها ، وبأنه الموعز بنفى زعماء الثورة ، وسجن فريق آخر منهم ، وبتشتيت الحركة الوطنية بكل ما يملك من وسائل الإيعاز والإغراء . واستخلص من ذلك أنه « إذا كان للرجعيين لسان يستطيع أن يلفظ بكلمة الاستقلال ويقول - هذا من شأنى وهذا ليس من شأنك - فليذكر هؤلاء الرجعيون أن الاستقلال لمصر لا لهم ، وأن الدول لم تعترف لمصر باستقلالها ؛ لأن الرجعيين أرادوا ذلك وسعوا إليه ، وجاهدوا فيه ، ولكنها اعترفت بهذا الاستقلال ؛ لأن الأمة هى التى أرادته ، وهى التى سعت إليه ، وهى التى جاهدت فيه ، وأن الأمة حين فعلت ذلك لم يكن رجاؤها الأكبر أن تستقل لتهان

وتسام سوم العبيد ، وتصبح متاعاً لمن يتعجرفون عليها ، ويهتضمون حقوقها ، وإنما كان رجاؤها الأكبر أن تستقل ؛ لتستقل وتنال حريتها ، وتملك حقوقها ، وتنهض نهضتها لتتقدم إلى الأمام ، لا لترجع مئات السنين إلى الوراء .

وفي ١٤ سبتمبر كتب العقاد مقاله الثالث بعنوان : «الرجعيون والإنجليز المحليون» وفيه تعمد أكثر من ذي قبل أن يثير كراهية الرأي العام للملك المقصود بكلمة «الرجعيون» ؛ إذ أكد في هذا المقال أن الملك آثم «إثماً لا شك فيه ولا ينبغي أن يظل خافياً على أحد من المصريين» . وأكد أيضاً أن إثمه في السعي لمسح الدستور أكبر من إثمه في إحداث الانقلاب ؛ لأنه في مسعاه لمسح الدستور يحتضن أعداء الأمة من أذنبه ، «الذين لا يستحقون في شريعة الوطنية والإنسانية والأخلاق إلا النبذ والإهمال والتحقير ، فتجنى (الرجعية) بذلك على ضمير الأمة جناية شديدة الفتك بعيدة القرار :»

ثم طفق في هذا المقال يستعرض هؤلاء الذين أسماهم بأذنب الرجعية التي تحتضنهم لمسح الدستور : «هذا الرجل المعتوه الذي لا أصالة عنده ولا رجاء في رأيه يكره الدستور ويركب رأسه في كراهته وكراهة الوفد بغير وعى ولا خجل ولا تورع . هذا الرجل إذن من جقه أن يُحتقر لضعف رأيه ووهن خلقه ، وأن يضاف إلى ذلك جرم آخر من حقه على الدستور وسعيه لهدمه ، ذلك ما يجب أن يصيب هذا الرجل في ميزان الحق والوطنية والأخلاق ، ولكن الواقع أنه لا يصيبه شيء من ذلك ولا يلقى من الرجعية نبذاً ولا تحقيراً ولا سماحاً بالنبذ والتحقير وإنما يلقى الحفاوة والإكبار والتمكين . وتُنسى له حقارته ؛ لأنه لطخها بحقارة أخرى من كراهة الدستور .

«وهذا الرجل المشهر العرض ، المهتوك السيرة ، الساقط المروءة ، الفاسد

الطوية - يكره الدستور أيضاً ، ويشعر برقابته على أمثاله ، فلا يطيقه ولا يطيق حكومته ولا القائمين بتلك الحكومة ، هذا الرجل إذن من حقه أن يهان ويستقصى لقبح سيرته وقبح سريره ، وأن يضاف إلى ذلك جرم آخر من حقه على الدستور وسعيه لهدمه ، ذلك ما يجب أن يصيب هذا الرجل في ميزان الحق والوطنية والأخلاق ، ولكن الواقع أنه لا يصيبه شيء من ذلك ، ولا يلقى عند الرجعية إلا كل تشجيع وامترادة ! يسمح له أن يشفي ضغيبته الدنيئة من شرفاء الموظفين ، فيمعن فيهم نقلاً وعزلاً وتريلاً وتكديراً ، ولا يسمح للعدل أن يناله ولا للأخلاق أن تستريح بإقصائه إلى حيث يستحق أن يكون ! .

« وهذا الخامل النكرة ، وذلك المجرم المحكوم عليه بجرمه ، وذلك السارق المفضوح في وطنه ، أولئك الأوغاد الذين لا شرف عندهم ، ولا عقيدة في شرفهم - كلهم أهل لأن يهانوا وينبذوا ؛ لأنهم خاملون أو لأنهم مجرمون ، أو لأنهم لصوص أو أوغاد مرذولون . . كلهم أهل لأن يهانوا وينبذوا من أجل هذا ، ومن أجل حقدهم على الدستور ، وجحودهم الآثم على شعور الأمة ، وشعور العطف على هذه الأمة الشقية ، ولكنهم مع هذا يكافئون بمقدار ما يجب أن يعاقبوا ، ويدخر العقاب والكيد للشرفاء الأمناء الذين يستحقون كل تكريم وتشجيع » .

وانهم العقاد الملك في المقال ذاته بتبادل المنفعة مع الإنجليز المحليين على حساب الأمة ، ولكنه لم يشر إلى ما يقصده من « تبادل المنفعة » ، « ولو شئنا لفصلنا الآن ، ولكننا نظن أن الأمر في غنى عن التفصيل ؛ لأن الذين يعنون به يعلمونه أو يجب أن يعلموه » .

وكتب العقاد مقاله الرابع في ٢١ سبتمبر - تحت عنوان : « سيعدل الدستور

ولكن كيف؟» تناول فيه سعى الوزارة لتعديل الدستور ، فتعرض لما أسماه بتريص الوزارة الصديقة بحكومة العمال البريطانية ؛ عسى أن تخلفها في الحكم وزارة محافظين ، وعسى أن يكون المحافظون عند ظنها فيهم ، فيطلقوا يدها في مسح الدستور . وفي هذا الصدد نبه العقاد إلى « ما قاله المحافظون يوم أبطأ صدور الدستور وقيل : إن الأيدي امتدت إليه بالعبث ، وثم الآن أن تمتد إليه بما هو أشد من ذلك وأشنع ، فقد قال المحافظون يومئذ : إن الدستور معطى للشعب المصرى لا لغيره ، وإن الدستور الذى هو حق ذلك الشعب دون سواه لا يمس ولا يسمح بمسه » . ولا شك أن العقاد سعى بذلك إلى التشكيك فى مقدرة الوزارة على الحصول على موافقة المحافظين على مسح الدستور .

وطالب العقاد فى هذا المقال - بأن يكون تعديل الدستور على يد الأمة ولصحتها ولتوكيد حقها ، ولكنه عاد بعد قليل ، وفى المقال ذاته ، إلى تأكيد أن الأمة لا تريد تعديل الدستور أن الإنجليز لا يريدونه أيضاً . وبني ذلك على أنهم لو كانوا يريدون تعديله ؛ ليصلوا من ورائه إلى اتفاق بين الأمتين الإنجليزية والمصرية فى الظاهر لا فى الحقيقة - ما انتظروا طوال هذه السنين . ولو كانوا يريدون تعديله اليوم لاستطاعت الوزارة أن تعلن هذا التعديل منذ قيامها . واستخلص العقاد من ذلك أن الوزارة فى موقف « من يريد إرغام الأمة على ما ترفض ، وإرغام الإنجليز على تسخير قوتهم فى هذا البلد فى خدمة مطامع الرجعية » . وحذر الإنجليز من أن أى مسح للدستور سوف يعده المصريون من عملهم هم . وربما أراد بذلك دعوتهم إلى التدخل للحيلولة دون مسح الدستور .

وفى ٢٤ سبتمبر - كتب العقاد أخطر مقالاته عن الأزمة القائمة ، وأشدّها طعناً فى الملك ، وفى أسرة محمد على ، وبني مقاله على أن الواجب يقتضى أن تتكشف

التبعية في الأزمة الحاضرة للأمة بياناً للحقيقة ، وإظهاراً لأعداء النهضة في مظهرهم الصحيح ، حتى تُبنى كل حركة على أساس متين وتقدير سليم .
وكانت الحقيقة التي أراد إعلانها للأمة في هذا المقال الذي جعل عنوانه :
« الرجعية هي العدو الأكبر في الأزمة الدستورية الحاضرة » ، هي : « أن مصيبة الرجعية على هذا البلد أكبر من مصيبة الاحتلال . وأنها هي التي مهدت له ، واستعانت به وأوقعت البلد في البلاء الذي أدى إليه ، فلولا كراهة الدستور القديم في نفوس هؤلاء الرجعيين ، ولولا التكبر في الاعتراف للفلاحين « العبيد » بالحرية والحكومة العصرية ما حدثت في مصر تلك الأحداث التي نعاني جرائرها إلى اليوم . » فالرجعية هي السوس النافر في أبدان هذه الأمة من قديم الزمان . والرجعية هي أصل المصائب وسبب الاحتلال ، وهي العدو الأكبر الذي يجب أن يبرز على حقيقته ؛ ليكون الجميع على بينة من أمره . وكذب من قال : إن مصيبة الرجعية في هذا البلد أهون من مصيبة الاحتلال ؛ فإن الذين يتبعون التاريخ ليعلمون علم اليقين أنه لولا الرجعية وكراهة « الفلاحين » ما كان الاحتلال ولا حدث شيء مما أوقع البلاد فيه .

وأشار العقاد في المقال ذاته إلى سعي الملك إلى العبث بالدستور قبل صدوره ، لولا تدخل الإنجليز للحيلولة دون ذلك .

ووضح في المقال حرص العقاد على إثارة كراهة الرأي العام للملك ، ولأسرة محمد علي كلها ، واعتبارهم العدو الأول للأمة المصرية .

ولما صدر المرسوم الذي ينص على أن الموظفين المعينين بمرسوم ملكي لا يعزلون إلا بمرسوم ملكي ، انهم العقاد الملك بأنه أعاد البلاد عشرين عاماً إلى الوراء واعتبر صدور هذا المرسوم محاولة جديدة من جانب الملك لهدم مبدأ « المسئولية

الوزارية ، ومبدأ « الأمة مصدر السلطات » ، وهما ذات المبدأين اللذين سعى إلى هدمها من قبل صدور الدستور إذ قال :

« فكأنما هذا المرسوم الأخير طريق مختصر إلى تحقيق ما لم يتيسر تحقيقه قبل سبع سنوات عند وضع الدستور وتقرير سلطة الأمة ومسئولية الوزارة ، فلا سلطة للأمة إذن ولا مسئولية على الوزارة ، ولا معنى لوجود البرلمان ، وهذا هو قصارى ما تنتهى إليه الأمة بعد طول الصبر وطول الجهاد ، وهذه هي الثمرة التي تجنيها الأمة من استقلال طلبته هي ، ولم يطلبه لها ولا لأنفسهم أولئك الذين يجرّدونها اليوم من حقوق ذلك الاستقلال ، بل الذين يجرّدونها اليوم مما كان لمجلس النظار قبل عشرين سنة في صميم عهد الاحتلال » ، ورأى العقاد أن الملك فضح نفسه بمحاولته إلغاء هذين المبدأين الهامين : « لقد فضحتهم الحوادث ، زادهم الله فضيحة ! فعفاء عن كل ما قالوه وما زعموه ، فلم يبق الآن إلا هذه الحقيقة التي لا يسمع فيها جدال ولا محال ، وسيعلم الجاهلون لمن تكون العاقبة حين لا ينفعهم ما يعلمون » .

وقد تطرق العقاد أحياناً من الطعن في الملك ، إلى الطعن في حاشيته ورجال القصر أمثال : توفيق نسيم ، وزكى الإبراشي ، ومحمود شوقي .

ومما لا شك فيه أن إلقاء مسئولية إحداث الانقلاب الجديد ومنسوخ الدستور على كاهل الملك - لم يكن رأياً خاصاً بالعقاد ، بل كان رأى الوفد الذى أعلنه صراحة ؛ فقد أدلى مصطفى النحاس زعيم الوفد بحديث صحفى إلى صحيفة « تاخيد روموس » اليونانية ، صرح فيه « أننا نحنم أن يكون الدستور محترماً مهما يكن الأمر ، ولا نحبجهم قط عن أية توضيحية في سبيل حمايته ، إن الحكومة الحالية تمثل الرجعية ضد إرادة الأمة السامية وسندافع عن الدستور إلى النهاية ، إذ أن الحق معنا »

وأدلى مكرم عبيد سكرتير الوفد بجديث صحفي إلى إحدى الصحف الإنجليزية قال فيه :

« وأدهى من هذا أن الرجعية في مصر لم تعد تحفل بإخفاء أغراضها لأن الفضيحة من طبيعة هذه الأغراض ، والرجعيون يرمون من وراء تعديل قانون الانتخابات إلى « طبع » الكشوف والسيطرة على البرلمان ، وانتهاك قداسة الدستور بحيث تنواري سنة ١٩٣٠ جميع الحريات التي تمتعت بها البلاد في خلال الخمسين سنة . ومنذ سنة ١٩٢٣ . هذه هي لعبة الرجعية المعينة ، ولكن المصريين جاءوا أصبى ذهنًا وأسد رأياً وأكثر ذكاء فأدركوا الحيلة فأماطوا عنها وعرفوها » .
كذلك نشرت « المؤيد الجديد » مقالاً لمن أسمته « بالكاتب الضليع » في ١٣ من سبتمبر ١٩٣٠ عنوانه : « رأى في الأزمة الحاضرة » وقعه بتوقيع « ص » وجاء في مقدمته :

« عزيزي الأستاذ العقاد .

« أعجبت شديد الإعجاب بمقالتك البديعة التي حليت بها صدر المؤيد عن سياسة الحكومة الإنجليزية بإزاء الأزمة الحالية ، ولست أعدو حد الحق إذا قررت أنها لم تتضمن فقط وجهة نظر شائعة في تصوير الحالة كما شاء لك التواضع أن تذكر ، بل تضمنت وجهة نظر الأغلبية الكبيرة ، وعبرت أحسن تعبير عن إحساس الرأي العام » .

وأيد كاتب المقال ما ذهب إليه العقاد من أن الأزمة من تدبير الرجعية .

ثانياً : التحقيق مع العقاد ومحاكمته :

انتهى العقاد من كتاباته التي تناولت الأزمة ومسئولية الملك تجاهها ، في التاسع

والعشرين من سبتمبر ١٩٣٠ ، ولكن النيابة لم تستدعه للتحقيق معه إلا في الرابع عشر من أكتوبر ١٩٣٠ أى قبل حوالى أسبوع من حل البرلمان في ٢٢ أكتوبر وسقوط الحصانة البرلمانية عنه ، وفي ذلك دليل على أن السلطات أرادت أن تعطيه الفرصة كاملة ليمضى قدماً في طعنه في الملك وكتابة ما قد تجد فيه ما يؤكد اتهامه بالعيب في الذات الملكية . وفي الوقت ذاته بات العقاد يتوقع إلقاء القبض عليه ، ولو على سبيل الحجز الذى ينتهى بإفراج سريع . وتوالت عليه الأنباء تؤكد هذا التوقع من جهات عدة . ثم جاءه النبأ اليقين من صديقه «سينوت حنا» الذى أبلغه أن مقالاته تراجع في بعض الدوائر مراجعة خاصة انتظاراً ليوم ربما كتب فيه ما يساعد على تأييد التهمة التى يقدمونه على أساسها إلى المحاكمة . وربما كان هذا التحذير من جانب «سينوت حنا» هو الذى دفع العقاد إلى التوقف عن التشهير بموقف الملك من الأزمة ، منذ ٢٩ سبتمبر ، حتى استدعائه للتحقيق معه في ١٤ أكتوبر ١٩٣٠ .

وما لبثت النيابة أن استدعته للتحقيق معه في الرابع عشر من أكتوبر ١٩٣٠ ، وحضر التحقيق معه عدد من كبار الوفدين القانونيين ، أمثال : محمد نجيب الغرابي ، ومحمد صبرى أبو علم ، ومحمود سليمان غنام . وبعد انتهاء التحقيق أمرت النيابة باعتقاله بعد أن وجهت إليه تهمة العيب في الذات الملكية ، استناداً إلى نص المادتين : ١٥٦ و ١٥٦ مكررة من قانون العقوبات .

وقد تعنتت الحكومة معه ، فاعتقل في سجن مصر بالرغم من أنه كان ثمة اتفاق بين نقابة الصحفيين قبل حلها ، وبين كل من وزارتي الحقانية والداخلية ، على عدم اعتقال الصحفي قبل محاكمته . لأن مبدأ اعتقال المتهم قبل محاكمته ، المقصود به منعه من تغيير معالم جريمته ، وليس من المعقول بداهة أن يستطيع

الصحفي تغيير معالم جريمته ؛ لأنها كلام مسطور ومنشور ؛ كذلك كان ثمة اتفاق آخر بين النقابة والوزارتين على أن يراعى أن يكون اعتقال الصحفيين في مصر كاعتقال زملائهم في أوروبا . بأن يكون الاعتقال في سجن تتوافر فيه الراحة والمطالعة . إلخ . وهو الأمر غير المتوافر في سجن مصر . وقد طالبت الأهرام الحكومة بمعاملة العقاد طبقاً لهذين الاتفاقين .

وانتهت النيابة من التحقيق في القضية في السادس عشر من أكتوبر وأحالتها في اليوم نفسه إلى محكمة مصر الأهلية لقيدها وإعلان قرار الاتهام فيها .

وقد تضمن قرار الاتهام : « أن (محمد فهمي الخضري) (صاحب المؤيد الجديد ومديرها) قد عاب علناً بصفته مديراً لجريدة المؤيد في حق الذات الملكية بأن نشر مقالات فيها في الأعداد : ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٣ ، ٣٦ الصادرة في سبتمبر ١٩٣٠ تشمل على عبارات العيب في الذات المذكورة . وأن (عباس محمود العقاد) بصفته شريكاً للمتهم في الجريمة الآتفة الذكر - اتفق معه على ارتكابها وساعده على علمه بها في الأعمال المسهلة والمنعمة لها بأن ألف المقالات المشار إليها ، وسلمها إليه لنشرها فوقعت الجريمة بناء على ذلك .

« وعلى هذا يكون المتهم الأول قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادتين ٤٨ و ١٥٦ من قانون العقوبات ، (والثاني) للجريمة المنصوص عليها في المادة ٤٠ فقرة ثانية وثالثة والمواد ٤١ و ٤٨ و ١٥٦ من قانون العقوبات » .

وقد قرر قاضي الإحالة بمحكمة مصر الأهلية نظر هذه القضية التي عرفت باسم « قضية المؤيد الجديد » في ٢٧ أكتوبر ١٩٣٠ . وفي ذلك اليوم ، حضر جمهور من رجال الوفد ، والمحامين ، ورجال الصحافة إلى المحكمة لحضور نظر القضية ؛ كما احتشد الجمهور داخل قاعة الجلسة وخارجها ، وخشيت الحكومة أن يحدث

ما يعكر النظام ، ويخل بالأمن في المحكمة ، فاحتاطت للأمر بإيفاد قوة من رجال بلوك الحضر ، بقيادة عدد من الضباط للمحافظة على النظام .

وقد دار البحث أمام قاضي الإحالة في هذه الجلسة حول المقصود بكلمة «الرجعية» ؛ إذ تمسكت النيابة بأن المقصود بها الملك ، وبنيت على ذلك أن مقالات العقاد تحوى جريمة العيب في الذات الملكية . في حين أكد العقاد أنه لم يقصد بالرجعية الملك ، وأنه إنما قصد بها الاستعانة في الحكم بمن لا ضمائر لهم ، والذين لهم ماض غير شريف وضرب أمثلة ببعضهم ، وتحدى النيابة أن تأتي بكلمة واحدة من مقالاته عن الرجعية تكون منصرفة إلى الملك ، واتهم النيابة بأنها تقيم اتهامها له على مجرد ظنها بأنه قصد بالرجعية الملك ، ودلل على أنه لا يقصد بالرجعية الملك - أنه كتب ذات مرة ينعى على الرجعية إسقاطها للوزارات . وكان يقصد بذلك أن كثيراً من الموظفين يخرجون الوزارات فيسقطونها ، كما فعل قتلة السردار بإسقاطهم الوزارة الشعبية بجريمتهم . وأنه كتب يتهم الرجعية بالميل إلى مسح الدستور ، وها هو ذا رئيس الوزراء يصرح بأنه كان يميل إلى ذلك منذ عام ١٩٢٨ . وربما العقاد من المحكمة في حالة ثبوت إدانته أن تفرج عنه ولو بكفالة .

أما محمد نجيب الغرابي الذي تولى الدفاع عن العقاد في هذا الدور من أدوار المحاكمة فقد بنى دفاعه على أن الوزارة الصديقة تزج بالعرش في منازعاتها الحزبية وتحتّمى به في عبثها بالدستور . ولما كان الدستور ينص على مسئولية الوزارة ، وأن أوامر الملك إليها لا تخلّيها من هذه المسئولية - فمن حق كل مصري من ثم أن يدافع عن الدستور ضد عبث الوزارة الصديقة به ، وأن يطعن في كل عدو للدستور يحتّمى بالذات الملكية . ويدعى أنه مخلص لها ، وغيره غير مخلص .

ومن هذا المنطلق - أكد الغرابي أن العقاد لم يفعل سوى أن قام بواجبه وأن

مقالاته من ثم لاحتوى جريمة العيب في الذات الملكية .
وفي ٣٠ أكتوبر قرر قاضي الإحالة إحالة القضية إلى محكمة الجنايات لدور
ديسمبر ١٩٣٠ لنظرها بالتهمة المنصوص عليها في قرار الاتهام - السائر ذنره - مع
استمرار حبس العقاد .

وقد أساءت الحكومة معاملة العقاد في سجنه ، فأودعته حجرة غير صحية ،
مما جعل صحيفة « السياسة » بالرغم من طعن العقاد الدائم فيها وفي حزبها - تبدى
تعاطفاً عليه وتطلب الاهتمام به . وقد اهتمت « الأهرام » لذلك أشد الاهتمام ،
وذهب مندوب خاص منها للاستفسار من النائب العام عن صدق ما روت
« السياسة » . وقد كلف النائب العام رئيس نيابة مصر ، التحقيق في هذا الأمر
وتقديم تقرير عن حالة العقاد في السجن ، واستطاعت « الأهرام » أن تحصل على
صورة من ذلك التقرير الذي ورد فيه أنه يتمتع بأكبر قسط من الراحة التي تسمح
بها لأمثلة السجون ، وعلى الأخص الناحية الصحية . وذكر التقرير أن العقاد ذاته
أكد ذلك لرئيس النيابة في حين أن ماجاء في التقرير غير صحيح ، فقد شكك العقاد
للمحكمة بعد ذلك سوء حالته الصحية ، وعدم الاهتمام به في سجنه .

وبدأت محاكمة العقاد أمام محكمة جنايات مصر منذ الثامن من ديسمبر
١٩٣٠ . وقد اهتم الجمهور بتطور المحاكمة أشد الاهتمام : فدأبت « الأهرام »
طوال نقلها لما يجرى في المحاكمة على الإشارة إلى اهتمام الجمهور بها ، وإلى
اكتظاظه داخل قاعة المحكمة وخارجها ، وعجز قوات الأمن الكبيرة عن حفظ
النظام بين الجمهور في كثير من الأحيان .

وفي هذه الجلسة الأولى من جلسات المحاكمة طلب مكرم عبيد الذي تولى
الدفاع عن العقاد يعاونه محمود سليمان غنام تأجيل القضية ؛ حتى يتسنى له الاطلاع

عليها ، وليتسنى للعقاد من ناحية أخرى مراجعة المقالات موضوع القضية ، ليتذكر المناسبات التي كتبت فيها .

واستجابت المحكمة لطلب الدفاع ، وقررت تأجيل نظر القضية إلى جلسة ٢١ ديسمبر ١٩٣٠ ، على ألا تؤجل إلى غير هذا اليوم مع استمرار حبس العقاد ، ولكن المحكمة عادت في ٢١ من ديسمبر إلى تأجيل نظر القضية إلى ٢٥ من ديسمبر نظراً لمرض أحد المستشارين من أعضاء هيئتها . وفي هذه الجلسة طلب مكرم عبيد من المحكمة ضرورة مراعاة صحة العقاد في سجنه ، لأن آلام الصدر التي يشكو منها جعلته يفقد شجاعته ، والتمس العقاد من المحكمة مراعاة أحواله الصحية حيث يقيم في حجرة غير صحية في السجن في الوقت الذي يعاني فيه من أمراض : الصدر والأعصاب واحتقان الزور والسعال والزكام .

وبدأت النيابة مرافعتها في الجلسة التي عقدت في ٢٥ ديسمبر ١٩٣٠ ، ويلاحظ على مرافعتها مايلي :

١ - أنها اتهمت الوفد بأنه وراء مقالات العقاد موضوع القضية ، إذ ادعت النيابة :

« أن مقالة الكاتب «أبو فصادة» من تحذير المصريين من الإنجليز لم تقابل بالارتياح من بعض الأوساط ، فأثارت حملة شعواء بسلسلة مقالات كتبت على صفحات المؤيد الجديد ابتدأها المتهم الثاني عباس العقاد أفندى » .

٢ - ورأت أن غرض العقاد من هذه المقالات المحرض عليها : « بث فكرة خطيرة في البلاد ، تلك الفكرة هي أن جلالة الملك يناهض الأمة في أمانها ، ويريد استدلالها واستعبادها ومعاملتها معاملة السائمة ، وقد تخلل هذه المقالات عبارات وألفاظ كلها عيب في الذات الملكية وطعن في صاحب العرش » .

٣ - ثم بذلت النيابة جهدها لثبوت - في استعراضها لمقالات العقاد - أنه يقصد الملك صراحة «ولئن لم يذكر المتهم في مقالاته اسم جلالة الملك ، بل استعمل في بيان غرضه وتحديد مقصده عبارة الرجعية ، فإن ما ذكره من الأقوال والعبارات يدل دلالة واضحة ويحدد تحديداً دقيقاً المعنى الذى يقصده الكاتب بالرجعية» .

٤ - نسبت النيابة إلى العقاد كتابة المقال الذى كتبه «الكاتب الضليع» تحت عنوان : «رأى فى الأزمة الحاضرة» ، المنشور «بالمؤيد الجديد» فى ١٣ من سبتمبر ١٩٣٠ والذى سبقت الإشارة إليه . ولكنها لم تشر مطلقاً إلى المقالين اللذين كتبهما العقاد فى ٢٨ و ٢٩ سبتمبر ، واللذين حمل فيهما على الملك ، لإصداره مرسوماً ينص على عدم عزل الموظفين المعيّنين بمرسوم ملكى إلا بمرسوم ملكى ، بالرغم من أن هذين المقالين من أصرح المقالات دلالة على أن المقصود هو الملك . وربما خشيت النيابة من إثارة المقالين - أن تثير من ثم دستورية المرسوم داخل المحكمة ، ففضلت تجاهلها .

أما محمود فهمى الخضرى فقد عدته النيابة مسئولاً بصفته المدير المسئول للصحيفة طبقاً لنصوص الدستور ، والمفروض فيه أنه اطلع على المقالات موضوع المحاكمة ، وأذن بنشرها .

وقد بنى مكرم عبيد دفاعه عن العقاد من ذات المنطلق الذى دافع به محمد نجيب الغرابى من قبل أمام قاضى الإحالة . واستغل القضية للطعن بقوة فى الرجعية ، وأعلن فى بداية دفاعه أن قضية العقاد هذه تمثل «مأساة أمة تمثلت فى مأساة فرد» ، إذ الواقع أن هذه القضية التى تبدو فى الظاهر بين النيابة والأستاذ العقاد إنما هى فى الحقيقة بين الرجعية والدستور ، أوهى بالأحرى بين مبدأ التأخر

ومبدأ التقديم أياً كان الشكل الذى قد يتخذه كل من هذين المبدئين ، أو الاسم الذى يسمى به فى مختلف الأزمنة والظروف . وما العقاد إلا خصم للرجعية عنيد انهال عليها بضربات قتالة رأت أن لا قبل لها بها ، فاعتزمت أن تنكل به قبل أن ينكل بها ، ولما لم تقو على مجابهته وجهاً لوجه فرت إلى السدة الملكية ، تتعلق بركابها ، وتتمسح بأعتابها ، ولم تستح أن تتخذ منها ستاراً لعيوبها ، فأسندت العيب للذات الملكية ، والعيب كل العيب فيها .

ونفى مكرم فى دفاعه أن يكون المقصود بالرجعية هو الملك ، واستمد ذلك من نصوص الدستور ؛ إذ قال : « ولكن ما الرجعية التى عنها العقاد ؟ هى كل فكرة أو هيئة أو شخص مسئول عن العبث بالدستور أو بحريات البلاد فى أى زمن من الأزمان . وما أن نص الدستور الذى استنات العقاد فى الدفاع عنه يقضى بأن الملك غير مسئول ، وأن ذاته مصونة - فلا يمكن أن ينصرف لفظ الرجعية إلى الذات الملكية ، لا موضوعاً ولا قانوناً » وعلى ذلك رأى مكرم أن العقاد لم يكن يقصد بالرجعية سوى الأحزاب المعادية للوفد والدستور .

ولام مكرم النيابة ، لأنها رفعت القضية على العقاد الذى لم يصرح مطلقاً فى مقالاته باسم الملك بالرغم من أن المادة ١٥٦ من قانون العقوبات التى طلبت النيابة تطبيقها على العقاد - يفهم منها أنه يجب أن يكون العيب صريحاً ومباشراً . وموجهاً إلى ذات الملك لا غمراً ، ولا بطريق غير مباشر .

وفى الجلسة الثانية من جلسات المحاكمة والتى عقدت فى ٢٧ ديسمبر ١٩٣٠ أكد مكرم عبيد فى دفاعه أن العقاد لا يتهرب من مسئولية ما كتب : « بل هو وأنا معه نصريحاً بأننا قصدنا ولا نزال نقصد الرجعية ونطعن عليها كل الطعن ، والرجعية هى الوزارة الحالية وأنصارها وأذئابها ؛ كما ذكرت فى مرافعتى ، وإذا كانت هناك

مستولية على العقاد في ذلك فإني أشاركه في هذه المسؤولية ولترفع النيابة الدعوى عليه وعلى ، أما أن يقال : إن الرجعية هي الذات الملكية فهذا ما لم يعنه هو ولم يقصد إليه أحد بل هو « وهم » في ذهن النيابة ، ومن يحركون النيابة .

وقد حاولت النيابة أن تؤكد أن العقاد قصد بالرجعية الملك بحديث صحفي كان قد أدلى به العقاد إلى صحيفة «الأحرار» البيروتية . ونشرته الصحيفة في ١٢ أغسطس ، تحت عنوان : «الرجل الذي هدد بسحق أكبر رأس في البلاد» ، وذكر فيه العقاد رأيه الذي كرره في المقالات موضوع القضية ، وهو أن الرجعية هي المسئولة عن الأزمة الجديدة وليس الإنجليز ، وختم الحديث برواية ماجرى في مجلس النواب من تهديد العقاد للملك .

ولكن (مكرم عبيد) استطاع في الجلسة الرابعة المنعقدة في ٢٨ ديسمبر أن يحصل من مراسل الصحيفة أمام المحكمة على اعتراف بأن صحيفته هي التي نشرت عنوان الحديث ورواية ماجرى في البرلمان من عندها ، وأنه لم يسمعه من العقاد في أثناء إجراء الحديث معه . وأكد الشاهد أن العقاد ذكر له بعد نشر الحديث أنه قال في مجلس النواب : إنه مستعد لسحق كل رأس تعتدى على الدستور ، ولم يقل أكبر رأس كما وردت في صحيفته نقلاً عن «المقطم» . ونفى الشاهد أمام المحكمة أنه فهم من حوارهم مع العقاد أن يقصد بالرجعية الملك . وقد ارتابت النيابة في نية الشاهد لصداقته للعقاد . ولا ريب أنه في أثناء الإدلاء بشهادته . ولكن مكرم عبيد استطاع أن يقدم للمحكمة في الجلسة الخامسة التي عقدت في ٣٠ من ديسمبر بريقات وردت إليه من إدارة صحيفة «الأحرار» تؤكد أن الصحيفة وضعت عنوان الحديث ورواية «المقطم» من عندها ، وأنه ورد إليها تكذيب من

مراسلها ، لما نشرته نقلاً عن «المقطم» ، ولكنها لم تنشره بسبب منعها من دخول مصر .

واستند مكرم عبيد إلى هذه البرقيات . وإلى مقال نشرته صحيفة «الاتحاد» سنة ١٩٢٧ من أن المقصود بالرجعية هو حزب الاتحاد ، وإلى عدم تعطيل الحكومة «للمؤيد الجديد» طوال نشر المقالات موضوع القضية ، وعدم رفعها الدعوى على العقاد في أثناء كتابته لها كأساس لإسقاط التهمة ، وطلب البراءة .

والجدير بالذكر ، أن «المقطم» حاولت التأثير على المحكمة في أثناء محاكمة العقاد ، فنشرت في ٢٨ ديسمبر هجوماً شديداً على العقاد ساخرة من اتهامه لها بأنها صحيفة «رجعية للرجعيين» . وقد استرعى مكرم عبيد نظر المحكمة إلى هذه المحاولة من جانب «المقطم» ، فبادرت المحكمة إلى لفت نظر الصحف إلى عدم تناول أى شيء بمس القضية سوى ما يقال فيها علناً ، وإلا نظرت إلى ما ينشر بعين الاحتقار .

وأكد الدفاع عن محمود فهمى الخضرى عدم مسئوليته استناداً إلى أنه كان ستاراً للوفد الذى منحه رخصة صحيفة لا حاجة إليها إبان حكم الوزارة النحاسية ، لكى تُستغل عندما تتعرض صفحته لطوارئ الأزمات السياسية التى تمر بها البلاد ، وإلى أنه ظل ثمانى سنوات يعمل فى «كوكب الشرق» لم يحاول فى أثناءها كتابة شيء ، وأنه لم يكن فى يوم من الأيام صاحب رأى سياسى أو قلم يعبر عن أغراضه ؛ كما أكد الدفاع أن (محمود فهمى الخضرى) كان مريضاً ويجرى عملية جراحية فى الوقت الذى كانت «المؤيد الجديد» تنشر فيه مقالات العقاد موضوع القضية .

واستند الدفاع فى طلبه البراءة لمحمود فهمى الخضرى إلى ما سبق للقضاء أن

أثبتته في عدد من جرائم النشر ، من حيث عدم مسئولية صاحب الصحيفة ، طالما كان هناك شخص مسئول عن الصحيفة غيره .

وفي الجلسة السادسة والأخيرة من جلسات المحاكمة ، والمنعقدة في ٣١ ديسمبر ١٩٣٠ أصدرت المحكمة حكمها على المتهم الأول محمود فهمي الخضرى بالحبس لمدة ستة أشهر حبساً بسيطاً ، وبحبس المتهم الثانى عباس العقاد مدة تسعة أشهر حبساً بسيطاً ، وأمرت المحكمة بطبع الحكم في ثلاث جرائد يومية بمصروفات على نفقة المحكوم عليهما .

وقد قوبل الحكم من الجمهور المحتشد داخل قاعة الجلسة وخارج المحكمة بالصمت التام ، وانصرف الجميع في سكون وهدوء .

رقم الإيداع	١٩٧٩/٢٠٣١
الترقيم الدولى	ISBN ٩٧٧ - ٢٤٧ - ٦٤٤ - ٤

١/٧٨/١٧٨

طبع بمطابع دار المعارف (ج . م . ع .)

